

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاد المال والأعمال

## دور التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي

Economic Integration Role In Development The Inter-Trade  
For The Organization of Islamic Cooperation (OIC) Members

إعداد

أحمد عصام أبو مغلي

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٤م

## التفويض

أنا احمد عصام ابو مغلي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم:

التوقيع:

التاريخ: / / ٢٠١٤

## إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: ١٢٢٠٥١٢٠٠٢

أنا الطالب: أحمد عصام أبو مغلي

الكلية: إدارة المال والأعمال

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

### دور التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستتلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ / / ٢٠١٤م

توقيع الطالب: .....

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " دور التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة

البيئية لدول العالم الإسلامي "

وقد أجازت بتاريخ ١٤ / ١١ / ٢٠١٤

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة	الاسم
	رئيساً ومشرفاً	الأستاذ الدكتور: ابراهيم محمد البطاينة
	عضواً	الدكتور: حسين علي الزيود
	عضواً	الدكتور: علي مصطفى القضاة
	عضواً خارجياً	الدكتور : عبدالباسط عبدالله العثامنة



## الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى والدي (أطال الله في عمره) وإلى والدتي (أطال الله في عمرها) طاعة وإحسانا (ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)، وإلى زوجتي وأبنائي (حبا وإعزازا) لمساندتهم لي طيلة فترة هذه الدراسة وتحملهم الكثير من الجهد والعناء بسبب انشغالي عنهم خلال هذه الفترة، وإلى إخواني وأخواتي وأصدقائي وكل من أحببته في الله أهدي هذا الجهد المتواضع.

## شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه العظيمة وآلائه الجسيمة وأشكره على ما من علي به من واسع فضله أن يسر لي إتمام هذه الدراسة، كما يطيب لي وقد انتهيت من إنجازها أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى من كان له الفضل بعد الله عز وجل في إنجاز فصولها أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بالنصح والإرشاد طيلة فترة إعدادها.

والشكر موصول لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت والإداريين والعاملين فيها على حسن وطيب المعاملة، وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالدكتور حسين علي الزيود والدكتور علي مصطفى القضاة والدكتور عبد الباسط عبدالله العثامنة عضواً "خارجياً" على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة. وجزيل الشكر والثناء إلى إدارة جامعة آل البيت ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل، على جهودهم الكبيرة في رعاية طلبة الجامعة.

## فهرس المحتويات

### Contents

ي	قائمة الجداول
ل	الملخص
١	الفصل الأول مقدمة الدراسة
٢	تمهيد
٣	مشكلة الدراسة
٤	أسئلة الدراسة:
٤	أهداف الدراسة
٥	أهمية الدراسة
٥	أولاً: الأهمية العلمية ( النظرية ):
٥	ثانياً: الأهمية العملية ( التطبيقية ):
٥	فرضيات الدراسة
٦	منهجية الدراسة
٦	الصعوبات التي واجهت الباحث
٦	مجتمع الدراسة
٧	مصادر البيانات
٧	أولاً: مصادر ثانوية:
٧	ثانياً: مصادر أولية:
٧	الدراسات السابقة
٧	أولاً: الدراسات العربية
١١	ثانياً: الدراسات الأجنبية
١٥	مميزات الدراسة الحالية
١٦	الفصل الثاني التوجهات العالمية الجديدة في المجال الاقتصادي
١٧	تمهيد
١٧	المبحث الأول: المتغيرات والتطورات الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي
١٨	المطلب الأول: البعد الاقتصادي في تعميق مفاهيم العالمية
٢١	المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات
	المطلب الثالث: تحرير التجارة ومنظمه التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization
٢٣	المطلب الرابع: التغيرات في النظام النقدي العالمي
٢٦	المطلب الخامس: التكنولوجيا وثورة المعلومات والإتصالات
٢٧	المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية العالمية
٢٩	المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي
٣٠	المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشماليه النافتا (NAFTA):
٣٥	المطلب الثالث: التكتل الاقتصادي الآسيوي
٣٩	الفصل الثالث العولمة الاقتصادية ومقومات التجارة البينية
٤٣	

٤٤	تمهيد
٤٤	المبحث الأول: العولمة الاقتصادية
٤٤	المطلب الأول: مفهوم العولمة
٤٦	المطلب الثاني: معالم النظام الاقتصادي العالمي
٤٩	المطلب الثالث: خصائص النظام الاقتصادي العالمي
٤٩	أولاً: القطبية الاقتصادية
٥٠	ثانياً: الاعتماد الاقتصادي المتبادل
٥١	ثالثاً: تقسيم جديد للعمل الدولي:
٥٣	المبحث الثاني: آليات العولمة الاقتصادية ومقومات التجارة البينية
٥٣	المطلب الأول: أركان النظام الاقتصادي النقدي الدولي الجديد
٥٣	أولاً: صندوق النقد الدولي:
٥٤	ثانياً: البنك الدولي (النظام المالي الدولي):
٥٥	ثالثاً: منظمة التجارة الدولية (WTO):
٥٧	المطلب الثاني: التحولات في وظائف وآليات العولمة
٥٧	أولاً: التحول في النظام النقدي الدولي:
٥٨	ثانياً: التحول في النظام المالي الدولي
٦٠	ثالثاً: التحول في النظام التجاري الدولي
٦١	المطلب الثالث: مقومات التجارة البينية والتكامل الاقتصادي
٦٣	الفصل الرابع واقع التكامل الاقتصادي لدول العالم الإسلامي
٦٤	تمهيد:
٦٤	المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي ومزاياه ومراحله وأأسسه
٦٤	المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي
٦٧	المطلب الثاني: أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي
٦٨	أولاً: التقضيلات
٦٨	ثانياً: "منطقة التجارة الحرة"
٦٨	ثالثاً: "الاتحاد الجمركي"
٦٨	رابعاً: "السوق المشتركة"
٦٩	خامساً: "الأندماج الاقتصادي (الاتحاد النقدي)"
٦٩	سادساً: "الوحدة الاقتصادية (السلطة الاقتصادية الموحدة)"
٧٠	المطلب الثالث: مزايا التكامل الاقتصادي
٧٢	المطلب الرابع: أسس التكامل الاقتصادي
٧٤	المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي وإمكانيات التكامل بين دول العالم الإسلامي
٧٤	المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في دول العالم الإسلامي
٧٧	المطلب الثاني: الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية
٧٨	١. الناتج القومي:
٧٨	٢. الاستهلاك والادخار والاستثمار:
٩٢	المطلب الثالث: التصنيف الاقتصادي للدول الإسلامية بين دول العالم
٩٥	المبحث الثالث: واقع التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي
٩٥	المطلب الأول: التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي
٩٦	أولاً: منظمة المؤتمر الإسلامي

٩٨	.....	ثانيا: رابطة العالم الإسلامي:
٩٩	.....	ثالثا: منظمات ومؤسسات تكاملية أخرى:
٩٩	.....	المطلب الثاني: واقع ومؤشرات التكامل الاقتصادي على مستوى العالم الإسلامي
١٠٠	.....	١- واقع التجارة البينية في دول العالم الإسلامي
١٠٩	.....	٢- معوقات وأسباب ضعف التجارة البينية لدول العالم الإسلامي
١١٤	.....	٣- وسائل علاج معوقات واسباب ضعف التجارة البينية لدول العالم الإسلامي
١١٧	.....	المطلب الثالث: مبررات التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي
١١٧	.....	أولا: المبررات الاقتصادية:
١١٨	.....	ثانيا: المبررات السياسية والعسكرية:
١١٩	.....	ثالثا: المبررات العقيدية (الإيمانية):
١٢٠	.....	رابعا": تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:
١٢٠	.....	خامسا": التكيف مع العولمة الاقتصادية:
١٢٠	.....	المطلب الرابع: منافع التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية:
١٢٢	.....	المطلب الخامس: تصور مستقبلي (مقترح) لتحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية
١٢٢	.....	أولا: تفعيل المؤسسات والاتفاقيات التكاملية القائمة بين الدول الإسلامية:
١٢٢	.....	ثانيا: التهيئة والتمهيد للوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية:
١٢٣	.....	ثالثا: بعض الخطوات العملية نحو تحقيق الوحدة بين الدول الإسلامية:
١٢٥	.....	الفصل الخامس : الخاتمة ، الاستنتاجات ، التوصيات
١٢٦	.....	الخاتمة
١٢٧	.....	الاستنتاجات
١٣١	.....	التوصيات
١٣٣	.....	قائمة المصادر والمراجع
١٣٣	.....	أولا: المراجع العربية
١٣٥	.....	ثانيا : المؤتمرات والندوات
١٣٧	.....	ثالثا : الرسائل الجامعية
١٣٧	.....	رابعا : الدوريات
١٣٩	.....	خامسا: المراجع الانجليزية
١٤١	.....	Abstract

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
٢٢	الشركات الرأسمالية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات حسب الإيرادات السنوية لعام ٢٠١٢	١
٢٣	أكبر الشركات الأمريكية من حيث الإيراد لعام ٢٠١٢	٢
٣٨	متوسط الدخل الفردي لدول منطقة الـ NAFTA لعام ١٩٩٤	٣
٩٢	التصنيف الاقتصادي العالمي	٤
١٠١	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة على مستوى العالم ودول العالم الإسلامي للفترة ٢٠١٢-٢٠٠٢	٥
١٠٢	التوزيع النسبي لإجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ مليار دولار	٦
١٠٣	التوزيع النسبي لإجمالي المستوردات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ مليار دولار	٧
١٠٤	حصص التجارة الإسلامية المتبادلة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة ١٩٦٩-٢٠١٢	٨

## قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
٨٠	صادرات السلع لدول العالم الإسلامي.	١
٨١	واردات السلع لدول العالم الإسلامي.	٢
٨٢	أكبر عشرة دول في تصدير واستيراد السلع في منظمة التعاون الإسلامي .	٣
٨٣	صادرات الخدمات لدول العالم الإسلامي.	٤
٨٣	واردات الخدمات لدول العالم الإسلامي.	٥
٨٤	أكبر عشرة دول في تصدير واستيراد الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي .	٦
٨٦	صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية لدول منظمة التعاون الإسلامي.	٧
٨٧	العشرة دول الإسلامية الأوائل من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠١١.	٨
١٠٧	التجارة البينية لدول منظمة العالم الإسلامي من عام ٢٠٠٦ - ٢٠١٢	٩
١٠٩	الدول الإسلامية العشرة الأوائل من حيث الصادرات البينية % من الاجمالي	١٠

## المخلص

### دور التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي

إعداد

أحمد عصام أبو مغلي

إشراف الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد البطاينة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وأهمية التكامل الاقتصادي في تحسين وتنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي، اعتمدت الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة على الأسلوب الوصفي والتحليلي بهدف التعريف بأهمية هذا الدور. وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: إن الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات أساسي في مجال النمو والتجديد والإبداع وتنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي، وكذلك في مجال خلق فرص العمل واستثمار رؤوس الأموال والتجديد التكنولوجي، غير أنها أحياناً تضر بسياق الإنتاج المحلي ولا تراعي حرمة البيئة. كذلك تبين أن التكامل الاقتصادي يلعب دوراً هاماً ومحورياً في رفع عجلة التنمية الاقتصادية في اقتصاديات دول العالم الإسلامي، وبصورة عامة يتسم التبادل التجاري بين دول العالم الإسلامي والعالم بصفاته قياساً إلى إجمالي حجم تجارته، وهذا لا يتناسب مع الطموحات الكبيرة المعقودة على دول العالم الإسلامي.

وقدمت الدراسة عدد من التوصيات من أهمها: السعي الجاد لتفعيل التكامل الاقتصادي لدول العالم الإسلامي من خلال تبني إستراتيجيات تكاملية تؤدي إلى التنسيق التام لتوظيف الإمكانيات الإسلامية الهائلة وغير المستغلة لتنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي. وإنشاء مجلس إسلامي خاص بالاستثمار يتولى وضع الخطط والسياسات والبرامج اللازمة لتعظيم الفرص الإستثمارية وزيادة حجمها داخل الدول الإسلامية بما يعود بالنفع على المواطن في الدول الإسلامية ولتحقيق الرخاء وتقوية الاقتصاد الإسلامي.



## الفصل الأول مقدمة الدراسة

تمهيد

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فرضيات الدراسة

منهجية الدراسة

الصعوبات التي واجهت الباحث

مجتمع الدراسة

مصادر البيانات

الدراسات السابقة

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة

#### تمهيد

شهد النصف الثاني من القرن العشرين الماضي ظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، تقوم على تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض طريقها، مع سعيها المشترك لزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها بكافة الوسائل والطرق الممكنة، وتستهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تنمية التجارة الدولية وتحريرها، عن طريق التدرج في خفض الحواجز الجمركية والإجراءات الأخرى التمييزية، من خلال مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) وكذلك البنك الإسلامي للتنمية (جدة) ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد مكن هذا الطريق من تحقيق الكثير في حقل التجارة الدولية.

كذلك ظهرت تجمعات اقتصادية جديدة تستهدف أيضاً تحرير التجارة الدولية، ولكنها تقوم على أسس إقليمية، فقد ساد اتجاه قوي نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي، كتدبير تلجأ إليه الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وقد شمل هذا الاتجاه البلاد المتقدمة والبلاد النامية على السواء، مثل الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (اسيان) ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وغيرها من التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تسعى كل منها إلى إلغاء الحواجز والقيود الجمركية في حدودها مع الإبقاء عليها بالنسبة للعالم الخارجي.

وفي ظل عصر التكتلات الاقتصادية تتجلى فكرة الاهتمام بقيام تكتل اقتصادي إسلامي، أول مراحلها هو لتدعيم وتنمية التجارة البينية الإسلامية بين مختلف دول العالم الإسلامي، حيث أن دول العالم الإسلامي تزخر بالعديد من المقومات الاقتصادية من ثروات طبيعية وموارد بشرية، وأسواق واسعة، ومواقع جغرافية متميزة تطل على أبواب المستهلكين والمنتجين للسلع والخدمات بكافة أشكالها، فإن الأمر يتطلب أن يكون حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية يتناسب ومستوى التطلعات، وأن يكون حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية في المستوى المطلوب بالنسبة لحجم التجارة العالمية.

إن تطوير التجارة البينية لدول العالم الإسلامي يعتبر أمراً مهماً وضرورياً في تقوية وتعزيز الروابط التي تربط دول العالم الإسلامي الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، إلا أن

المدخل الأساسي لتحسين التجارة البينية لهذه الدول ينبغي أن يتم من خلال التكامل الاقتصادي الذي يوفر القدرة على زيادة الإنتاج وتنويعه، وعن طريق المشروعات الإسلامية المشتركة التي تتولى مهمة القيام بذلك، وبما يوفر الإمكانية لتحسين التجارة البينية، وبدون ذلك تبقى الإمكانية لتحقيق التحسين فيها محدودة وضعيفة.

لذلك فإنه من الضروري العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي في دول العالم الإسلامي وزيادة الإنتاج وتنويعه ومن ثم التوسع في المتاجرة بهذا الإنتاج بين هذه الدول، لأن من غير الممكن تحسين التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي دون تحسين إنتاجها وتنويعه حتى تتم المبادلة به فيما بينها.

من هنا فإن دراسة هذا الموضوع تفرضه أسباب وجيهة إذا ما أرادت هذه الدول تعزيز قدراتها وبناء اقتصادياتها بما يخدم شعوبها ويعزز استقلالها. لكن ذلك يحتاج حتى يتحقق إلى إرادة سياسية تدرك أهمية العمل التكامل في مجال الإنتاج الاقتصادي الذي يرفع سويتها ويقلل من تبعيتها ويحول دون بقاء العالم الإسلامي المكان الذي تعناش القوى الأخرى على خيراته ومقدراته مستغله الخلافات السياسية التي تعصف بقسم كبير من دوله.

## مشكلة الدراسة

لقد فرض تسارع التطورات والأحداث العالمية التي حصلت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين الماضي، ومحاولة الدول المتقدمة لعب دور فاعل في العلاقات الدولية، وانهايار الاتحاد السوفيتي، وما أثير من أفكار عديدة حول العالمية التي تغشى البشرية في هذه الحقبة من التاريخ، بحثاً عن طرق تكيفها ووسائل تشكيلها، ولا شك في أن كلاً من تلك الأفكار كانت مدركه للحقيقة في جانبها، ولكن الحلقة الجامعة لها جميعاً هي أنها تشكل نوعاً من تدافع فكري يعكس بصورة أوضح لطبيعة العلاقات وخاصة الاقتصادية منها التي ستحكم البشرية في هذا العالم الجديد وفي حركة الأمم الحضارية.

تواجه دول العالم الإسلامي ضعف التجارة البينية، حيث سجل حجم التبادل التجاري البيني نسبة لا تتعدى ٨% خلال فترة التسعينات و ١١% بدايه القرن الحالي من إجمالي حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، حيث ان تشابه اقتصاديات دول العالم الإسلامي في اعتمادها على إنتاج النفط والسلع الأولية سبباً رئيسياً في ضعف التجارة البينية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في ضعف التجارة البينية لدول العالم الإسلامي وبيان دور التكامل الاقتصادي بكيفية العمل على تفعيل التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي، من حيث أهميتها

وواقعها وتنميتها مع معرفة عوائقها وطرق ووسائل علاجها، وذلك من أجل تفعيل العمل الاقتصادي الإسلامي المشترك.

### أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما دور التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامية؟ وينبثق عن

هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

(١) ما دور المقومات (البشرية، الطبيعية، المادية، السوق) لدول العالم الإسلامي في تنمية التجارة البينية؟

(٢) ما دور المبررات (الاقتصادية، السياسية والعسكرية، العقائدية "الإيمانية") لدول العالم الإسلامي في تنمية التجارة البينية؟

(٣) ما دور المشروعات الإسلامية المشتركة لدول العالم الإسلامي في تنمية التجارة البينية؟

(٤) ما دور دول العالم الإسلامي في محاكاة دول العالم الآخر في مجال التكامل الاقتصادي وتنمية التجارة البينية؟

(٥) ما دور دول العالم الإسلامي في سعيها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وصولاً للتكامل الاقتصادي وتنمية التجارة البينية؟

### أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

(١) بيان دور وأهمية التكامل الاقتصادي في تحسين وتنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.

(٢) التعرف على واقع التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.

(٣) تحديد أسباب ضعف التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.

(٤) بيان وسائل علاج معوقات وأسباب ضعف التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.

(٥) إبراز أهمية مبررات التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.

(٦) إبراز أهمية مقومات التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.

٧) إبراز أهمية المشروعات الإسلامية المشتركة لدول العالم الإسلامي في تحسين التجارة البينية.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على التكامل الاقتصادي وبيان دوره في تنميه وتحسين التجارة البينية لدول العالم الإسلامية، والذي يعكس على تحقيق مكانة دولية لهذه الدول، وتؤدي إلى قيامها بدور فاعل ومستقل وتغلبها قدر الإمكان على العوامل التي تحد من دورها عالمياً، والتعرف على كيفية تفعيل هذا الدور، لذلك فإن أهمية الدراسة تبرز من ناحيتين علميه (نظريه)، وعملية (تطبيقية).

## أولاً: الأهمية العلمية ( النظرية ):

إن دراسة هذا الموضوع من الأهمية بحيث أنها تسهم في سد النقص الحاصل في التساؤل الأكاديمي لهذا الموضوع نظراً لشح وقلة الدراسات المتعلقة به ولما سيثري المكتبة العربية والاسلاميه ويفيد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا المجال.

## ثانياً: الأهمية العملية ( التطبيقية ):

تتبع أهمية الدراسة العملية في بيان التفاعلات التي تتعلق بها وتسليط الضوء على جوانبها ومحتوياتها وبما يمكنها إن تكون مرجعاً استرشادياً لصناع القرار في دول العالم الإسلامي في اعتمادها على تحقيق تكامل اقتصادي إسلامي يقوم على زيادة وتعزيز وتنميه التجارة البينية وزيادة حجم الاستثمارات الإنتاجية من خلال المشروعات المشتركة في دول العالم الإسلامي بالاستفادة من الموارد المتوفرة في هذه الدول وبما يعزز قدرات العالم الإسلامي على تلبية احتياجاته من السلع والخدمات ذاتياً وبما يحقق لها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

## فرضيات الدراسة

اعتماداً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

هناك علاقة بين التكامل الاقتصادي وتنميه التجارة البينية لدول العالم الإسلامية.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية :

- ١) هناك علاقة بين المقومات (البشرية، الطبيعية، المادية، السوق) لدول العالم الإسلامي وتنمية التجارة البينية .
- ٢) هناك علاقة بين المبررات ( الاقتصادية، السياسية والعسكرية، العقائدية "الإيمانية") لدول العالم الإسلامي وتنمية التجارة البينية .
- ٣) هناك علاقة بين المشروعات الإسلامية المشتركة لدول العالم الإسلامي وتنمية التجارة البينية.
- ٤) هناك علاقة بين دول العالم الإسلامي في محاكاة دول العالم في مجال التكامل الاقتصادي وتنمية التجارة البينية .
- ٥) هناك علاقة بين دول العالم الإسلامي في سعيها لتحقيق اهدافها الاقتصادية وصولاً للتكامل الاقتصادي وتنمية التجارة البينية .

### منهجية الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف بيانات الدراسة، وتم تغطية الإطار النظري للدراسة من خلال الإطلاع على الكتب والدوريات العربية والأجنبية والأبحاث والاتفاقات الدولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

### الصعوبات التي واجهت الباحث

- ١) ندرة الدراسات السابقة التي تبحث في موضوع الدراسة.
- ٢) ندرة في الجداول الإحصائية التي تفسر طبيعة واقع التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي.
- ٣) على مستوى مجموعة الدول الإسلامية، لم يجد الباحث سوى عدد محدود من الدراسات التطبيقية، التي تناولت بشكل مباشر محددات التجارة البينية للدول الإسلامية - أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

### مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الدول الأعضاء في منظمة دول العالم الإسلامي والبالغ عددها ٥٧ دولة.

## مصادر البيانات

### أولاً: مصادر ثانوية:

التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة وهي كتب، دوريات، مجلات علمية محكمة، رسائل جامعية، دراسات سابقة.

### ثانياً: مصادر أولية:

وهي مجموعة البيانات التي تم جمعها لغايات الدراسة الحالية من خلال التقارير الاقتصادية السنوية ذات العلاقة.

## الدراسات السابقة

تم القيام بمطالعة العديد من الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، إذ تم الاستفادة من بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ومن هذه الدراسات ما يلي:

### أولاً: الدراسات العربية

- دراسة (فاضل، ٢٠١١) بعنوان: " السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول " .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أسباب عدم قيام سوق مشتركة بين دول العالم الإسلامي استناداً إلى نظرية التكامل الاقتصادي (منطقة تجارة حرة - اتحاد جمركي - سوق مشتركة - اتحاد اقتصادي ) إدراكاً لأهمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء إضافة إلى المنافع المتوقعة والتكاليف المترتبة لمفهوم السوق المشتركة و كذلك دراسة العقبات المحتملة. وتجب الدراسة عن مدى فائدة السوق المشترك للعالم الإسلامي وذلك باستعراض التجارة البينية بين الدول الإسلامية، والعوامل المؤثرة والتوصيات المقترحة .

كما لم تغفل الدراسة أهمية قطاعي التصنيع والزراعة في المساهمة المتوقعة منه كمؤشر إيجابي، وحيث أن التجارة البينية بين الدول الإسلامية مقارنة بحجم تجارتها الكلية تعبر بوضوح عن تواضعها، لذا من المفيد معرفة الحاجة لإنشاء السوق المشتركة وأثارها المتوقعة كهدف استراتيجي .

- دراسة (عبادة، ٢٠١٠)، بعنوان: "تمويل التبادل التجاري في الأصول الإسلامية".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الأهداف والخدمات التي تقوم بها البنوك الإسلامية ودورها في مجال تمويل التجارة، وكذلك التعرف على ما تمتلكه الدول الإسلامية من إمكانيات، وآلية توظيفها واستغلالها في مجال التجارة، وهدفت أيضاً إلى تتبع دور البنك الإسلامي للتنمية في التبادل

التجاري للدول الإسلامية، وكذلك بناء نموذج قياسي يوضح أثر التمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية على التجارة الإجمالية والبيئية للدول الإسلامية الأعضاء في البنك. وقد تبين أن البنوك الإسلامية تساهم مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية، ويمكن أن تؤدي دوراً رائداً في مجال تمويل التجارة. وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك الإسلامي للتنمية يساهم في دعم التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية الأعضاء وغير الأعضاء من خلال العمليات المعتمدة فيه.

- دراسة (العبدلي، ٢٠١٠) بعنوان: "محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج التحليل البائل (السلاسل الزمنية والمقطعية) .

هدفت الدراسة إلى تقدير محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية - أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي - خلال الفترة ١٩٧٠ م - ٢٠٠٦ م باستخدام التقنيات القياسية الحديثة لبيانات البائل، حيث تناولت الدراسة الأبعاد (الدينية والتاريخية والمقومات الاقتصادية الراهنة) الملائمة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. كما استعرضت الدراسة أهم الأبحاث التطبيقية، التي تناولت جوانب التعاون الاقتصادي للدول الإسلامية وغيرها من الدول، مع الإشارة إلى أوضاع التجارة الخارجية للدول الأعضاء، وتطورها عبر الزمن، وهيكلها السلعي، وأهم العقبات التي تعترضها. حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية مشتركة بين التجارة البيئية ومحدداتها وخصوصاً في الدول الإسلامية.

- دراسة داوود، (٢٠٠٩)، بعنوان: المساعدات الانمائية المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية إلى الأردن: دراسة تقييمية مقارنة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أشكال المساعدات الانمائية التي تلقاها الأردن من البنك الإسلامي للتنمية منذ بداية عملياته وهي الفترة من (١٩٧٦-٢٠٠٨م) وتقييمها، وإضافة إلى مقارنة هذه المساعدات بالمساعدات الدولية والأجنبية والعربية من حيث حجمها، وتنوعها، وأسلوبها، وأثارها الاقتصادية لترشيح أفضلها.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتصف عمليات البنك الإسلامي للتنمية، وتحلل أثارها في الاقتصاد الأردني، كما اعتمدت المنهج المقارن للمقارنة بين المساعدات



الإسلامية والمساعدات الأخرى، مستخدمة التحليل الاقتصادي القياسي، ومستعينة ببيانات وإحصائيات صادرة عن المنظمات والجهات المختصة.

وتوصلت الدراسة الى ان اثر المساعدات من البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي، وفي الاقتصاد الاردني اثر ضعيف مقارنة بأثر المساعدات الأخرى والمساعدات من البنك الدولي، لكن صيغها التمويلية التي تقوم على اساس شرعي اقل خطرا في وقت الازمات بالنسبة للمساعدات الأخرى، مما يستلزم ضرورة الاتجاه نحو البدائل الإسلامية المتاحة بدرجة اكبر من الاتجاه نحو المساعدات الأخرى، كونها قادرة على تغطية الدور الذي تقوم به المؤسسات الأخرى بشكل اكثر فعالية وايجابية.

#### - دراسة الشويبات، (٢٠٠٨)، بعنوان: التكتلات المصرفية الإسلامية: واقع وآفاق،

شهدت الساحة المصرفية الدولية في العقدين الاخيرين تطورات متسارعة في ظل مستجدات وتغيرات دولية ضاغطة، مصاحبة لثورات متجددة في المجالات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ترجم كل ذلك الى عدد من التحديات الخطيرة في مواجهة العمل المصرفي الإسلامي على الساحتين المحلية والدولية، لهذا جاءت هذه الدراسة لرصد المستجدات والتحديات وتقييم الاثار السلبية المتوقعة لها في ظل هذا الواقع للصيرفة الإسلامية وما تعانيه من تحديات، ثم سعت الدراسة الى استشراف الحلول الممكنة للتخفيف من حدة هذه الاثار ضمن الامكانيات المتاحة.

وتوصلت الدراسة الى افضل الحلول الممكنة وأكثرها مقدرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية على المستوى التنظيمي، حيث يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الدخول في تحالف استراتيجي اتحادي يضم جميع مؤسسات البنية التحتية المكملة للعمل المصرفي الإسلامي.

#### - دراسة (عنانزة، ٢٠٠٢) بعنوان: اثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر العولمة في اقتصاديات الدول الإسلامية حيث تم تناول هذا الموضوع من خلال بيان مفهوم العولمة وتطور الياتها ومؤسساتها اضافة الى اثر التكتلات الاقتصادية فيها، وإبراز الدور الذي تقوم فيه هذه المظاهر في تجسيد معالم النظام العالمي الجديد، كما ناقشت الدراسة الواقع الاقتصادي لبلدان العالم الإسلامي، واهم الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة.

وخلصت الدراسة الى ان العولمة وما جلبته للعالم الإسلامي وما رافقها من اليات ومؤسسات، ليست في صالح العالم الإسلامي ولا في صالح اقتصادياته، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات العالم الإسلامي، وفي المقابل فقد ركزت هذه الدراسة على سبل مواجهة العولمة، مثل: قيام سوق إسلامية مشتركة، وتنمية الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتعميق الوعي بالهوية الإسلامية في محاولة للوصول الى وحدة اقتصادية إسلامية شاملة.

- دراسة (عبدالرحيم، ٢٠٠٢ ) بعنوان: "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي : العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة "

تناولت الدراسة ما يواجهه الوطن العربي في هذا الوقت بالذات، الكثير من التحديات الداخلية و الخارجية من أهمها أزمة الثقة التي خلفتها حرب الخليج الثانية ووهن العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها، وضآلة ما حققته مشاريع التكامل العربي من منجزات، وهناك أخطر تحدي يواجهه الوطن العربي ألا وهو الدعوة لإنشاء مشروعات إقليمية بديلة في المنطقة العربية.

ومن أهم هذه التكتلات التكتل المتوسطي التي تدعو له أوروبا، والتكتل الشرق أوسطي التي تتزعمه أمريكا وإسرائيل وتروج له المؤسسات الدولية . وهناك أيضا بالإضافة إلى هذه التحديات تحدي العولمة ، ذلك التحدي القادم الذي لم نعد له العدة ولا نعرف كيف نواجهه أو نتعامل معه. وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على أهميه قيام تكتل اقتصادي عربي فعلي وفعال نستطيع إن نواجه به كل هذه التحديات.

-دراسة داوود، (٢٠٠٢)، بعنوان: امكانات التكامل الاقتصادي في الدول الإسلامية ودورها في التقدم التكنولوجي،

هدفت الدراسة الى اظهار امكانات التكامل في تطوير التكنولوجيا ونقلها وفق الضوابط الشرعية، ومحاولة الوصول الى شكل التكنولوجيا المطلوبة في ظل تكامل يحقق التقدم الاقتصادي والتقني، مراعيًا خصوصية البيئة الإسلامية، وقد اعتمدت الوصف والمقارنة والتحليل، مستعينة ببيانات واحصائيات صادرة عن المنظمات المختصة .

وتوصلت الى ان التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ضرورة، واختيار التكنولوجيا والحصول عليها واجب شرعي شرط ان تكون وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وان العالم

الإسلامي ان لم يوجهه جهوده نحو تكامل اقتصادي سليم سيجد نفسه في عصر العولمة موجهها نحو التكتلات مع دول غير إسلامية، ولغير صالح المسلمين.

- دراسة (حمود، ٢٠٠١) بعنوان: "البنك الإسلامي للتنمية وتحديات العولمة".

قام الباحث بوضع مقترحات وآراء حول الدور المستقبلي للبنك الإسلامي للتنمية، وقد تحدث بشكل موجز عن البنك وبرامجه ودورها في التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، ودور البنك أيضاً في التوسط لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وكذلك تحدث عن دوره في تدعيم العمل المصرفي الإسلامي، وفي خاتمة بحثه اقترح على الملتقى الإسلامي الذي قدم فيه هـذا البحث عدة مقترحات حول هذا الموضوع، من أهمها دعم البنك الإسلامي للتنمية لتمكينه من اداء دوره في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي ومواجهه تحديات العولمة.

### ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة، (٢٠١١) Ruzita, et al. بعنوان:

### **Are There Prospects for Future Economic Integration Among Muslim Countries? Evidence from Selected OIC Countries**

هدفت الدراسة الى بيان اهمية التجارة بين دول منظمة العالم الإسلامي حيث أنه ومنذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي كانت التجارة واحدة من اهم النقاط الرئيسية في جدول الاعمال الرئيسي بين دول المؤتمر الإسلامي كوسيلة باتجاه تحقيق أعلى درجات التنمية الاقتصادية، كما أنه اتفق على ان يكون الاول من كانون الثاني عام ٢٠٠٩ موعداً "وهدفاً" لتأسيس وإنشاء نظام التجارة التفضيلية بين دول العالم الإسلامي والذي ينبغي ان تصل التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي في حينة الى ٢٠% . وقد أعتمدت الدراسة على تحليل هيكل التجارة بناءاً على الميزة النسبية لستة دول اعضاء مختارة من دول العالم الإسلامي لبيان درجة نشاطات التجارة البينية فيما بينهم، وهي ماليزيا والتي تعتبر من اكثر الاقتصاديات نجاحاً بين الدول الإسلامية ومن المتوقع ان تلعب دوراً "محورياً" في تعزيز التجارة البينية وضمان تحقيق الهدف، بالاضافة الى مصر والسعودية وسوريا وعمان والاردن.

وقد بينت النتائج الامكانات الصغيرة والمحدودة لتجارة بينه اكبر بين دول منظمة التعاون الإسلامي، عموما في الموارد الكيميائية والاذية والحيوانات الحية والسلع المصنعة والآلات الخففة ومعدات النقل، وفي السعودي تحديدا" تقتصر صادراتها على سلعة او سلعتين فقط كالبتروال والنفط الخام، وهذا يشير الى ضرورة بذل جهود اكبر بكثير من قبل بلدان منظمة التعاون الإسلامي واعداد انفسهم لانشاء واقامة السوق الإسلامية المشتركة كأحدى مراحل التكامل الاقتصادي وصولا لتحقيق الاهداف المنشودة وتعزيز التضامن والتعاون في الميادين السياسية والاقتصادية، وستحتاج الدول الإسلامية الى تطوير الميزة النسبية في العديد من القطاعات غير التقليديه من اجل تمكين خلق تجارة بينه اكبر، ويشمل هذا السياسات الصناعي الاستراتيجيه لتطوير القطاعات الصناعي لتلبية احتياجات الاستيراد للشركاء التجاريون في دول منظمه العالم الإسلامي، وهذا يتطلب تدابير السياسات طويله الاجل التي تنطوي على فتره كبيره من الزمن لتصبح اثارها مرئيه ويمكن لتدابير فوريه لتكامل تجاري افضل يمكن تحقيقه من خلال تأسيس أو انشاء نظام التجارة التفضيليه والذي يركز على القطاعات المطلوبه في دول العالم الإسلامي حاليا" وبالاستفادة من الميزة النسبيه .

دراسة Landers ( ٢٠٠٩ ) بعنوان:

### **What Are The Stages Of Economics Development Of An Integrated Region"**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان كيف إن الدول تنطلع إلى التكامل الاقتصادي مكونة بذلك مجموعة اقتصادية أقوى من اجل تجارة دولية متطورة و زيادة في الاستثمار. كما أن بعض الدول ترى في ذلك طريقة مثلى للتقليل من الأعباء المالية و الاقتصادية وزيادة استثماراتها. وان الاتحاد الأوروبي يقدم أفضل الامثلة بوحده الاقتصادية والسياسية وتكامله الاقتصادي مرورا بأشكاله المتعددة (التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاندماج الاقتصادي، الوحدة الاقتصادية) .

دراسه : (٢٠٠٨) Mobolaji And Raimi بعنوان:

### **Imperative of economic integration among Muslim countries: Lessons from European globalization**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على فوائد ومزايا بدء التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الإسلامية عبر أنحاء العالم واستخلاص الدروس والعبر من خلال التجربة الأوروبية ونجاحها في التكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه هذا التكامل .

وخلصت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي ضروري ومفيد، ومع ذلك يجب بذل جهد منسق في تعزيز التنمية التكنولوجية، رفع رأس المال البشري، وتحسين تنوع المنتجات بين البلدان الإسلامية وتطوير المؤسسات الإسلامية ألقائمه والبنى التحتية. وان الفوائد المحتملة من التكامل الاقتصادي سوف تتجاوز التكاليف، حيث ان التركيز يجب أن لا يكون في خفض تكاليف المدخلات وهو ما يعرف بالنهج التخفيضي (Reduction Approach) وانما التركيز في توليد الثروة، والإيرادات والدخل الأكبر وهو ما يعرف بالنهج التزايدى (Increment Approach)، والذي ينجم عن خفض او الحد من الديون الخارجية الضخمة، والفقر والأمراض، والإحباط، والفساد في معظم البلدان الإسلامية كما ان مفتاح السعادة لكافه الدول الإسلامية وشعوبها لا يتم إلا من خلال التعاون المتبادل من اجل النمو والتنمية للعالم الإسلامي اجمع .

وأوصت الدراسة بضرورة وحتميته تأسيس وإنشاء تكامل اقتصادي إسلامي لما تتمتع به الدول الإسلامية من موارد وطاقات مختلفة، وان تضطلع المؤسسات الإسلامية القائمة مثل منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، وهي مؤسسات قوية، بدور اكبر واكثر فاعليه وديناميكيه لتحقيق هذا الهدف وان تكون قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه هذا التكامل .

دراسة، (٢٠٠٥) Rashid And Naz بعنوان:

### **Economic Integration, Hidden Bounty For The Muslim World.**

هدفت الدراسة إلى بيان منافع وإمكانيات تشكيل وقيام تكامل اقتصادي بين دول العالم الإسلامي استنادا" إلى نظرية التكامل الاقتصادي حيث استعرضت الدراسة أهميه التكامل الاقتصادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال التوسع في التجارة وزيادة القدرات ورفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق زيادة الموارد المستخدمة وخفض الكلفة وتحسين نوعية وجودة

الإنتاج والتخصص وفقاً للمزايا النسبية، ونظراً لضخامة ووجود الموارد الاقتصادية في دول العالم الإسلامي ووجود أفاق محتملة لدمج اقتصادياتها، فإنه يجب أن تقوم الدول الإسلامية بتأسيس تكامل اقتصادي فعال، حيث أن التكامل الاقتصادي الناجح للدول الإسلامية وعلى الأقل مرحلة السوق الإسلامية المشتركة سوف يؤدي إلى مكاسب الرفاه الاقتصادي الدائم وزيادة قوة المساومة والتفاوض الجماعية في القضايا والمعاملات الاقتصادية الدولية وتحقيق الأهداف الوطنية غير الاقتصادية وتجنب الاستغلال الاقتصادي من قبل الدول الرأسمالية الكبرى .

كما بينت الدراسة تماثل اقتصاديات الدول الإسلامية وتدني مستوى التكامل التجاري والذي كان من الأسباب الرئيسية في انخفاض مستوى التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي، بالإضافة إلى وجود عوائق أخرى مثل محدودية القدرة على توليد فوائض قابلة للتصدير، والسياسات التجارية التقليدية والعقبات السياسية. كما أنه من غير المرجح أن ينتج التكامل الاقتصادي دون الانسجام السياسي والتقارب في المفاهيم الاقتصادية وهي الشروط الأساسية المسبقة لتكامل اقتصادي فعال .

خلصت الدراسة إلى أنه ومن خلال التجارة داخل الصناعة الواحد وتحقيق التخصص العمودي، وإنشاء أسواق تصدير مشتركة للمنتجات والصادرات البينية المنافسة، وتعميق تحرير التجارة وتعزيز التعاون النقدي والمالي وتشجيع المشاريع الصناعية المشتركة، يمكن أن تسهم في تنمية التجارة البينية وعلى أساس الميزة النسبية بين الدول الإسلامية، كما أن تصميم الدول الإسلامية مطلوب وضروري لتأسيس تكامل اقتصادي فعال وعلى الأقل مبدئياً" مرحلة السوق الإسلامية المشتركة وليس كما هو الحال في الوضع الراهن .

دراسة Wilson, ( ٢٠٠٢ ) بعنوان:

### **The Gulf – Eu Relationship: Challenges And Opportunities .**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي واعتمادها على النفط باعتبار إن دول الخليج من اكبر الدول المصدرة للنفط والتي تعتبر السلعة الرئيسية المصدرة مقابل استيراد ما يلزم دول مجلس التعاون الخليجي من سلع وخدمات أخرى من دول الاتحاد الأوروبي.

خلصت الدراسة إلى بيان حاجة الدول العربية عامة ومجلس التعاون الخليجي خاصة إلى زيادة نموها وتطورها في مجالات التعليم، والتكنولوجيا، والتدريب الفني والتخصصي الذي

عناصره وفيرة لدى دول الاتحاد الأوروبي وذلك لمواكبه التطورات الاقتصادية وعدم الاعتماد على سلعه النفط التي تعتبر مصدرا طبيعيا شبه الأوحد لهذه الدول.

### مميزات الدراسة الحالية

يمكن بيان ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

- (١) تناولت بعض الدراسات السابقة موضوعات تتعلق بإمكانات التكامل في تطوير التكنولوجيا ونقلها وفق الضوابط الشرعية، وركزت بعض الدراسات على بيان أثر العولمة في اقتصاديات الدول الإسلامية، وكذلك معرفة محددات التجارة البينية للدول الإسلامية، في حين تحاول الدراسة الحالية توضيح الجوانب المتعلقة بدور وأهمية التكامل الاقتصادي في تحسين وتنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.
- (٢) اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم الحصول على المعلومات والبيانات من مصادرها ومن خلال مطالعة الكتب والمراجع المختصة وفقا للمشكلة والفرضيات، وبما يناسب النموذج المعد وفقا للمتغيرات المختارة.
- (٣) أجريت هذه الدراسة عن دول العالم الإسلامي حيث كانت شاملة لجميع دوله السبعه والخمسين كمجتمع للدراسة، وربما تكون هذه الدراسة الوحيدة التي بحثت في هذا المجال في حدود علم الباحث .

## الفصل الثاني التوجهات العالمية الجديدة في المجال الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: المتغيرات والتطورات الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي

المطلب الأول: البعد الاقتصادي في تعميق مفاهيم العالمية

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الثالث: تحرير التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية

المطلب الرابع: التغيرات في النظام النقدي العالمي

المطلب الخامس: التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية العالمية

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا (NAFTA)

المطلب الثالث: التكتل الاقتصادي الآسيوي



## الفصل الثاني

### التوجهات العالمية الجديدة في المجال الاقتصادي

#### تمهيد

تمثل المرحلة التاريخية الراهنة ونحن على أعتاب الألفية الثالثة منعطفًا حاسمًا في حركة ومسيرة النظام العالمي الجديد، الأمر الذي يحتم على دول العالم وتكتلاته الإقليمية والدولية إلى اتخاذ قرارات جماعية وفردية صعبة وجريئة وغير مسبوقه أحيانا من اجل مواجهة متطلبات وآليات العمل الخاصة بهذه الحقبة المعقدة والمتداخلة، وتستدعي عملية الولوج في القرن الحادي والعشرين مواجهة أنماط جديدة ومستحدثة من التحديات والمستجدات، خاصة خلال الفترة الانتقالية الأولى منها، انطلاقاً من رؤى مغايرة وفلسفات أكثر شفافية عن تلك التي هيمنت على أنماط التفاعل الدولي وهيكله التنظيمي إبان القرن المنصرم.

وفي ظل هذه الظروف التي تشهد سلسلة متواصلة من التغييرات الكبيرة على مختلف الأصعدة محليا وإقليميا وعالميا وسط حيز مكاني وجغرافي أخذ في الانكماش والتقارب، تواجه المؤسسات الدولية وتنظيماتها تحديات وصعوبات حقيقية تحتم على دولها منفردة ومجموعة المبادرة الفورية إلى صياغة مسارات جديدة تتفق مع طموحات وتطلعات الشعوب من جهة، ومع إمكانياتها ودورها الارتكازي في سيناريوهات محتملة لطبيعة وهيكلية النظام العالمي الجديد من جهة أخرى.

#### المبحث الأول: المتغيرات والتطورات الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي

ان المتتبع للتغيرات والتطورات المحلية والإقليمية والدولية والتحويلات الاقتصادية التي اجتاحت عالمنا المعاصر ونحن على إطلاله القرن الحادي والعشرون سوف يلحظ تعمق التداخل الواضح بين أمور الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة القومية، مما يعني ان البشرية قد دخلت في غمار عمليه تغير كبرى وعلى كاهه الأصعدة، ومنها الاقتصادية والسياسية على وجه الخصوص، والتي تمخض ونتج عنها زيادة التوجه نحو اقامه التكتلات الاقتصادية العملاقة وتطوير التجارة البينية بين دول هذه التكتلات وكذلك تعميق دور المؤسسات الاقتصادية الدولية وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

## المطلب الأول: البعد الاقتصادي في تعميق مفاهيم العالمية

شهد النظام الاقتصادي العالمي تحولات غير مسبوقه كان لها انعكاس إيجابي وسلبي في نفس الوقت على التنافس الدولي في إطار أهداف زيادة المنافع والمزايا النسبية الاقتصادية والتجارية، وبالتالي على أهمية ترتيب الأوضاع الأمنية بالعالم من خلال التحولات في بنية الاقتصاد العالمي والتحويلات في النظم الاقتصادية العالمية نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، وكذلك التحويلات في مؤسسات النظام الاقتصادي مثل (النافتا- الاتحاد الأوروبي- تجمع الأبيك) وتعاضم دور مثلث الاقتصاد العالمي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير- صندوق النقد الدولي- منظمة التجارة العالمية). مع بروز أولويات اقتصادية جديدة تتلخص في رفع مستوى الإنتاجية باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي وتعاضم أهمية الارتقاء بالقدرة التنافسية في ظروف تحرير التجارة الدولية وأهمية تسوية التناقضات في البيئة الاقتصادية العالمية. (محمد، ٢٠٠٦، ص ٤).

كما إن البعد الاقتصادي يعتبر هو الجانب الأهم والأخطر على الإطلاق في تعميق مفاهيم العالمية وتطبيقاتها الجديدة القائمة على معايير التعاون وزيادة التوجه نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة وتحرير التجارة البينية، وستلعب اقتصاديات العولمة الدور الأكبر في رسم معالم العلاقات الدولية خلال الحقبة الأولى من الألفية الثالثة على أقل التقديرات.

والعالمية تعني تكثيف الاتصالات والانفتاح ما بين المؤسسات السياسية والاقتصادية من جهة والدول من جهة أخرى، وتزايد الاعتماد المتبادل فيما بينها، وتكون الدولة في هذا النظام ليست هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي الدولي، ولكن توجد إلى جانبها الهيئات والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية وخصوصا الاقتصادية وغيرها ممن يعملون بفاعلية في بعض مجالات وقضايا الاقتصاد والسياسة العالمية (السني، ٢٠٠٠، ص ٤٣).

وتقوم المؤسسات الاقتصادية العالمية البارزة الثلاث في تأطيرها ومتابعتها وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وقد نتج عن اندماج الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاد العالمي وعلاقاته تأثر الاقتصاد الوطني بالمحددات العالمية وتأثر خيارات الشركات الوطنية باستراتيجيات الشركات العابرة للحدود وازدياد تأثير ودور المؤسسات العالمية في صياغة القرار الاقتصادي الوطني.

وبذلك فقد ارتبط تحرير الأسواق في ظل العولمة الاقتصادية بمبدأ تقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال أدوات عدة كالتخصيص وتقليص الضرائب على رأس المال الاستثماري والانتقال عبر الحدود، ولعل تجربتي الصين والهند في هذا المجال تعتبر أمثلة حية لنتائج الانفتاح

الاقتصادي واجتذاب راس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي وقطاع الصادرات الصناعية (الشويات، ٢٠٠٨، ص ٩٣).

والعولمة الاقتصادية تعني نظاماً تجارياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والخدمات خاصة منها رأس المال وذلك عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة، فتنتهي بذلك إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في الأسواق، وتتحول فيها قوى السوق العاتية إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية الحاكمة انسجاماً وتطابقاً بين جميع الأقطار مهما كانت مواقعها وتفضيلاتها (عنانزة، ٢٠٠٢، ص ٨٥).

كما أن العولمة الاقتصادية تسهم في اندماج العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من الرأسمالية وحرية الأسواق، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وإن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات (مسعد، ٢٠٠٠، ص ١٥٢).

لقد تزايد اهتمام الكثير من المؤسسات الاقتصادية والنخب السياسية ومراكز الأبحاث والدراسات المحلية والإقليمية والعالمية بهذه الظاهرة، فقد صدرت العديد من الدراسات والأبحاث والمؤلفات المتعلقة بظاهرة العولمة، فمنهم من يرحب بها ويدافع عنها ويراهم ظاهرة إيجابية تسير في اتجاه تحرير الاقتصاد من أيدي الدولة وتطلق قوى التنافس للمؤسسات والشركات والدول، والتي تساعد على تنميته وتوجيه الموارد البشرية والمادية إلى الأماكن الأكثر فاعلية والأغزر إنتاجية، وانها توحى وتبشر بتنمية اقتصاديه كبيرة ونقله نوعيه في المجالات الثقافية والتكنولوجية (الغزي، ٢٠٠٩، ص ٥).

وعلى العكس من ذلك يرى آخرون بأن العولمة الاقتصادية تسيطر على اقتصاد العالم بأسرة من خلال الياتها الثلاث وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمه التجارة العالمية وبأنها مصدر خطر محقق يجب التنبه و التصدي له، حيث انها مصدر تهديد لممتلكات الشعوب وثرواتها الاقتصادية وغزو لثقافتها من خلال تحكم وسيطرة القوى الاقتصادية الكبرى ذات التقنية العالية حيث تطول إمكانيتها وإفرازاتها السلبية أكبر مساحه ممكنه خصوصا اذا نسقت سياستها على ممارسه ضغوط تحكميه كبيرة على أسواق المال وعلى الميول والاتجاهات الاقتصادية الأخرى (ابو الفضل، ٢٠٠٤، ص ٢٩).

كما ان العولمة الاقتصادية ادت الى اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة وذلك بسبب سيطرة الدول الكبرى المعروفة بالدول السبع (الولايات المتحدة الامريكيه، بريطانيا، فرنسا، المانيا الاتحاديه، اليابان، وايطاليا) على النظام الاقتصادي العالمي ، حيث فرضت هذه الدول سياساتها التجاريه والنقديه والماليه خدمه" لمصالحها الذاتيه وعلى حساب الدول الاخرى ، الامر الذي ادى الى اتساع الهوة بين الدول الفقيرة والدول الغنيه ،وقد ساهم وساعد على ذلك ابتعاد المعسكر الشيوعي عن ساحه الاقتصاد العالمي وكذلك ضعف وفشل الدول الناميه في مواكبه او تغيير النظام القائم بما يتلائم ومصالحها الاقتصادية (قازان ، ٢٠١٠ ، ص١٣٤ ) .

وهنا ستكون " نهاية التاريخ " كما أعلنها فوكوياما حيث تتم عولمة الاقتصاد الدولي حسب قوانين السوق الرأسمالية، والدور المحدود للدولة في الاقتصاد الوطني، في مقابل حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، وبالتالي الشركات متعددة الجنسيات، وتكامل الاقتصاديات الوطنية عالمياً. فإذا صاحب ذلك نظام سياسي يوصف بالديموقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة ومراعاة حقوق الإنسان، فإن ذلك سيؤلف مع العولمة الاقتصادية النظام الدولي الجديد ذا القطبية الدولية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. ( مسعد، ٢٠٠٠ ، ص١٥٣).

كما العولمة تحمل في طياتها فكرة استبداد القوي الذي يسخر ارادة الشعوب لصالحه ، وتكمن في فكرة سيطرة المهيمن على الاقتصاد العالمي والقوى العسكريه والادارة والارادة السياسية على شعوب العالم الفقيرة ، بل و السعي لأفقار ما ليست فقيرة ، ومن المفارقات العجيبه ان الإنسان الغربي لا يشكل سوى نسبه ضئيلة من سكان الكرة الأرضية والتي لا تتجاوز ما نسبته ٢٠% ويستهلك ما نسبته او ما يزيد عن ٨٠% من مواردها وثرواتها الطبيعيه ، لذا فإن العولمة الاقتصادية تبدو لنا واحدة من اهم الظواهر التي انتجها الفكر الغربي ولكن بنكهه وهيئه جديدة وبما يتوافق و يتلائم مع مصالح الدول الرأسماليه لبسط نفوذها و هيمنتها على الاقتصاد العالمي (القاسم ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤ ) .

وإذا كان اصطلاح الاقتصاد الدولي يعبر عن أهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول في مرحلة عولمة التجارة، فإن التخصص وتقسيم العمل الدولي ظهر إبان الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية، حيث تزايدت العلاقات الاقتصادية وظهرت الحاجة إلى تنظيم هذه العلاقات بين الدول فظهر مفهوم النظام العالمي الجديد والذي كان له انعكاسات كبيرة في ضوء المتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية في المجال الاقتصادي (إبراهيم، ٢٠٠٣، ص٨٩).

## المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات

لقد تميزت هذه المرحلة بتنامي وتعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم والقطبية الواحدة وسيادة آلية السوق وميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية، حيث أدى نشاط هذه الشركات إلى تدفق الإستثمارات ونقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات التسويقية والإدارية، إلا أن لها تأثيرات سلبية على الدول الإسلامية فهي توظف أموالها طبقاً لأولوياتها ومصالحها وقد تكون أنشطتها ملوثة للبيئة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على الشركات والمؤسسات المحلية نظراً لعدم قدرتها على منافسة تلك الشركات (محمد، ٢٠٠٦، ص ٩).

كما ان هذه الشركات أصبحت عالمية النشاط، وعابرة للقارات أو القوميات، حيث تعتبر من إحدى وأبرز السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، ومن نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية.

ويلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات والعالمية النشاط أيضاً في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي الجديد، لعل من أهمها: (عبد الحميد، ٢٠٠٣، ص ٢٤) .

(١) إن إيرادات أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم وصل في معدلها العام السنوي إلى حوالي ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات في مجموعها على حوالي ٤٠ % من حجم التجارة الدولية ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم، ولذلك تلعب دوراً مؤثراً في التمويل الدولي .

(٢) أن حوالي ٨٠ % من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي .

(٣) تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

(٤) هناك دور قائد تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الثورة التكنولوجية، فهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي ترجع معظمها لجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

٥) في عام ٢٠١٢ أصبح العالم مسرحا للشركات الرأسمالية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات وهم الذين يشكلون نسبة كبيرة من ثروة العالم فأكثر من ٥٠٠ شركة من شركات العالم بلغت إيراداتها ٣٠.٣ تريليون دولار، في حين بلغ الناتج العالمي الاجمالي ٧١.٨٣ تريليون حسب ورولد فاكت بوك (World Fact Book) وتشكل امريكا أكبر بلد يحتوي هذه الشركات تليها الصين، والجدول رقم (١) بين أكبر الشركات الرأسمالية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات.

### الجدول رقم (١)

الشركات الرأسمالية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات حسب الإيرادات السنوية لعام ٢٠١٢

اسم الشركة	الإيرادات (مليار)	الأرباح (مليار)	سنة التأسيس	المالك	الموظفون بالآلاف	مقرها
رويال داتش شل	٤٨١.٧	٢٦.٦٠٠	١٩٠٧	انجلترا وهولندا	٨٧.٠٠٠	هولندا
وول مارت ستورز	٤٦٩.٢	١٧.٠٠٠	١٩٦٢	امريكا	٢.٢ مليون	امريكا
اكسون موبيل	٤٤٩.٩	٤٤.٩	١٩٩٩	امريكا	٨٨.٠٠٠	امريكا
ميسنوك غروب للبتروكيمياويات	٤٢٨.٢	٨.٢	١٩٩٨	الصين	١.١ مليون	الصين
شركة النفط الصينية	٤٠٨.٦	١٨.٢	١٩٨٨	الصين	١.٦ مليون	الصين
بريتش بتروليم	٣٨٨.٣	١١.٦	١٩٠٩	انجلترا	٨٥٧.٠٠٠	انجلترا
ستيت غريد للكهرباء	٢٩٨.٤	١٢.٣	٢٠٠٢	الصين	٨٤٩.٠٠٠	الصين
تويوتا	٢٦٥.٧	١١.٦	١٩٣٧	اليابان	٣٣٣.٠٠٠	اليابان
فولكسفاغن	٢٤٩.٦	٢٧.٩	١٩٣٠	المانيا	٥٤٩.٠٠٠	المانيا
توتال	٢٣٤.٣	١٣.٧	١٩٢٤	فرنسا	٩٧.٠٠٠	فرنسا

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على فورتش جلوبل، ٥٠٠، حزيران ٢٠١٣. [www.cnn.com/money.com/global/2012/01/10/01-1000.mht](http://www.cnn.com/money.com/global/2012/01/10/01-1000.mht)

٦) ان هيكل النظام الاقتصادي الجديد من منظور تكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الاجنبي المباشر التي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات فهي تقوم بدور فعال في احداث الثورة التكنولوجية نظرا لما تتمتع به من امكانيات وموارد بشرية ومادية ضخمة توجه نحو البحوث والتطوير والجدول رقم (٢) يبين اكبر الشركات الامريكية من حيث الإيرادات.

## الجدول رقم (٢)

أكبر الشركات الأمريكية من حيث الإيراد لعام ٢٠١٢

اسم الشركة	الإيرادات (مليار)	الأرباح (مليار)
Wall-mart stores	٤٦٩.٢٠	١٦.٩٩٩
Exxon Mobil	٤٤٩.٨٨	٤٤.٩
Chevron	٢٣٣.٨٩٩	٢٦.١٧٩
Phillips ٦٦	٤٢٨.١٦٧	٤.١٢٤
Berkshire Hathaway	١٦٢.٤٦٣	١٤.٨٢٤
Apple	١٥٦.٥٠٨	٤١.٧٣٣
General Motors	١٥٢.٢٥٦	٦.١٨٨
General Electric	٢٦٥.٧٠٢	١٣.٦٤١
Valero Energy	١٣٨.٢٨٦	٢.٠٨٣
Ford Motors	١٣٤.٢٥٢	٥.٦٦٥
A T & T	١٢٧.٤٣٤	٧.٢٦٤

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على فورتنس جلوبل، ٥٠٠، حزيران ٢٠١٣ .

[www.cnn.com/mht/100-500-global/2012/05/01/global.500.money.com/](http://www.cnn.com/mht/100-500-global/2012/05/01/global.500.money.com/)

## المطلب الثالث: تحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization

إن النظام التجاري العالمي هو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع والخدمات بكافة أنواعها (ماديه، خدميه، تكنولوجيه ) ، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول وتنظيم اليه التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد الدولي. ولعل المتأمل في آليات عمل هذا النظام، وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، يجد فيه عددا من الاتجاهات المستحدثة ذات التأثير المتزايد على أداء الاقتصاد العالمي، حاضرا أو مستقبلا. وهذه الاتجاهات المستحدثة تمثل تحولات عميقة في أركان النظام التجاري الدولي الذي تخلى عن القيود الجمركية وغير الجمركية وانتقل إلى نظام الحرية التجارية، لتتولى منظمة التجارة العالمية (WTO) على

إثر انتهاء جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف إدارة هذا النظام اعتباراً من عام ١٩٩٥ ( Roberto, ٢٠١٤, p ٣ ) .

وفي ظل هذه الاتجاهات وجد عدد من دول العالم ( ٢٣ دولة) أن تنشيط التجارة الدولية فيما بينها لن يتحقق إلا بتخفيف القيود على التجارة الدولية وتحريرها، ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو الاقتصادي أنشأت في هافانا عام ١٩٤٧ الجات (GATT) General Agreement on Tariffs and Trade لتحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية حتى تسمح لها المساهمة في عملية التنمية والتي انبثق عنها لاحقاً وفي عام ١٩٩٥ منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاثة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويعتبر النظام التجاري من أهم دعائم النظام الاقتصادي، بحيث لعبت التجارة على مر العصور دوراً كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية، حيث أعلنت بعد ذلك ١١٧ دولة عن استعدادها للتحويل نحو سياسة حرية التجارة الدولية ليكون التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية هو أساس النظام التجاري الدولي الذي ترضيه معظم دول العالم، باتباع منظمة دولية وحيدة ودائمة تتولى مسؤولية وضع قواعد ومبادئ وترتيبات لتنظيم وتوجيه وتطوير ومتابعة التبادل الدولي بما يكفل تحرير التدفقات السلعية والخدمية وغيرها من القيود المختلفة، وخاصة غير التعريفية، وتسير التعاملات في أجواء شفافة ومستقرة وقابلة للتنبؤ ( محمد، ٢٠٠٠، ص ٨ ) إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه مع بداية عام ١٩٩٥ وبإنشاء منظمة التجارة العالمية فقد شمل تحرير التجارة الدولية ليس فقط السلع الصناعية، بل شمل أيضاً السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس، هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي، حيث تشمل تجارة الخدمات على كافة الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال بالإضافة إلى النقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية. وبالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم والحماية للملكية الفكرية، الأدبية والفنية والصناعية، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.



إن التحول نحو نظام حرية التجارة الدولية بعد جولة أوروجواي ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥ كان أكثر شمولاً من الأوضاع قبل هذا التاريخ، حيث إن ما تحقق في جولة أوروجواي يفوق بكثير ما تحقق قبل ذلك في السبع جولات الخاصة بالجالات منذ عام ١٩٤٧، وبالتالي فإن هذا التحول الكبير يؤكد تحول النظام التجاري الدولي فعلاً إلى نظام الحرية التجارية والذي من المتوقع أن يحدث تغييراً كبيراً وزيادة هائلة في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي. ومن الدعائم الهامة للتحول في النظام التجاري الدولي، هو عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومعناه أن أية ميزة تجارية تمنحها دولة أخرى لا بد أن تنسحب تلقائياً إلى كل البلاد المتاجرة دون المطالبة بذلك، بل يضاف إلى ذلك مبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات لتحريم كل أنواع السلوك الجائر ومن ذلك تحريم أن تقوم دولة بعمليات إغراق لسوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلية، كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض ويضاف إلى ذلك، وضع قواعد للسلوك للرد على ما يعتبر سلوكاً جائراً، فإذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك إغراقاً لسوقها فإن لها الحق أن ترد طبقاً للتحول في النظام التجاري الدولي، ويكون الرد ممثلاً في فرض أو رسوم إضافية ضد الإغراق وكذلك إذا اعتقدت أن هناك دعماً غير مشروع، فإن لها الحق أن تفرض رسوماً مضادة للدعم، وفي كل الأحوال تقدم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية، ويحول إلى جهاز فض المنازعات لبحث الوضع وتقرير الرد المناسب، باستخدام التعريفات الجمركية وليس بالاعتماد على القيود الكمية (العفوري، ٢٠٠٠، ص ١٠٩).

لقد ارتبط تحرير التجارة العالمية والأسواق في ظل منظمه التجارة العالمية والعولمة بمبدأ تقليص دور الدولة في الاقتصاد العالمي من خلال عدة أدوات كالخصخصة وتقليص العبء الضريبي على رأس المال لتشجيع الاستثمار والانتقال عبر الحدود. ونذكر تجارب الصين والهند وسنغافورة في هذا المجال كأمثلة لنتائج الانفتاح الاقتصادي واجتذاب رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي وقطاع الصادرات الصناعية، وقد أدى تحرير التجارة العالمية إلى إستفادة الدول من خفض الجمركي خاصة على المنتجات الصناعية والآلات وجذب الإستثمارات الأجنبية وزيادة حجم التبادل التجاري الدولي وتحسين شروطه، وأسهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة العالمية من تأثير

مباشر على الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار. إلا أن لها بعض الآثار السلبية نوجزها فيما يلي: (الإقداحي، ٢٠٠٩، ص ١٨٩)

- (١) ارتفاع أسعار الواردات للدول من المواد الغذائية.
- (٢) تأثر تجارة النفط بالضرائب التمييزية التي تفرضها الدول الصناعية على وارداتها.
- (٣) تعرض السلع الصناعية للدول بدرجة كبيرة للمنافسة العالمية.
- (٤) محدودية الدول على المنافسة العالمية في مجال تجارة الخدمات.
- (٥) قد تتأثر صادرات المنسوجات والملابس بتحرير التجارة العالمية.

### المطلب الرابع: التغيرات في النظام النقدي العالمي

إن نظام النقد العالمي الذي أرسيت دعائمه في اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، هو النظام الذي تمكنت من خلاله الولايات المتحدة أن تجعل الدولار الأمريكي العملة الدولية الرئيسية للنظام النقدي الدولي ومصدر السيولة العالمية، نظراً لالتزامها بقابلية تحويله للصرف ذهباً على أساس ثابت (٣٥ دولار) للأوقية، وقد استهدف هذا النظام تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتوفير السيولة الدولية وإيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية. وقد لعب نظام النقد الدولي وبالذات إبان سنوات تشغيله الناجحة في الأربعينات والخمسينات وحتى النصف الأول من الستينات، دوراً مهماً في خدمة توسع الرأسمالية الأمريكية خارج حدودها في دول غرب أوروبا وبلدان المحيط (عبدالله، ٢٠١٢، ص ٣٠).

كما أوجد نظام النقد العالمي إطاراً مستقراً لنمو حركة التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية في ضوء ما حققه من ثبات نسبي في أسعار الصرف وتوفير السيولة فيما بين هاتين المجموعتين من البلدان. ومن المعلوم أن الظاهرة تعبر عن نفسها في ذلك التدهور الذي تشهده العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات والسلع والمواد الخام التي تنتجها بلدان المحيط في مقابل أسعار السلع المصنعة التي تنتجها بلدان المركز، وهي الظاهرة التي تتمكن من خلالها البلدان الأخيرة من امتصاص ونهب جانب كبير من الفائض الاقتصادي المتحقق في بلدان المحيط، وقد زادت هذه الظاهرة من حركة تراكم رأس المال في البلدان الرأسمالية الصناعية وشكلت في الوقت نفسه نفيًا جزئياً لبعض تناقضات النظام الرأسمالي على صعيده المحلي، وفي المقابل، أدت تلك الظاهرة إلى الحد من إمكانات التراكم والتنمية في بلدان المحيط (الشويات، ٢٠٠٨، ص ٢٧).

وبالرغم من تذبذب عنصر عدم الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب تذبذب أسعار الصرف، إلا أن هذا النظام ساعد على زيادة درجة الاعتماد المتبادل وانتقال رؤوس الأموال وحماية الاقتصاد القومي إلى حد ما من الموجات التضخمية أو الانكماشية وأدى إلى هيمنة العملة الأمريكية.

### المطلب الخامس: التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات

يشهد العالم حالياً ثورة عالمية جديدة في المعلومات والمعلوماتية والاتصالات والمواصلات والتكنولوجية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع و رؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة. وأصبح لهذه الثورة التكنولوجية وبالخصوص في جانبها المعلوماتي دوراً محورياً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ترتب عنها العديد من النتائج لعل من أهمها: (عبدالحميد، ٢٠٠٣، ص ٢٨).

(١) ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra - firm بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقاً لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

(٢) نتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات، وما ترتب عنها من ثورة في التسويق فقد أصبح أمراً حتمياً لضمان بقاء الدول واستمرار انتعاشها الاقتصادي، وذلك من خلال تكون التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دوراً متزايداً في هذا المجال، وفي دائرة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة، حيث اتضح أن ٩٢ % من أصل ٤٢٠٠ تحالف استراتيجي بين الشركات العالمية النشطة تمت منذ بداية عقد التسعينات بين الثلاثة الكبار في قمة الهرم القطبي الممثل في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(٣) النمو الكبير والمتعظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية، وتحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.

كما كان للثورة العلمية والتقنية التي ظهرت في هذه الفترة، وما تولد عنها من مخترعات ابتكارية تأثير مهم في تطوير قوى الإنتاج وزيادة مستوى الإنتاجية للأصول الثابتة ولعنصر

العمل، وكان للتحديث التقني الذي ظهر في مجال استحداث المواد الأولية التخليقية ( كالألياف الصناعية، والمطاط الصناعي، والمنتجات البلاستيكية والكيميائية) دور كبير في خفض كلفة المنتجات، وزيادة معدلات الربح، وظهور منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل، فنشأ عن ذلك زيادة محسوسة في حجم الناتج والدخل والتوظيف ( مسعد، ٢٠٠٠، ص ١٥٩).

وقد كان من أخطر وأهم عوامل النمو لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي في عالم ما بعد الحرب، تزايد الإنفاق العام العسكري، فقد دخلت حكومات معظم البلدان الصناعية وبالذات بلد النواة ( الولايات المتحدة الأمريكية) في مجال التسليح و الإنتاج الحربي بثقل كبير، وهو الأمر الذي هيا فرصا واسعة لاستثمار رؤوس الأموال الفائضة وشراء الحكومة لجانب مهم من منتجات الصناعة الثقيلة، وتحول الحكومات إلى "زبون" دائم وكبير لهذه الصناعات للوفاء بالاحتياجات الحربية، بالإضافة إلى هذا الميل الكامن في رأسمالية البلد الاحتكاري نحو تضخيم الإنفاق العسكري نظرا لآثاره الاقتصادية المنشطة لمجمل الاقتصاد الرأسمالي، فإن ثمة عوامل أخرى أكدت من حدة هذا الميل، كالحرب الباردة وحركات التحرر (عنانزة، ٢٠٠٢، ص ٢٧)

كما أن التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات أو ما يسمى بالعولمة "التكنو-اقتصادية" والتي تعني الإفلاس السياسي، والتهديد الذي تمثله تقنية علمية خارج حدود السيطرة، تؤدي بطريقة شبه آلية الى أزمة أخلاقية، وتظهر الشركات ما فوق القومية كأسباب ونتائج لعولمة الأسواق، بوصفها السادة الجدد للعالم، وأدى هذا النوع من العولمة إلى التأثير على الثقافات المحلية وتغيير القيم والتقاليد وإختراق الإعلام للدول الإسلامية ودعم أنشطة المعارضة والتأثير على البناء السياسي الداخلي والقيم الإسلامية والعادات وتغيير أنماط الإستهلاك الوطنية الى الإستهلاك الترفيهي تحت ضغط الدعاية التسويقيه ( مبروك، ٢٠٠٧، ص ١١٦).

## المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية العالمية

شهد العالم اتجاهات متزايدة نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية العالمية والتي أصبحت سائدة في كل أنحاء العالم سواء البلاد المتقدمة أو البلاد النامية، وهذه التكتلات التي هي عبارة عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي والتي تبدأ على شكل تنسيق وتشاور بين عدة دول متقاربة في المصالح الاقتصادية أو الموقع الجغرافي على الغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الاموال فيما بينها وقد يكون في اطار اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة تقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة والمتماثلة اقتصاديا وجغرافيا وثقافيا واجتماعيا سعيا وراء تحقيق مصالحهم الاقتصادية المشتركة والتي تهدف الى زيادة القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول وتوفير فرص العمل وتحسين شروط التبادل التجاري وتيسير انتقال السلع والخدمات لتحقيق اكبر عائد ممكن والوصول الى اقصى درجات الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول (الإقداحي، ٢٠٠٩، ص ٢٠١).

تشير (عبدالرحيم، ٢٠٠٢، ص ٦٠) الى أن التكتلات الاقتصادية تحقق العديد من المزايا من ابرزها ما يلي:

- (١) إتساع حجم السوق فالتكامل الاقتصادي يحل مشكلة ضيق الأسواق ويؤدي إلى إقامة صناعات لم تكن قائمة من قبل.
- (٢) تنويع فرص إستغلال الموارد بزيادة قابلية إستخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة.
- (٣) إكتساب القوة الاقتصادية الناتجة عن التكامل لمركزاً دولياً يعزز قدراتها الدفاعية.
- (٤) التكتل الاقتصادي يحمي من الهزات والإضطرابات الاقتصادية الخارجية.
- (٥) تحقيق المصالح المتبادلة لكافة الأطراف وبيئته عن تعميق التناقضات التي تؤثر على مستقبل الإستقرار والأمن لدول التكتل.
- (٦) المحافظة على شخصية مستقلة لاقتصاديات البلدان والدول المتكتله بالإعتماد على ثرواتها ومواردها.
- (٧) وضع سياسات منسقة لإقامة وتطوير وسائل النقل والمواصلات وشبكة الطرق بين دول التكتل، والتعاون في نشر المعلومات عن فرص الإستثمار.
- (٨) تشجيع مجال الاستثمارات من خلال تحسين مناخ الإستثمار بتخفيض القيود وتبسيط الإجراءات لمنح التراخيص وإصلاح القضاء وإجراءات ضمان الأمن.

كما تسهم التكتلات الاقتصادية العالمية في زيادة التعاون الاقتصادي في محيط البلاد المتقدمة نلاحظ قيام عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تسعى إلى إلغاء الحواجز الجمركية في حدود نطاقها والإبقاء عليها بالنسبة للعالم الخارجي، إضافة إلى أنه تم إنشاء الأسواق المشتركة وإنشاء اتحادات جمركية وحتى اتحادات اقتصاديات في البعض منها، وقد أدت التكتلات إلى التأثير على صادرات الدول الإسلامية وإنخفاض الدخل القومي والإخلال بميزان المدفوعات لهذه الدول مما يربحاً خطوات التكامل الاقتصادي (عبدالحميد، ٢٠٠٣، ص ٣٠).

ولعل وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتعميق المصالح الاقتصادية المشتركة المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية، وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكل أو تشكلت هي من أهم الخصائص للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وللدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام ١٩٩٥ تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم -حوالي ٤٥ من أنظمة التكامل الاقتصادي، ومن تم التكتل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل ٧٥ من دول العالم، وحوالي ٨٠ من سكان العالم وتسيطر على ٨٥ من التجارة العالمية (مسعد، ٢٠٠٠، ص ١٥٦).

ومن أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي اكتملت تقريبا، الاتحاد الأوروبي الذي اكتمل مع بداية ١٩٩٤ ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية والتكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية الذي ظهر منذ حزيران ١٩٨٩ وتطور في شباط ١٩٩١ ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ويعرف باسم النافتا وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية. وهناك التكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسيفيك، حيث توجد محورين رئيسيين للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة، والذي يبرز دور النور الآسيوية ومعهم اليابان في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وفيما يلي نبذة عن أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم:

### المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

إن فكره توحيد القارة الأوروبية ليست بالفكرة الحديثة، فقد راودت المفكرين والفلاسفة منذ منتصف القرن الثامن عشر وتحديدا في عام ١٨٥١ ومن خلال التعاون والمساواة في العضوية والتي أطلقها المفكر والأديب الفرنسي (فيكتور هيوغو) الذي دعا إلى التوحيد السلمي لدول القارة الأوروبية إلا أن الفكرة لم تأخذ الفرصه الجادة في التطبيق، بل ازداد وضع أوروبا

أكثر انقساماً" نتيجة الصراع الكارثي ، حيث وقعت الحربان العالميتان الأولى و الثانية في العقد الثاني والرابع من القرن العشرين المنصرم ( مقلد ، ٢٠١١ ، ص ٢٥٣ ) .

اتضحت معالم الوحدة الأوروبية وأتخذت طريقها بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، حين نادى الرائد الأول للاتحاد الأوروبي النمساوي كودنهوف كالرجي في العام ١٩٢٣ بضرورة إقامة ما أطلق عليه اسم الولايات المتحدة الأوروبية، مستشهداً بذلك بنجاح الاتحاد السويسري منذ قيامه في العام ١٨٤٨، والألماني في العام ١٨٧١ وقبل ذلك الاتحاد الأمريكي في العام ١٧٧٦ (الطوسي، ٢٠١٠، ص ٢١).

وبعد كوارث الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ازدادت بشدة ضرورات تأسيس ما عرف فيما بعد بإسم الإتحاد الأوروبي، مدفوعاً بالرغبة في إعادة بناء أوروبا المنهكة ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى، أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل جمعية الفحم والفولاذ الأوروبية في ١٨ نيسان عام ١٩٥١ على يد كل من ألمانيا (الغربية)، فرنسا، إيطاليا ودول بينيلوكس (Benelux) (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ)، كما عرفت أول وحدة جمركية بإسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community)، وتسمى في المملكة المتحدة بشكل غير رسمي بـ "السوق المشتركة"، تأسست في إتفاقية روما للعام ١٩٥٧ وطبقت في الأول من كانون ثاني ١٩٥٨، هذا التغيير اللاحق للمؤسسة الأوروبية يشكل العمود الأول للإتحاد الأوروبي، كما جاءت إتفاقية روما في أيار ١٩٧٥ والتي وقعتها نفس الدول، بتأسيس السوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة الطاقة الأوروبية النووية، وفي ٧ شباط ١٩٩٢ تم توقيع معاهدة ماستريخت في هولندا والتي تم بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد هو الإتحاد الأوروبي الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة (المقداد والسرحدان ، ٢٠١٢ ، ص ١٦).

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية، منهارة اقتصادياً ومرهقة عسكرياً، كما فقدت مكانتها كمركز للعالم بعد تصاعد مكانه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وخلقت ظروف ما بعد الحرب ثلاث عوامل دفعتها إلى الإسراع في دخول طريق الإتحاد الأوروبي، وهذه العوامل هي: (شبلي، ٢٠٠٦، ص ٤٠)

أ. شعور الدول الأوروبية بالضعف بعد أن أصبحت الدولتان العظميان (أمريكا وروسيا) تملكان القوة العظمى في العالم، وأن أوروبا المنهكة سوف تدخل تحت نفوذهما، اقتصادياً، سياسياً وعسكرياً وهذا ما حصل فعلاً.

ب. القناعة التامة لدى الدول الأوروبية بعدم العودة إلى الحرب.

ج. بهدف استعادة أوروبا مكانتها الدولية وقدرتها للتأثير في الأحداث، كان لا بد لها من تحسين إمكانياتها الاقتصادية، وذلك عن طريق إنشاء سوق مشتركة كخطوة نحو إقامة سياسة اقتصادية مشتركة.

والاتحاد الأوروبي هو الاسم الرسمي الذي يطلق على الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أو السوق الأوروبية المشتركة، وهو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم ٢٧ دولة تقع على مساحه اجماليه تبلغ ٣.٩ مليون كم مربع وعدد سكان بما يقارب ٥٠٧ مليون نسمة مما يوفر سوق استهلاكيه ذات قدرة شرائيه عاليه ، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام ١٩٩٢، والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من تشرين الثاني عام ١٩٩٣، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي، كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر قوة اقتصادية في العالم حيث تظهر قدرته الاقتصادية من خلال الناتج المحلي الاجمالي والذي يقدر بمبلغ ١٢٢٦٨ مليار يورو اي ما يعادل ١٧٥٢٥ مليار دولار امريكي، كما ان مساهمه الاتحاد تصل الى ٣٢% من المبادلات التجاريه العالميه، هذا وقد تجاوزت التجارة البينييه ما نسبته ٥٢% فيما بين دول الأتحاد ، ويمتلك أكبر سوق في العالم وتعتبر التجربة الأوروبية هي اكبر تجارب التكامل والاندماج الإقليمي نجاحا (المقداد والسرحان، ٢٠١٢، ص٢٧-٢٩).

ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي، حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم، وللاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه ١٣ دولة من أصل ال ٢٧ الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة (خير، ٢٠٠٦، ص٥٧).

ويتخذ الاتحاد الأوروبي العاصمة البلجيكية بروكسل مقرا دائما لأمانته العامة والمفوضية الأوروبية، ومدينة ستراسبورغ الفرنسية مقرا لبرلمانه الأوروبي، ويخضع الاتحاد الأوروبي لنظام الرئاسة الدورية، حيث تتعاقب الدول الأعضاء على رئاسته لمدة ستة أشهر، في حين يتولى رئاسة المفوضية حاليا جان كلود جونكر.

أما الدول الأعضاء للاتحاد الذي بدأ في ١٩٥١ بست دول هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا، وفي العام ١٩٧٣ التحقت بها كل من المملكة المتحدة والدانمارك،



ثم اليونان عام ١٩٨١، وإسبانيا والبرتغال في ١٩٨٦، ثم أيرلندا في ١٩٩٣، فالسويد وفنلندا والنمسا عام ١٩٩٥، وابتداء من العام ٢٠٠٤ امتد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث انضمت عشر دول جديدة هي أستونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا والمجر، كما انضمت كل من قبرص ومالطا للاتحاد في هذه السنة، وفي ٢٠٠٧ انضمت رومانيا وبلغاريا ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي ٢٧ دولة (كمال ونهرا، ٢٠١١، ص ٣١).

وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي خمسة هيكل أساسية لتسيير عمله، وهذه الهياكل هي: (المجذوب، ٢٠٠٢، ص ٤٦١)

أ. البرلمان الأوروبي. الذي يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء وله دور تشريعي.

ب. المفوضية الأوروبية. وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه.

ج. مجلس الاتحاد الأوروبي. وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء.

د. محكمة العدل. وهي جهاز قضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد.

هـ. ديوان المحاسبة : وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد.

و. كما أنشأ الاتحاد عدة أجهزة أخرى على غرار المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.

وقد بدأت تجربة الاتحاد الأوروبي كاتفاق تجاري بين ست دول وأصبح تكتل اقتصادي وسياسي يضم ٢٧ دولة، وقد أخذت إستراتيجية بناء الوحدة الأوروبية إستراتيجية بناء الهرم من أسفل أي الانطلاق من القضايا الصغرى والجزئية إلى القضايا الكبرى والإستراتيجية (العيسى، ٢٠٠٥، ص ١٩).

ومن أهم ما ميز تجربة الوحدة الأوروبية أنها بدأت من أسفل، حيث وضعت في البداية أهداف متواضعة، وتناولت قضايا جزئية هي التي وصلت الدول الأعضاء أو معظمهم إلى خيار الاتحاد، فلم تطرح قضايا السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة كأهداف فورية للدول المنضمة إليه، حيث ظل خيار الاتحاد منذ البداية هدفاً وليس قانوناً جبري يفرض من أعلى أو بقرار سيادي، وقد عكست تجربة " الوحدة الأوروبية " جانب كبير من تلك الأفكار باعتبارها المدخل

لإنجاز الأهداف الكبرى المتمثلة في الوحدة، وأن الغاية ظلت قيمة عليا يجب الوصول إليها عبر حل الإشكاليات الفرعية والجزئية، ومن ثم فلم يكن غريبا أن تبدأ مسيرة الوحدة الأوروبية من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والقصدير بين عدد من الدول الأوروبية في باريس ١٩٥١ وكان الهدف هو تسهيل الاستثمار في هذا المجال، وكذلك حرية حركة رأس المال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والقصدير، حيث عكس هذا الاتفاق الرغبة في بناء تفاعلات وحدوية لا تتوقف بين الشعوب وإنما تحولت إلى ممارسة يومية تهدف إلى تحقيق هذه القيم بالتراكم العملي، والجدير بالذكر أن الطريق نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية الأوروبية، قد مر عبر ثلاث محاور رئيسية للتفاعل الاقتصادي الأفقي وهذه المحاور هي: الوحدة الجمركية، السوق الاقتصادية المشتركة، العملة الموحدة (العيسى، ٢٠٠٥، ص ٢٢).

أما الأهداف التي سعى الاتحاد الأوروبي الذي بدأ في العام ١٩٥٠ ولا يزال يسعى إلى تحقيقها: (المجذوب، ٢٠٠٢، ص ٤٦٩)

- أ. زيادة التقارب بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة، سيما بعد إعلان وزير خارجيتها جورج مارشال عام ١٩٤٨ أن على الدول الأوروبية أن تحقق تعاوناً اقتصادياً فيما بينها، ووعد بتقديم الدعم لها عن طريق مشروع مارشال.
- ب. بعد إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي، تم في العام (١٩٤٩) تأسيس حلف شمال الأطلسي بين الولايات المتحدة وكندا ومعظم دول أوروبا الحرة، وتم تأسيس منظمة اتحاد أوروبا الغربية عام (١٩٥٤) بهدف تقوية التعاون الأمني بين أقطار أوروبا.
- ج. المجموعة الثالثة من الأهداف تتمثل في المنظمة الأوروبية للفحم والصلب، والمنظمة الأوروبية للطاقة الذرية، والجماعات الاقتصادية الأوروبية، حيث تعتبر هذه المنظمات بمنزلة منظمة واحدة ويمكن مقارنتها بالمنظمات الدولية.
- د. دعم وتقوية السلام في أوروبا، فقد كان الغرض من الخطة التي وضعها الوزير الفرنسي روبرت شومان، إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، بمثابة العودة إلى التفويق بين فرنسا وألمانيا.
- هـ. تحقيق الوحدة الاقتصادية في أوروبا، والتي ستبقى القوة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، وهو في صلب اتفاقية الاتحاد وذلك على النحو التالي: (خير، ٢٠٠٦، ص ١٤٨)

- تنسيق نشاطات التطور الاقتصادي.

- تحقيق الاستقرار والتوازن والنمو الاقتصادي.

- رفع مستوى المعيشة.

- الاستخدام الأمثل للقوى.

- الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

- و. تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية، حيث كان المؤسسين على قناعة تامة بأن الوحدة الاقتصادية سوف تفضي إلى الوحدة السياسية، وقد وسعت اختصاصات تلك المجموعة حتى شملت التربية والثقافة والصحة العامة وغيرها، وتم توحيد العملة الأوروبية "اليورو" ويديرها البنك المركزي الأوروبي والبنوك الإقليمية.
- ز. ايجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدراتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد .
- ح. تنمية ورفع الخدمات الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة لشعوب دول الاتحاد، محاربه الأقصاء الاجتماعي والتميز وتعزيز العدالة الاجتماعية، دعم برامج التعليم وتعزيز ثقافته الانسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الأنساني ، وتحسين ظروف العمل، وتقوية الروابط الاجتماعية و العمل على تحقيق الرفاة لكافة مواطني الأتحاد الأوروبي ( Egenhofer , ٢٠١١ , pp:٢٨-٢٩ ) .

## **المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA): NORTH AMERICAN FREE TRADE AGREEMENT**

نشأت فكرة الـ "نافتا" في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الاب، وظهرت خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة والتي أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش. وكان في الواقع أهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي.

وقد جاءت اتفاقية نافتا سنة ١٩٩٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لتوسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة ١٩٨٩، وهذا التكتل خلافا للتكتل الأوروبي يترك الباب مفتوحا أمام بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان حوض المحيط الهادي للانضمام (ابو شرار ، ٢٠٠٧ ، ص٤٣٦-٤٣٧).

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه لضم المكسيك إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، ابتداء من أول حزيران ١٩٨٩، جاء بسبب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل من

الولايات المتحدة وكندا، حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من ١٣١ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى ٣٧٥ مليار دولار عام ١٩٩٠، بمعدل نمو ٣٣.٦٪، كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من ٨.١٤ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى ٢٠.٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو ٣٦.٥ % ونمت أيضا استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من ٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى ٧١ مليار دولار في عام ١٩٩٠، أي بمعدل نمو ٢٤.٦٪ وازدادت الاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة بنسبة ٥٠٪ أثناء الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ من ٢٢ مليار إلى ٣٣ مليار دولار. ويضاف إلى هذا السبب، سببا آخر هو السعي إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك، إلى جانب سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين كتل اقتصادي يتكافأ مع التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي دخل مرحلة الوحدة الاقتصادية في أول حزيران ١٩٩٣، ولذلك يمكن القول إن إستراتيجية التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية هي إستراتيجية دفاعية هجومية (كمال ونهرا، ٢٠١١، ص ٥٢).

وتشير الكثير من الدراسات حول المزايا ومدى الاستفادة التي يمكن أن تعود من قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، إلى أن هذه المزايا كثيرة، حيث يكفي القول إن إحدى الدراسات أشارت إلى أن هذا التكتل، سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي بين ٢.٢-٦.١ مليار دولار في الولايات المتحدة و ١.٦-٥.٨ مليار دولار في المكسيك و ٢.٨ مليار دولار في كندا. لذلك يسعى هذا التكتل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها: (كمال ونهرا، ٢٠١١، ص ٥٦)

أ. زيادة معدلات النمو للبلدان الأعضاء.

ب. إلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء على حساب الاستيراد من الخارج.

ج. زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

د. علاج مشكلات البطالة في الدول أطراف التكتل، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

هـ. تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي، القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.

و. زيادة القدرة لدول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات الأخرى، وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والتي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

ز. محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي، وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الكساد الاقتصادي، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد اليابان.

وللتعرف على بعض ملامح منطقة الـ (North American Free Trade (NAFTA Agreement يتبين لنا بأنها تمثل أكبر تكتل تجاري في العالم، في حين يقول بعض المختصين والدارسين بأنها توازي السوق الأوروبية الموحدة أو تفوقها بقليل.

ان اتفاقية النافتا تقضي بإلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية بين الدول الثلاث لنحو تسعة آلاف سلعة خلال فترة زمنية مدتها خمسة عشر عاما و على ثلاثه مراحل، وزيادة التبادل التجاري عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات المختلفة بين دول التكتل ، ومن هنا فإن الاتفاقية تضم حجماً سكانياً يصل الى ٣٧٠ مليون نسمة في حينها مقارنة بـ ٣٤٣ مليون نسمة في أوروبا. كما يبلغ الناتج المحلي لدول هذه المنطقة عند التأسيس أكثر من ثمانية آلاف مليار دولار (بكري، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٣) .

يتميز تكتل دول النافتا عن غيره من التكتلات الاقتصادية الكبرى بالخواص الأساسية التالية (الامام، ٢٠٠٤، ص ٣٥٤) .

(١) اقتصاره على اقامه منطقه تجاره حره والتي تعني بالأمور التجاريه بين الدول الاطراف دون ان تتعداها الى اقامه اتحاد جمركي او سوق مشتركه او لباقي الحالات الاقتصادية الاخرى وذلك على عكس التكتل الاقتصادي الاوروبي (الاتحاد الاوروبي) .

(٢) فرض قيود على حركه العمال ضمن دول التكتل و خصوصا" من الجنوب الى الشمال، حيث يمنح اصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين رخصا" مؤقتة للدخول لمتابعه اعماله ، كما تفرض القيود على حركه العمال من المكسيك في حين تقدم بعض التسهيلات لقسم

من المهنيين على ان لا يتجاوز عددهم نسبة محددة سنويا" تفرض من جانب سلطات الولايات المتحدة الأمريكية .

(٣) يضم هذا التكتل دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا حيث تعتبر المكسيك من الدول الاقل نمواً مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية اولاً وكندا ثانياً الامر الذي يجعل الولايات الأمريكية القائمه لهذا التكتل والجدول التالي يبين التفاوت الكبير بين متوسط الدخل الفردي لدول التكتل وذلك عام ١٩٩٤ عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

### جدول (٣)

#### متوسط الدخل الفردي لدول منطقة الـ NAFTA لعام ١٩٩٤

الدولة	متوسط الدخل
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢.٠٠٠
كندا	١٨.٠٠٠
المكسيك	٢.٥٠٠

لقد اصبحت دول النافتا تضم ما مجموعه ٤٧١,٩٦٤ مليون نسمة خلال عام ٢٠١٣ ، كما ان الناتج المحلي الاجمالي لهذا التكتل قد ارتفع من ٨,٣ تريليون دولار عام ١٩٩٣ اي عند بدايه تأسيس التكتل ليصل الى ٢٠,١٦٢ تريليون دولار عام ٢٠١٣ موزع بنسبه ٨٨,٤% للولايات المتحدة الأمريكية ، ٧,٢% لكندا وكذلك ٥,٤% للمكسيك، وان نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مقدارها ١٤٢,٩% خلال هذه الفترة، كما ان حجم التجارة البينية بين دول تكتل النافتا قد تجاوز ما نسبته ٦٥% من اجمالي التجارة ( world fact book , ٢٠١٣ ) .

كما ان تجارة امريكا مع دول النافتا ( كندا و المكسيك ) قد زادت بأكثر من ثلاثه اضعاف وبما نسبته ٢٠٠% مع كندا و ٥٢٢% مع المكسيك حيث ارتفعت قيمه الصادرات الأمريكية الى كندا من ١٠٠,٢ مليار دولار عام ١٩٩٣ الى ٣٠٠,٢ مليار دولار عام ٢٠١٣ اي بنسبه زيادة مقدارها ٢٠٠% . اما الواردات الأمريكية من كندا فقدت زادت من ١١٠,٩ مليار دولار عام ١٩٩٣ الى ٣٣٢,١ مليار دولار عام ٢٠١٣ وبنفس نسبة الزيادة في الصادرات . اما الصادرات الأمريكية الى المكسيك فقد ارتفعت من ٤١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ الى ٢٢٦,٢ مليار دولار عام ٢٠١٣ اي بنسبه زيادة مقدارها ٤٤٤%، وكذلك الواردات الأمريكية من

المكسيك قد زادت بنسبه مقدارها ٦٠٣% حيث كانت ٣٩,٩ مليار دولار عام ١٩٩٣ وارتفعت الى ٢٨٠,٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ ( Ian & VILLARREL, ٢٠١٤ , P ٣١ ) .

هذا وقد زادت قيمه التجارة كذلك ما بين كندا و المكسيك فقد بلغت ٦,٢٤ مليار دولار عام ١٩٩٣ واصبحت ٣٢,٩٨ مليار دولار عام ٢٠١٣، حيث بلغت الصادرات الكنديه للمكسيك ١,٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ وزادت الى ٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ اي بنسبه زياده مقدارها ٢٩٦,٨%، كما بلغت الوادات الكنديه من المكسيك ٤,٩٨ مليار دولار عام ١٩٩٣ وزادت الى ٢٨ مليار دولار عام ٢٠١٣ اي بنسبه زياده ٤٦٢,٢% ( Dawson , ٢٠١٤ , p ٥ ) .

ويتضح لنا من خلال استقراء هذه البيانات التفاوت الكبير في العلاقة بين الشركاء الثلاثة، كذلك عند مقارنة حجم الناتج المحلي في البلدان الثلاثة ليس في صالح المكسيك، إذ يبلغ الناتج المحلي الأمريكي عشرة أضعاف الناتج المحلي الكندي وعشرين ضعفاً للناتج المحلي المكسيكي، وهذا بلا شك يعكس السيطرة الأمريكية شبة المطلقة، كما يتجلى الفارق بين الشركاء الثلاثة أيضاً عند مقارنة كلفة اليد العاملة و الإنتاجية، فالأيدي العاملة المكسيكية أرخص بنسبة ٥-٧ مرات منها في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً فإن متوسط الدخل الفردي الأمريكي يساوي عشرة أضعافه في المكسيك.

### المطلب الثالث: التكتل الاقتصادي الآسيوي

في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا وازدياد مساهماتها في التجارة الدولية، تأخذ التكتلات الاقتصادية في هذه القارة تطوراً و تغييراً مستمراً، واهتماماً كبيراً سواء من جانب اليابان أو من جانب النور الآسيوية الصاعدة، أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة، ويهدف هذا الاتجاه الى إقامة وتفضيل هذه التكتلات إلى رغبة الدول الآسيوية من حماية نفسها من التكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة من التكتلات الأمريكية والأوروبية ومن التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد (شهاب، ٢٠٠٤، ص ٧٨).

والملاحظ هنا أن إمكانيات هذه القارة قادرة على خلق تكتل اقتصادي يكون على قدم المساواة مع التكتل الاقتصادي الأوروبي والتكتل الاقتصادي الأمريكي اللذين تم ايجازهما سابقاً، بل وإذا نظرنا إلى القوة الاقتصادية المتنامية للصين، ويبدو أن المسألة تتوقف برمتها على تصحيح العلاقات وتصفية الخلافات التاريخية بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا، وهو ما أدى إلى إعلان ما يسمى بمبدأ كايفو Kaifo Doctrine ويعني هذا المبدأ التأكيد على عدم رغبة اليابان في الهيمنة والسيطر الاقتصادية والسياسية على هذه المنطقة ورغبتها في إجراء مصالحات

شاملة ونبذ الخلافات القديمه مع الأيديولوجيات السابقة وخاصة كوريا الشمالية وفيتنام وتحسين البيئة النفسية في المنطقة عموماً. وفي هذا الإطار يمكن أن نجد أن هناك محورين للتكامل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسيفيكي هما:

**المحور الأول:** يتمثل في قيام رابطة جنوب شرق آسيا بتاريخ ٨ اب ١٩٦٧ المعروفة باسم الآسيان ( Association of Southeast Asian Nations ) ويتكون تكامل الآسيان من سبعة دول هي تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي واندونيسيا والفلبين والفيتنام، وبالرغم من الوزن النسبي لهذا التكامل في التأثير على اتجاهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فقد أرسى خطة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا على الرغم من أن النمو في التعاون الاقتصادي وتكامل أسواق دول التكامل ظل محدوداً، إلا أنه من الملاحظ أن دول هذه الرابطة الآسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري، بل ومحاولة اتخاذ منهجية لتحسين الروابط الاقتصادية مع الأعداء الأيديولوجيين في المنطقة، بدليل انضمام فيتنام إلى رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) في ٢٨ تموز ١٩٩٥، ولاوس ومينمار بعد سنتين في ٢٣ تموز ١٩٩٧ ثم كمبوديا بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٩٩، كما أن تكامل رابطة جنوب شرق آسيا يقع على ما مساحته ٤.٤٦ مليون كم مربع وعدد سكان يصل الى ٦٠٠ مليون نسمة حسب احصائيه عام ٢٠١٢ ونواتج محلي اجمالي يبلغ ٣.٥٧٤ تريليون دولار ( linda , ٢٠٠٤ , p ٣ ) .

أن تكامل رابطة جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، حيث ان حجم التجاربه الخارجيه قد بلغ ٨٧٧.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣، في حين بلغت ٢٤٧٦.٤٢٧ مليار دولار لعام ٢٠١٢، وقد تجاوزت ٢٥١١.٥٤٩ مليار دولار لعام ٢٠١٣، بنسبه زياده ١.٤% عن العام السابق، كما بلغت التجارة البينييه لدول رابطة جنوب شرق اسيا ١٩.٥% لعام ٢٠٠١، وقد وصلت الى ما نسبته ٢٤.٤% عام ٢٠١٣ من اجمالي التجارة ، بالإضافة إلى ذلك فإن رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) كانت لها وضع مميز في مفاوضات الجات ومنظمه التجارة العالمية، زادت قدره على المساومه الجماعية والتفاوض مع كافة المعنين في يتعلق بمواضيع التجارة الدولية ( الامام ، ٢٠٠٤ ، ص٢٩٤ ) .



**المحور الثاني:** يتمثل في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة اختصاراً باسم Asia-Pacific Economic Cooperation APEC والذي أصبح حالياً تكتلاً عابراً للإقليم بحيث انضمت إليه دول من خارج آسيا، ويتكون هذا التكتل من ٢١ دولة ، وبالإضافة إلى دول رابطة الآسيان نجد الدول الكبرى، اليابان، كندا، أستراليا، الصين، الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية ونيوزيلندا، وتقرب فكرة هذه الجماعة من النادي الاقتصادي (منتدى) الذي يتم التشاور فيه حول مسائل التجارة الدولية وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية بدون التزام مقنن مسبقاً فيما بينها بل العمل على اساس تعهدات غير ملزمة، وحوار منفتح، و احترام متبادل و متكافئ لآراء ووجهات نظر كافة المشاركين، كما برز اتجاه تحويل هذا المنتدى إلى نوع من التجمع الاقتصادي عام ١٩٨٩ والعمل على تعميق التبادل التجاري والاستثمار، كرد فعل مباشر للإعلان عن السعي إلى إقامة مشروع أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ وقد تم بحث الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التجمع الاقتصادي للأبيك APEC بدعوة من رئيس الوزراء الاسترالي وقد لاقت ترحيباً واهتماماً كبيراً من اليابان ( Pierre , ٢٠١٠ , p ٦ ) .

ويلاحظ أن تطور الأبيك، واتجاه الدول الأعضاء إلى إقامة تكتل اقتصادي يأتي من رغبة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتفاق فيما بينهما، على أنه من المهم الإشارة إلى أن استيعاب دول النور الصاعدة في جنوب شرق آسيا، وحوض الباسيفيك، واحتوائها في منتدى اقتصادي أولاً، يتطور إلى تجمع اقتصادي، قد يحقق مكاسب للجميع ويضمن لليابان بصفة خاصة أن تقود تكتل اقتصادي لجنوب شرق آسيا يواجه التكتلات الاقتصادية الأخرى و يضمن السيطرة الأمريكية على آسيا في نفس الوقت، وبالتالي ضمان سيطرتها الاقتصادية على آسيا، و في نفس الوقت ضمان عدم تصاعد منافستهما للسيطرة على تلك المنطقة وما إلى ما هو أخطر من ذلك. و في المؤتمر الذي عقد في مدينة أوساكا للتجمع الاقتصادي الأبيك ( APEC ) عام ١٩٩٥ وضحت أهداف هذا التكتل الاقتصادي، حيث تحددت الأهداف الأساسية وقد تمثلت في زيادة حرية تنقل رؤوس الأموال بينهما و التعاون المشترك في المجال التكنولوجي وتدريب الأفراد والعمالة (عبد الحميد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢ ) .

وبناء على ذلك فإن هذا التكتل الاقتصادي يقع في وضع وسط ما بين التكتل الاقتصادي في أوروبا (الاتحاد الأوروبي) والتكتل الاقتصادي في أمريكا الشمالية ( نافتا)، لكن يجمع بين التكتلات الثلاثة مفهوم مشترك يتلخص في أنه لا يمكن إحراز المزيد من التقدم والتطور بدون

التعاون الاقتصادي فيما بين الدول وبعضها البعض في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يرسخ عالمية الاقتصاد أو العولمة.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن قوة الدفع إلى التكتل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا على نطاق كبير وواسع، ستأتي بمساهمته من اليابان بشكل مستمر، على أمل أن يتم تكوين تكتل اقتصادي باسيفيكي واسع النطاق ليعزز قوة التنافس بين هذا التكتل والتكتل الاقتصادي الأوروبي العملاق وباقي التكتلات الاقتصادية الأخرى، وأن تحقيق ذلك، يتوقف على تفهم اليابان لمعطيات القوميات الآسيوية وطبيعة شعوب المنطقة التي تأبى الهيمنة والسيطرة والاستغلال الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة أن تزيد اليابان مساعداتها الاقتصادية لدول تلك المنطقة، وتساهم في حل مشكلاتها، ومن خلال ذلك وحده يمكن لليابان تكوين تكتل اقتصادي في جنوب شرق آسيا تحت قيادتها ليكون في هذه الحالة من أكبر التكتلات الاقتصادية التي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي الجديد في المستقبل (كمال ونهرا، ٢٠١١، ص ٦٨)

إضافة إلى هذه التكتلات الاقتصادية الكبرى والعملاقة التي تقودها الدول الرأسمالية القوية، شهدت إفريقيا وأمريكا اللاتينية عدداً من التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات الأوزان الضعيفة الأثر في الاقتصاد العالمي، لأنها كانت تشكل من دول ضعيفة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ومساهمته في التجارة الدولية لا تمثل وزناً كبيراً يكاد ان يذكر.

ويلاحظ من خلال ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء الإقليمية أو الدولية انها تمثل أهم أدوات النظام الاقتصادي العالمي الجديد للزيادة في حجم التجارة الدولية، وتعميق الاعتماد المتبادل فيما بينها، والآثار المصاحبة لها في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة، فأهمية هذه التكتلات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد جعلت الدول الكبيرة والعملاقة اقتصادياً تعمل على تنظيم العلاقات فيما بينها وتبحث عن أشكال جديدة للتعاون والشراكة الاقتصادية للاستفادة من أسواق اشمل وأكبر عبر نطاق جغرافي واسع، والحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه سابقاً .

# الفصل الثالث

## العولمة الاقتصادية ومقومات التجارة البينية

تمهيد

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم العولمة

المطلب الثاني: معالم النظام الاقتصادي العالمي

المطلب الثالث: خصائص النظام الاقتصادي العالمي

المبحث الثاني: آليات العولمة الاقتصادية ومقومات التجارة البينية

المطلب الأول: اركان النظام الاقتصادي النقدي الدولي الجديد

المطلب الثاني: التحولات في وظائف وآليات العولمة

المطلب الثالث: مقومات التجارة البينية والتكامل الاقتصادي

## الفصل الثالث

### العولمة الاقتصادية ومقومات التجارة البينية

#### تمهيد

إن تطوير التجارة البينية لدول العالم الإسلامي في ظل العولمة الاقتصادية يعتبر أمراً مهماً وضرورياً و"اساسياً" في تقوية وتعزيز الروابط التي تربط دول العالم الإسلامي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، إلا أن المدخل الأساسي لتطوير التجارة البينية لهذه الدول ينبغي أن يتم من خلال التكامل الاقتصادي حيث يعتبر احدى مظاهر العولمة الاقتصادية والذي يوفر القدرة على زيادة الإنتاج وتنويعه، وعن طريق المشروعات الإسلامية المشتركة التي تتولى مهمة القيام بذلك، وبما يوفر الإمكانية لتطوير التجارة البينية، وبدون ذلك تبقى الإمكانية لتحقيق التطوير فيها محدودة وضعيفة، لذلك فإنه من الضروري العمل على تحسين وإيجاد الإنتاج في دول العالم الإسلامي وتنويعه، وزيادته ومن ثم التوسع في المتاجرة بهذا الإنتاج بين هذه الدول، لأن من غير الممكن تطوير التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي دون تطوير إنتاجها وتنويعه حتى تتم المتاجرة به فيما بينها.

#### المبحث الأول: العولمة الاقتصادية

هي ظاهرة مرتبطة بفتح الاقتصاديات وبتوسيع الأسواق ودخول عدد متزايد من الدول وسكانها بما فيها الدول الاشتراكية وكذلك الدول النامية في القطاعات والشركات والسوق العالمية، وكذلك تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية في مجالات متعددة، وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري والاستثمارات المباشرة، وانتقال الاموال والقوى العاملة ضمن اطار حريه الاسواق ( يونس، ٢٠٠٥، ص ٣٥ - ٣٧).

#### المطلب الأول: مفهوم العولمة

إن مفهوم العولمة قد أثار كثيراً من الجدل واستأثر في العديد من الدراسات والتحليل والنقاشات والمراجعات النظرية والفكرية بين مختلف الأوساط المعنية، فشغل الناس بالجدل حول طبيعة وماهية العولمة والعالمية، لذا فمن الصعب وضع تعريف حدي لمصطلح (العولمة)، لأنه يحمل عدداً من الدلالات المتداخلة في المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية والفكرية، فالبشرية تتجه برغبة ملحة وخطوات متسارعة نحو تحقيق مزيد من التقارب، والمزيد

من الوحي بالذات والإدراك بالآخر، بحيث يصعب في ظل العولمة تحقيق تلبية الرغبات الداعية إلى الانعزال والتفوق على الذات .

ومن هنا تظهر مدى أهمية المشاركة بفاعلية من أجل صياغة (العولمة) بصورة ينتفع بها أكبر قدر ممكن من البشرية عملياً. وقد أدرك مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا) الذي يُعدُّ من أهم الشخصيات التي نجحت في قيادة شعوبها إلى الازدهار على مدى واحد وعشرين سنة. وله أفكار مهمة حول العولمة عرضها في كتابه: العولمة والعلاقات الجديدة (Globalization and New Relations) ، بعد ان تعرّضت بلاده لأزمة اقتصادية مباشرة باسم العولمة سببها تُجَار العملة (Currency Traders & the Stock-Market Manipulators)، فقال: " إن العولمة، وعالمًا بلا حدود قد أصبحا واقعاً سلفاً، فبات لا معنى للحدود في مجال نقل المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية فالسؤال المقلق الذي تضرره الأمم وقادة الشعوب عن ظاهرة العولمة هو: كيف يمكن تحقيق دور أكبر لصياغة هذا النظام الجديد بالتفاعل معه والتأثير فيه؟" (الظاهر، ٢٠١٠، ص ٩).

العولمة لغة مأخوذة من التعولم والعالمية والعالم وهي من قول الله تعالى " الحمد لله رب العالمين " (الفاحة، الآية ١). والمقصود : معاشر الإنس والجن والملائكة والحيوان، فكل صنف يطلق عليه عالم. والتعولم هو الشمولية العالمية، وهي تخص عالم أمم الأرض (الظاهر، ٢٠١٠، ص ٩).

اما اصطلاحاً فهي اصطباغ عالم الأرض بصبغة موحدة، شاملة لجميع قوامها، وكل ما يعيش عليها وتوحيد النشاطات الإنسانية في قالب شامل لنواحي الحياة، وتعتبر أداة تغيير معاشي. هي " حركة تهدف إلى تعميم تطبيق أمر ما على العالم كله " فمثلاً عبارة "عولمة تنقية البيئة" تعني جعل البيئة في جميع أنحاء العالم، بيئة نظيفة ومناسبة، لأن تحيا الكائنات الحية فيها حياة صحية (مسعد، ٢٠٠٠، ص ١٥).

وتعني عبارة "عولمة الاقتصاد" جعل الاقتصاد في جميع أنحاء العالم يتبع النظام نفسه ، ويطبق الأساليب ذاتها ويستخدم آليات بعينها، لصالح جميع الشعوب دون تمايز بينها. وتعني عبارة "عولمة السلام" أن تتعاون جميع الدول لحفظ السلام في العالم، كما تتعاون على قتال المعتدين. وهذا المفهوم يستسيغ او ينتج استفساراً مهما عن إجراءات الأخذ بهذه العولمة. فهل تتبنى مختلف دول العالم هذه "العولمة" اختياريًا، بمعنى أنها" تستنشر في صياغة أسسها، وتخطيط أساليبها، وتحديد آلياتها، وأنها تتمتع بالحرية المطلقة في قبولها أو رفضها في النهاية؟ إذا كانت

إجابة الأسئلة السابقة "نعم" فإن العولمة حين تسود جميع دول العالم، فإنّ هذا يكون بناء على اختيار حر وإرادة مستقلة منها وتكون العولمة بذلك ظاهرة صحية . وبالتالي يمكن تطوير مفهومها ليكون: حركة قامت على اختيار جميع دول العالم اختياراً حراً، لتعميم تطبيق أمر ما عليها جميعاً، دون تمايز بينها (النداوي، ٢٠٠٥، ص١٠٤).

والعولمة مفهوم يقصد به ويعنى أساسا بدراسة طبيعة التطورات التي طرأت على العلاقات الدولية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المرحلة الراهنة وأثر ذلك على اتجاهات هذا التطور في المستقبل. أما المدى الأبعد لمفهوم العولمة، فيمكن اختصاره بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والأيدي العاملة والثقافات، ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها (يونس، ٢٠٠٥، ص٣٥).

### **المطلب الثاني: معالم النظام الاقتصادي العالمي**

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٨٩ وسقوط حائط برلين، بدأت تتضح معالم مرحلة جديدة للنظام الاقتصادي العالمي دفعت بالباحثين خلال عقد التسعينات بالتخلي عن استخدام مفهوم النظام الذي ينطوي بالضرورة على آليات وقواعد واضحة ومحددة، يهتم بدراسة التغيرات في العلاقات بين داخل أطرافه، لصالح مفهوم العولمة الذي يبدو أكثر حيادية في ظاهرة وأكثر غموضا في الوقت نفسه،ه غير أن هذا الحياد لا يخفي البعد الهيمني الكامن فيه والذي يهدد الدول التي ترفضه بالزوال والانقراض.

وهكذا بدأت تظهر منذ إعلان الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في آذار من عام ١٩٩١ أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد يوصف بالعولمة، لا زال في طور التكوين والتشكيل وقد تحدد معالمه وآلياته وأبعاده ومركزه وأطرافه في السنوات المقبلة.

لقد عرفت المرحلة الراهنة مجموعة من التطورات والتغيرات الجذرية في النظام العالمي عموما والنظام الاقتصادي العالمي خصوصا، تنبأ عن بداية قيام نظام اقتصادي معولم يتميز بمعالم واتجاهات تختلف عن تلك التي كانت موجودة وسائدة من قبل، حيث أصبح العالم يتحكم به اتجاهان مترابطان وإن كانا منفصلين، هما: العولمة والتحرير الاقتصادي، وهذان الاتجاهان ماضيان في تغير وتبديل الظروف، وتشكيل السلوك الاقتصادي، على مستوى الأعمال، والتجارة في العالم وغيره، وأصبحا أكثر التصاقا وتأثيرا بمسارات الاقتصاد بكافه اشكاله الوطني

والإقليمي والعالمي بحيث أصبح نجاح وتقدم الدول والتكتلات يقاس، بل ويرتبط بمدى المشاركة أو الانخراط بمسارات هذين الاتجاهين. وكما يلي: (الجروان، ٢٠١٢، ص ٤٩-٥٠)

(١) أن اتجاه العولمة الذي أصبح سائداً بل مسيطرًا على العالم حالياً، لم يكن وليد الصدفة، وإن عودة الحلم الذي رافق الإنسان المهيأ والمتطلع والساعي، منذ القدم، لتوسيع مده، في التنقل والاتجار، والاستثمار والاستغلال والاستفادة والإقامة، ونقل الثروات وتحقيق الأرباح وتأمين الأسواق وفتح آفاق أوسع، أصبح ممكناً نتيجة لتفكك مجموعة الدول الاشتراكية، وتراجع مفهوم الاقتصاد الموجه ليحل مفهوم اقتصاد السوق، واعتماده كأداة أساسية للتنمية، وبكل مكوناته وأدواته ومؤسسته وأهدافه ونشاطاته المعتمدة، وهذا المفهوم الذي تمدد في مختلف الأرجاء أصبح ينظر إلى العالم على أنه سوق واحدة، وبالتالي يحق له التجول في كل أجزائها والاستفادة منها، وهو بذلك يمثل ويجسد تصوراً معتمداً وطموحاً أكيداً، لدى شريحة كبيرة من الدول التي كانت تقود وتدافع عن مبادئ الاقتصاد الحر، وتعطي القطاع الخاص دوره الرائد والحساس.

(٢) انهيار (الشيوعية) الاتحاد السوفيتي السابق، وما له من مؤشرات ودلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة وخاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي سابقاً إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية، والاتجاه إلى غلبة إيديولوجية اقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار اقتصاد السوق وآليات السوق والسياسة الليبرالية.

(٣) الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة بلا حدود أو حواجز متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، وتتمثل العولمة في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، وبالتالي تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات. وبالتالي فإن ظاهرة العولمة بدأت تنتشر على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، مع الإشارة إلى أن العالمية ترتبط بعولمة أو عالمية الاقتصاد القومي، وبنفس الدرجة عولمة أو عالمية المشروع من منطلق السعي لاقتناص الفرص وزيادة العوائد.

٤) من خلال إلقاء نظرة شاملة على الأوضاع الاقتصادية العالمية، يمكن القول والملاحظة، أن العالم أصبح أكثر غنى من ذي قبل، وأن الرقي التقني والتطور التكنولوجي أصبح أكبر من ذي قبل وأكثر انتشاراً، وإن الفروقات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية أصبحت أكثر حدة وشدة مما كانت عليه وإن توزيع الدخل العالمي أصبح أقل توازناً وأقل عدلاً، وإن هنالك هوة كبيرة و كئيبة مسيطرة على العالم، من المحتمل أن تمثل تهديداً جدياً للنمو المتحقق والتطور المستمر مستقبلاً في مقابل ذلك يمكن الملاحظة أن بلدان العالم أصبحت تتوزع بشكل عام، على النحو التالي: (الجروان، ٢٠١٢، ص ٥٠-٥١)

- أ. الدول الصناعية المتقدمة، التي التزمت بمبادئ الاقتصاد الحر سابقاً ودافعت عنه وعملت على نشره، هذه الدول هي التي تقود التطورات العالمية وتصيغها بالشكل الذي يتناسب معها، فهي تمتلك مصلحة أكيدة من تعميمها، ونشرها واعتمادها من قبل أكبر عدد ممكن من البلدان، فهذه الدول قد هيأت ذاتها مسبقاً، وهي بالتالي مستفيدة منها ومعتمدة عليها كمحرك ودافع لتفعيل مداخلها الاقتصادية وتنشيط مؤسساتها القائمة من خلال استغلال الفرص والإمكانيات القائمة في العالم، بعد أن تمكنت من اكتساب الخبرة من التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي أقامتها وتمكنت من إقامة الوسائل التي تتيح لها الاستفادة من الفرص عالمياً من خلال تقنيات حديثة تم التوصل إليها واستخدامها بفعالية، ولا بد من الإشارة أنه رغم الفوائد الاقتصادية الأكيدة المتحققة لهذه الدول إلا أن هنالك بوادر تدمير مجتمعي من الانعكاسات السلبية على الوظائف والعمل داخل بعضها.
- ب. الدول الصناعية الجديدة، التي تمكنت من إقامة قاعدة صناعية تصديرية هامة وأحرزت تقدم وتطورات كبيرة بفضل عوامل عديدة وكثيرة، وهذه الدول استوعبت خلفيات عملية العولمة بكافه جوانبها، وهي تعمل لتأمين مكاسب إضافية من خلال الانخراط والمشاركة الواسعة بالتطورات العالمية الجارية، وهي الآن تواجه منافسة قوية من الدول السابقة كما أنها تمثل منافساً هاماً لها.
- ج. الدول التي كانت تعرف بالدول الاشتراكية أو صاحبة فكر الاقتصاد الموجه أو المركزي، وهذه الدول في مرحلة انتقالية وتحول مستمر في الغالب، ورغم القاعدة التقنية التي تمتلكها هذه الدول، فإن غالبيتها تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة، نظراً للانقلاب السريع الذي أصاب اقتصادها وأدخلها في



متاهات عديدة، بينما الصين التي سارت في التحول التدريجي لاقتصادها وكانت قد أعطته ومنذ عقد السبعينات بعض أصناف التحرر، فإنها ما تزال تلعب دورا مؤثرا على المستوى العالمي.

د. الدول النامية التي تعاني من مشاكل انتقالية واجتماعية كبيرة وعديدة، وهذه الدول في معظمها ما تزال تصارع وتتأثر بالتطورات العالمية المتسارعة، وكل هذه القوى والاتجاهات شكلت هي وغيرها عملية الانتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يجب الاقتراب منه أكثر وتحليل مكوناته وتحديد خصائصه وملامحه، والتعرف على تحولاته وتحدياته والاستفادة من ايجابياته وتلافي سلبياته، وقضاياها التي بدأت تتحدد في مجال التجارة الدولية، وتمويل التنمية الاقتصادية، والنظام النقدي، والتصنيع ونقل التكنولوجيا، والممتلكات العامة للبشرية والحفاظ على البيئة وغيرها، وفي هذه المرحلة ظهرت عدة مصطلحات تعبر عن ملامح المرحلة الحالية والمستقبلية التي تمر بها عملية التحول نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد مثل مصطلح العولمة أو الكوكبة أو الشمولية.

### المطلب الثالث: خصائص النظام الاقتصادي العالمي

ان النظام الاقتصادي العالمي الجديد له من المعالم والخصائص مما يميزه عن المراحل السابقة، وإن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي، فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وبالمزيد من الاعتماد المتبادل، وتزايد التكتلات الاقتصادية وتعاضم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، وظهور وتنامي دور الاتصالات والتكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد، ويمكن تلخيص هذه المعالم والخصائص كما يلي:

### أولاً: القطبية الاقتصادية

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ، فقد تعاضم الدور الاقتصادي و السياسي وكذلك العسكري للولايات المتحدة الأمريكية حيث انهارت القوى الشيوعية، وتفكك الأتحاد السوفيتي و ارتماء دول أوروبا الشرقية والكثير من دول العالم الثالث بأحضان الدول الصناعي و الرأسماليه الكبرى وأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها

إيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجياً عن الاقتصاد المغلق، إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم بسبيله لأن يشهد نوعاً من تعددية الأقطاب Multi - Polar System، والأقطاب الثلاثة المرشحة لذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان (الإقداحي، ٢٠٠٩، ص ١٤٣).

ووفقاً لهذا السيناريو فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة، ويسمح هذا السيناريو بأن تتوحد فيما بينها بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس، والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر والانفراط مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها وخاصة من الناحية التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث، ولكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا واليابان وخاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في التربع على القمة الهرمية، وإدارة وقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الإقداحي، ٢٠٠٩، ص ١٤٧).

### ثانياً: الاعتماد الاقتصادي المتبادل

لعل وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال الدولية، قد يساعد بشكل واضح على الترابط والتشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق، ويتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات وإمكانات التأثير والتأثر المتبادلين، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية وهناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل. وبالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادل Interdependence بين دول العالم

المختلفة، وينطوي هذا المفهوم على معنى تعاضم التشابك بين البلاد المتاجرة وتبادل الخبرات، وزيادة الأستثمارات سعياً الى تحقيق المصالح المشتركة بين كافة الاطراف وبأعتبار المدخل الفعلي و الحقيقي لزيادة التعاون الاقتصادي وتعزيزه، (الجروان، ٢٠١٢، ص ٦١).

كما تؤدي ظاهرة الاعتماد المتبادل الى خلق وجود علاقه في اتجاهين بين كل بلد واخر او بين مجموعه واخرى من البلدان، فإذا كانت التبعية الاقتصادية Economic Dependence تعني تأثير احد الطرفين في الاخر بحيث يكون احدهما تابعا" والآخر متبوعاً، فإن الاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير من كلا الطرفين في الاخر بحيث يكون كل منهما تابعا" ومتبوعاً في الوقت نفسه حيث يسهم كل طرف في تعظيم المنافع المادية والمصالح الاقتصادية للاطراف الاخرى، ( النجار واخرون ، ١٩٩٠ ، ص ١٥ ).

### ثالثاً: تقسيم جديد للعمل الدولي:

ان النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتسم بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة ومتبعه سابقاً، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، وكان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية. وقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، ويرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التليفزيون أو الحاسب الآلي، وإنما هناك أنواع متعددة وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة intra-industries، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحد intra - firme و قد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد

الصناعية والنامية. وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، كما أصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، ولعل تجربة النمر الأسويية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك (ابوشرار، ٢٠٠٧، ص ٣٥٦).

## المبحث الثاني: آليات العولمة الاقتصادية ومقومات التجارة البينية

لقد لجأت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية الى نشر وتجسيد وتكريس السياسات التي تنجم عن ظاهرة العولمة الاقتصادية، وذلك من خلال خلق وتسخير مجموعه من العوامل والادوات وفرضها على النظام الاقتصادي العالمي ودول العالم .

### المطلب الأول: اركان النظام الاقتصادي النقدي الدولي الجديد

يلاحظ من التحولات الاقتصادية العميقة الحالية وجود اتجاهات جديدة أصبحت تتحكم في أداء منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فإن كان هذا النظام يعمل بنفس الآليات السابقة ما عدا التحول الذي طرأ على النظام التجاري، حيث حلت المنظمة العالمية للتجارة محل الجات، فإن الاتجاهات أدت إلى تحولات في وظائف هذه الآليات وخلق وظائف جديدة، حيث يركز النظام الاقتصادي العالمي الراهن على ثلاثة أركان أساسية يأتي في مقدمتها النظام النقدي الدولي متمثلاً بصندوق النقد الدولي، والنظام المالي الدولي المتمثل بالبنك الدولي ثم النظام التجاري ممثلاً في المنظمة العالمية للتجارة، وفيما يلي نبذة عن كل منها:

### أولاً: صندوق النقد الدولي:

لقد انشأت الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الثانية صندوق النقد الدولي حيث تم التوقيع على اتفقيه تأسيس هذا الصندوق خلال شهر ايلول من عام ١٩٩٤ واصبحت نافذة عام ١٩٤٥ حيث بدأ مزاوله نشاطه في عام ١٩٤٧ ويعتبر الصندوق الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ تتركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي، وتيسير نمو التجارة الدولية نمو متوازنا ، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتصحيح الاختلال في موازنة مدفوعات الدول الأعضاء ووضع خبرات خبراء الصندوق تحت تصرفهم ( عبدالله ، ٢٠١٢ ، ص ٢٨ ) .

ان منهجية صندوق النقد الدولي تقوم على مجموعه أو جملة من الإجراءات التي غالبا ما توجد بشكل ملفت في حزمة متكاملة تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول . وتتألف هذه الحزمة مما يلي: (الشويات، ٢٠٠٨، ص ٨٣)

(١) العمل على تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم و زيادة الضرائب.

- (٢) تخفيض قيمة العملة القومية وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة بين الدول المعنية.
- (٣) تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية والمحلية ووضع سقف محدد للمبالغ المقترضة .
- (٤) تحرير التجارة الخارجية وتشجيعها وأزاله كافة القيود التي تعيقها من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الجمركية .
- (٥) تحرير الأسعار .
- (٦) إحداث تغييرات في أسعار الفائدة بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقي.

### ثانياً: البنك الدولي (النظام المالي الدولي):

في عام ١٩٤٤ اجتمع ممثلون عن أربع وأربعين دولة في (بريتون وودز) بالولايات المتحدة لبحث أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية و إيجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول، وأسفرت تلك الاجتماعات عن توقيع اتفاقية بريتون وودز متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وبدأ البنك الدولي أعماله في عام ١٩٤٦، وكان من أبرز أهداف البنك الدولي ما يلي: (شهاب، ٢٠٠٤، ص ١٢٠)

- (١) تنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال انتقال رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات فيها.
- (٢) تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية.
- (٣) المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض.

وقد استحوذت الدول الصناعية الكبرى على نصيب الأسد من حصص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على هاتين المنظمتين. وفي المقابل باتت حصة الدول النامية متواضعة جداً حيث أصرت الدول المتقدمة وباستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء في كل من هاتين المنظمتين الماليتين. وخلال حقبة الثمانينات عانت الدول من ظاهرة تنامي مديونياتها وبرزت أزمة ما يسمى بأزمة ديون العالم الثالث، مما أدى إلى جعل هذه الدول تحت وصاية الدول الدائنة مباشرة وبشروط المؤسسات

الدولية ( البنك الدولي والصندوق الدولي) لإعادة جدولة ديونها لتجنب كارثة الإفلاس، وجاء في مقدمة هذه الشروط: (شهاب، ٢٠٠٤، ص ١٢١)

- (١) العودة إلى الاقتصاد الحر وظهور ما يسمى بالخصخصة
  - (٢) إتباع سياسة النقشف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية.
  - (٣) رفع الحماية عن المنتج المحلي.
  - (٤) التركيز على التصدير للخارج.
  - (٥) رفع القيود على التجارة الخارجية، واعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي.
  - (٦) فتح المجال للاستثمارات الخارجية والشركات الأجنبية دون قيد أو شرط.
- وكنتيجة لطبيعية هذه الشروط، أخذت معاناة العالم الثالث الاقتصادية بالتفاقم بسبب تراكم حجم المديونيات والاستنزاف الحاد لمواردها الطبيعية وارتفاع معدلات التضخم والعجز في موازين المدفوعات وتفشي الطبقية، بعدما كان الحلم الذي يراود هذا المعسكر الفقير في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تحقيق مبدأ العدالة الدولية وتخفيف وطأة الجهل والمرض والفقر السائدة فيها.

### ثالثاً: منظمة التجارة الدولية (WTO):

شهد العالم مع مطلع عام ١٩٩٥ وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ حيث نصت اتفاقية الجات الأخيرة على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي تعرف اختصاراً (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ويكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBR) وصندوق النقد الدولي (IMF)، هذا وتشمل عضوية منظمته التجارة العالمية حالياً ١٩٥ دولة عضواً يمثلون ٩٠% من التجارة العالمية بالإضافة إلى ٢٥ دولة بصفه الأعضاء المراقبون (٢٠١٣، WTO).

كما ستتولى هذه المنظمة الإشراف على تطبيق قرارات جولة أوروغواي وحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، وتعتبر منظمة التجارة الدولية حالياً المرجع التجاري الاقتصادي الأعلى، الذي يحدد طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية لمعظم الدول. أما المهام الرئيسية للمنظمة فهي: (شيحة، ٢٠٠٢، ص ٣٢).

- ١) الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تم التفاوض عليها خلال الجولات الثمانية من مفاوضات الـ (GATT) تحت نظام الإلزام الموحد Single Undertaking ، (أي الإلتزام بجميع ما ورد في تلك الاتفاقيات بشكل كلي وكامل وليس كما كانت قبل قيام المنظمة)، حيث كانت تلتزم كل دولة بما تشاء وترفض ما تشاء.
  - ٢) الإشراف التام على جميع المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء بعضها وبعض، وبينها وبين الدول الساعية للعضوية.
  - ٣) الفصل في المنازعات التجارية بين الأعضاء عبر (هيئة تسوية المنازعات) وقد أصبحت هيئة متخصصة نافذة السلطة، بعد قيام المنظمة.
  - ٤) مراقبة سياسات الدول التجارية للأعضاء فيما يخص الإلتزام بتطبيق الاتفاقات التي ترعاها.
  - ٥) التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في جميع المجالات التي تتعلق بالتعاون الدولي لتحقيق السلام العالمي والعدالة والمساواة بين الدول ورفع مستوى المعيشة وزيادة مستوى الدخل العالمي وتحقيق الإستقرار النقدي والمالي والتجاري في العالم.
- أما الاهداف الرئيسية للمنظمة فهي: (عبدالحميد، ٢٠٠٣، ص٧٦).
- ١) تأكيد الإلتزام بتحرير التجارة الدولية وتنظيمها، وترسيخ مبدأ المساواة في المعاملة، والإلتزام بقواعد مدونة السلوك في العلاقات التجارية الدولية.
  - ٢) تخفيض الرسوم والحواجز الجمركية وجميع العوائق القانونية على التجارة العالمية بما في ذلك السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.
  - ٣) تقوية القواعد الخاصة بمعالجة قضايا الدعم، والإعانات، والرسوم التعويضية، ومكافحة الإغراق، وإجراءات الوقاية منها.
  - ٤) تطوير نظام تسوية المنازعات التجارية، ووضع آلية فعالة لتطبيق القرارات والأحكام الصادرة.
  - ٥) إيجاد آلية لمراجعة وتعديل السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء أو الساعين للعضوية، لتحقيق مزيداً من الشفافية في أنظمة التجارة الدولية.



٦) التوسع في تكوين الإتحادات التجارية، مثل مناطق التجارة الحرة، والإتحادات الجمركية، والسوق المشتركة، لزيادة التعاون الدولي وتخفيف الحواجز بين الدول الأعضاء مع مرور الزمن.

٧) الإجتماع في مؤتمرات دورية على فترات متقاربة لمناقشة ما تم إنجازه، وللتشاور في الخطوات القادمة ولفض الخلافات والنزاعات التي يمكن أن تثور بين الدول الأعضاء من حين إلى آخر.

### المطلب الثاني: التحولات في وظائف وآليات العولمة

يلاحظ في النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحولات على مستوى آلياته نتيجة الاتجاهات الجديد للعولمة الاقتصادية، ومن ابرز هذه التحولات ما يلي:

#### أولاً: التحول في النظام النقدي الدولي:

تتلخص أهم التحولات في النظام النقدي الدولي في ما يلي: (الشويات، ٢٠٠٨، ص ٨٩-٩١)

١) منذ انهيار نظام النقد الدولي، الذي اتفق عليه في بريتون وودز، ففي عام ١٩٧١ وتفتين نظام التعويم للعملة الرئيسية في ١٦ آذار عام ١٩٧٣ وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة، وهي مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح قد تجيب عليها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة وخاصة في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة، حيث يلاحظ أنه قد حدث تحول في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلاً من أسعار الصرف الثابتة. وهذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام ١٩٧١ معلنة انهيار الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية المعروفة بنظام بريتون وودز، وذلك بعد الهبوط السريع في احتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب فيتنام، وتزايد العجز الفيدرالي الأمريكي. وبالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر ١٩٧٣ هو نظام أسعار الصرف العائمة، أي تعويم سعر الصرف.

ومن ناحية أخرى يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائمة، أنه كثير ما يؤدي إلى الانحراف في أسعار الصرف ويقصد بالانحراف وجود اختلاف بين السعر السائد في السوق وبين سعر التوازن، والأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين

العجز في ميزان المدفوعات الجارية والفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية والعكس في حالة بلد الفائض، ويشترط في كل الأحوال أن يتحقق ذلك التساوي دون مستويات عالية للبطالة و دون الالتجاء إلى فرض قيود على التجارة الدولية أو وضع حوافز خاصة لانتقالات رؤوس الأموال.

(٢) الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية وهي الدولار حيث أصبح مصدرا للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف للعملة الرئيسية المؤثرة على الاقتصاد العالمي، مما استدعى الدعوة لإصلاح هذا النظام والعمل بنظام الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسات النقدية والمالية و التجارية، ولهذا فإن النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب، سيما في ظل تعاضد الوضع النسبي للين الياباني واليورو الأوروبي.

(٣) تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بالمشروطية، ومنها أنه يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، وتخفيض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة في الأجل القصير والمتوسط، وبالتالي تميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق في برامجه إلى أن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء التحسينات عليها بناء على ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال، وخاصة أن من الجوانب الخاصة بالمشروطية أن الدول النامية أصبحت -بعد أزمة المكسيك ١٩٩٤- لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من جهات أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق وإبرام الاتفاقيات المناسبة معه والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية للجدارة الائتمانية.

### ثانياً: التحول في النظام المالي الدولي

ان التغيير الهام الذي حصل في النظام المالي الدولي والذي بدأت اثاره واضحة على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغيير الذي حدث في نمط وطريقه التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية الخاصه بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف ١٩٨٢، فبعد هذا التاريخ ونتيجة لذلك بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي

المباشر وغير المباشر في مصادر التمويل الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية، وذلك ليتقدم ويحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية الخارجية التي تحتاجها الدول، وبالتالي يكون في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، البديل عن الديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول، ولعل الدليل على ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية، وقد مثلت تلك الاستثمارات حوالي ٧٥ % من إجمالي التدفقات الرأسمالية من المصادر الخاصة والتي تشمل الاستثمارات الأجنبية والقروض المضمونة، وذلك بالنسبة لحوالي ٩٣ دولة من الدول النامية خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٦-١٩٩٠، بينما لم تتجاوز تلك النسبة ٣٠% خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ وقد أكد البنك الدولي الاتجاه على تحييد الاستثمار الأجنبي المباشر في تقاريره وخاصة في عامي ١٩٩١-١٩٩٢ من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلية لرأس المال من المديونية الدولية (الجروان، ٢٠١٢، ص ٩٧).

ويرجع التحول إلى تحييد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمويل الدولي إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية، ومن ناحية أخرى فإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي وكان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية والتشدد في أملاء الشروط الموضوعية والمقترنه مع الأقتراض، هذا بالإضافة الى الزام البلد المقترض بتطبيقها مقابل الحصول على القرض، وذلك نظرا للتراجع الكبير الذي حدث من البنوك التجارية المقرضة عن الإقراض الدولي، لأن الأزمة المتفجرة جعلتها تتراجع، وتوشك أن تصل إلى حافة الانهيار، ولولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، لانهارت بعض البنوك الدائنة، وجرت معها مئات البنوك الأخرى في أنحاء العالم ولذلك لم يكن غريبا أن تتسحب من هذا الميدان، مما أدى إلى انكماش حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة، وليس من المنتظر أن تعود لإقراض البلاد النامية على نطاق كبير بعد هذه التجربة المريرة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، لم تسلم من تأثير أزمة المديونية الخارجية، حيث أصبحت تخضع للإستراتيجية الدولية أو المشروطة الجديدة السابق الإشارة إليها من كل من الصندوق والبنك الدوليين. وهذا التحول أدى إلى تعاظم أهمية

الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي وخاصة للبلاد النامية، فالقروض التجارية نضبت أو أوشكت على النضوب ولم تعد متاحة باليسر أو النطاق الذي كانت عليه قبل ذلك. أما المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، فقد أصبحت هي الأخرى تخضع للشروط الدولية الشديدة التي أدت إلى عزوف عدد ليس بالقليل من البلاد النامية عن الاقتراض، وتفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي (الشويات، ٢٠٠٨، ص ١٠٣).

وقد يرجع هذا التحول أيضا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي نظرا لبعض المزايا التي تتوافر في هذا المصدر من مصادر التمويل التي لا تتوافر في مصادر التمويل الأخرى، حيث إن تلك الاستثمارات الأجنبية غير منشئة للمديونية ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض.

### ثالثا: التحول في النظام التجاري الدولي

إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه بعد عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥ وإنشاء منظمة التجارة العالمية والتي تعتبر الأطار القانوني والمؤسسي للتجارة متعددة الأطراف، قد شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس، هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي وتشتمل تجارة الخدمات على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والتعليم والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية (الناصر، ٢٠٠٥، ص ٧٤).

وبالإضافة إلى تحرير التجارة في الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم والحماية للملكية الفكرية الأدبية والفنية والصناعية، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية. وبالتالي كان التحول نحو نظام حرية التجارة الدولية بعد جولة أوروغواي ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية أول كانون ثاني عام ١٩٩٥ أكثر شمولا في كثير من الأوضاع قبل هذا التاريخ، حيث يمكن القول إن ما تحقق في جولة أوروغواي يفوق بكثير ما تحقق قبل ذلك في السبع جولات الخاصة بالجالات منذ عام ١٩٤٧، وبالتالي فإن هذا التحول الكبير يؤكد تحول النظام التجاري الدولي بالفعل إلى نظام الحرية

التجارية الدولية والذي من المتوقع أن يتمخض عنه ويحدث تغييرا كبيرا وزيادة هائلة في التجارة البينية والدولية والنشاطات الاقتصادية العالمية (عوض الله ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٣٧ - ٣٣٨ ). كما ان منظمه التجارة العالمية تعمل على تجسيد الاتجاه البارز نحو تحويل الاقتصاد العالمي الى سوق واحدة لا تعرف الحواجز امام حركه السلع بكافه انواعها ( ماديه ، خدميه ، تكنولوجيه ) وحركه رؤوس الأموال ، والقيام بدورها الذي تختص به في النظام التجاري الدولي في عولمه التجارة و الإنتاج ( Roberto , ٢٠١٤ , p ٣ ) .

### المطلب الثالث: مقومات التجارة البينية والتكامل الاقتصادي

يستند تحقيق التكامل الأقتصادي وتنميه التجارة البينية إلى مقومات وشروط يقوم على أساسها، ومن هذه المقومات والشروط ما يلي: (عماد، ٢٠٠٩، ص ٣٤-٣٦)

- (١) **توفر المواد الطبيعية:** يعتبر هذا المقوم أساسا " ضروريا" ومهما يتم الاستناد إليه في قيام التكامل الاقتصادي وتحسين التجارة البينية ونجاحهما، إذ أن توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، ولا يكفي توفر هذه الموارد لقيام التكامل، بل من الضروري أن تكون هذه الأخيرة قابلة للاستهلاك حتى يتم ويتمكن الاستفادة منها.
- (٢) **وجود حالات النواقص أو الفوائض:** حيث يمكن التمييز بين عنصرين اثنين: يعتبر عنصر حالات النقص أو الحاجة الموجودة في عدة مجالات أو قطاعات من القطاعات الاقتصادية لدى الدول، عنصرا أساسيا ومهما في مقومات التكامل الاقتصادي والتجارة البينية، سواء تعلق هذا النقص بالهياكل الإنتاجية أو بالإمكانيات التسويقية، أو بالموارد الإنمائية، كما يعد هدف كل دولة بغرض القضاء على حالات النقص هذه، إن حالات النقص المذكورة آنفا، لا يمكن تلاشيها إلا إذا وجدت حالات فائض تستطيع مقابضتها مقابل حصولها على ما تحتاجه من منافع من الدول الأخرى.

- (٣) **توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:** تعتبر عناصر الإنتاج من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي والتجارة البينية وتثبيت دعائمها، إذا يتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة، كما يتيح لها في الوقت نفسه تنمية هذه

الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وزيادة التعاون الاقتصادي ما بين الدول المتكاملة وتطوير التجارة البينية فيما بينها .

(٤) **التقارب في المستويات الاقتصادية:** ويقصد به أن تكون الدول المتكاملة ذات مستوى متقارب في التنمية، حتى يكون التكامل مفيدا لجميع الدول ولا يفيد البعض على حساب الآخر، لأن التباين سوف يؤدي إلى مزيد من الفوارق، وعليه كلما كان المستوى متقاربا كان التكامل سهلا وأكثر نفعاً، والعكس كلما كان التباين كبيرا كان تحقيق التكامل صعبا وأقل نفعاً.

(٥) **ضرورة التدرج في الآلية:** يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد، وهذا ما تم اجراءه عند انشاء كل من كتل النافتا والاتحاد الاوروبي.

(٦) **التخصص وتقسيم العمل:** إن عدم توفر التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى تنافس المشروعات القائمة بين الدول المتكاملة بحيث يمكن أن يقود إلى تضررها جميعاً، أو إلى تضرر البعض منها.

(٧) **توفر الطرق ووسائل النقل والاتصال:** إذا يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح التكامل الاقتصادي والتجارة البينية ، لأنه حتى وإن توفرت المقومات الأخرى فإن مدى التكامل وفعاليتها يبقى محدودا طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل بينها سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل الجوي أو البحري، لهذا انتبعت الدول المتقدمة منذ مدة إلى أهمية هذا العامل وحيويته في ربط الأقطار بعضها البعض لتسهيل عملية التبادل التجاري فيما بينها، وربط الدول الأخرى بها لذلك قامت بتطويره وتحديثه .

(٨) **انسجام السياسات الاقتصادية:** يعد من أحد مقومات التكامل الاقتصادي وزيادة المبادلات داخل المنطقة، وخاصة التنسيق بين السياسات الجمركية، والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد هذه السياسات ولكنه يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة يمكن من خلالها تحقيق التوثيق بين المصالح الوطنية والإقليمية.

## الفصل الرابع واقع التكامل الاقتصادي لدول العالم الإسلامي

المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي ومزاياه ومراحله وأساسه

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

المطلب الثاني: أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي

المطلب الثالث: مزايا التكامل الاقتصادي

المطلب الرابع: أسس التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي وإمكانيات التكامل بين دول العالم الإسلامي

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في دول العالم الإسلامي

المطلب الثاني: الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية

المطلب الثالث: التصنيف الاقتصادي للدول الإسلامية بين دول العالم

المبحث الثالث: واقع التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي

المطلب الثاني: واقع ومؤشرات التكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي

المطلب الثالث: مبررات التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي

المطلب الرابع: منافع التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

المطلب الخامس: تصور مستقبلي (مقترح) لتحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية

## الفصل الرابع

### التكامل الاقتصادي لدول العالم الإسلامي

#### تمهيد:

ان العالم المعاصر يعيش اليوم عصر التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وهذا ما يتطلب منا التفكير بكل جديه وواقعيه في ضرورة أقامه تعاون اقتصادي بين دول منظمه العالم الإسلامي جميعا، حيث ان التعاون الاقتصادي والعمل والتنسيق بين الدول الإسلامية يعد من اهم المجالات التي يمكن من خلالها جمع كلمه المسلمين وتوحيد الدول والشعوب والانتقال بها من مجرد تعاون وتنسيق الى مراحل متقدمه من التكامل والوحدة الاقتصادية .

ان التكامل الاقتصادي الإسلامي يعتبر هدفا" استراتيجيا" وضرورة ملحه أوجدتها وفرضتها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة الاقتصادية والتي ادت الى بروز كيانات ومصالح اقتصاديه دوليه لا تعبر الانتباة ولا تلتفت الى الكيانات المهمشة والصغيرة ، بل تعطي وتقدم الاولويه للتكتلات الاقتصادية العملاقة والتي لديها المقدرة والقوة على الصمود في وجه المنافسه الدولية وفي مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة .

#### المبحث الاول: المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي ومزاياه ومراحله وأسسها

يؤدي التكامل الاقتصادي الى توزيع المنافع الاقتصادية بين دول التكامل ، كما يساهم ويؤدي الى زيادة التجارة البينية بين دوله ، ويعتبر التكامل الاقتصادي السبيل والطريق الى الاستفادة من المزايا النسبيه المتوفرة في كل دوله مما ينتج عنه زيادة في القدرة والكفاءة الإنتاجيه واتساع نطاق التبادل التجاري مع باقي الدول .

#### المطلب الاول: مفهوم التكامل الاقتصادي

لقد شهد العالم مؤخرا" توجهها" واضحا" و نشاطا" واسع النطاق سواء من قبل الدول الناميه او المتقدمه نحو انشاء وأقامه التكتلات الاقتصادية أو الأنضمام الى ما هو قائم فعليا" سواء في اطار ثنائي او شبه اقليمي او اقليمي أو تجمات ودول لا تكتسب صفه الإقليمية المباشرة ، وانما تجمع ما بين مجموعه من الدول او البلدان لها نفس المصالح والغايات ذات التفكير المتشابه والمشارك عبر نطاق جغرافي تحده المحيطات سعيا" للوصول الى التكامل الاقتصادي فيما بين هذه الدول.



كما ان المتتبع للتطورات والتغيرات الإقليمية والدولية والتحويلات الاقتصادية التي سادت عالمنا المعاصر ونحن على اطلاله القرن الحادي والعشرين سوف يلحظ تعمق التداخل البين والواضح بين كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدوله القوميہ وتغير خريطه العالم الاقتصادية نتيجة هذه التطورات والتي حملت في طياتها الكثير من المخاطر والمخاوف لكل القوى الاقتصادية النامية والدول التي ما زالت تعمل بشكل منفرد خاصه مع بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث أصبح من الصعب وشبه المستحيل على ايه دولة تحقيق متطلباتها التتمويه بجهد منفرد ، مما يجدر بهذه الدول التوجه والتطلع الى أقامه وانشاء التكتلات الاقتصادية ( العوران ، ٢٠١٢ ، ص ١٦٠ ) .

يشير مصطلح التكامل الاقتصادي الى عملية التقارب الاقتصادي بأشكالها المختلفة، وتعتبر مرحلة الوحدة الاقتصادية المرحلة النهائية للتكامل الاقتصادي، الذي أصبح من الموضوعات التي تميز بها الأدب الاقتصادي وكان وما يزال مطلباً إقليمياً وعالمياً حيث تقوم فكرته الأساسية على عدة حقائق منها ما يلي: (مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٩)

(١) إن العالم مقسم إلى دول مستقلة غنية وفقيرة وأنه لا توجد دولة واحدة يمكن أن تكتفى اقتصادياً بإمكانياتها سواء من حيث الموارد الطبيعيه او الطاقه البشريه أو من حيث نطاق السوق فيها، ومن هنا وجدت التجارة الخارجية فيما بين الدول والتي تعني انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيما بينها.

(٢) إن التجارة الخارجية تشهد منافسة شديدة بين معظم الدول تصل إلى حد الهيمنه والاستعمار للاستيلاء على موارد الدول الأخرى وسلب ثرواتها ولإيجاد سوق لتصريف السلع والخدمات.

(٣) تستخدم الدول في منافستها عدة سياسات اقتصادية منها ما تفرضه من قيود كمية وتعريفية لتحديد من تدفق السلع والخدمات الأجنبية إليها حماية للصناعات الوطنية، كما وتعمل على تقديم حوافز لجذب الموارد التي تحتاجها من رؤوس الأموال والكفاءات البشرية والتكنولوجيا والتي تسهم في التنمية بها.

(٤) أن الدول المتقدمة والرأسمالية ذات الإمكانيات الكبيرة والاقتصاديات القوية تستحوذ على الجزء الأكبر من التجارة الخارجية وتبقى الاقتصاديات الصغيرة تابعة لها، ويزيد ذلك سيادة العولمة.

لهذا كله فقد تبلورت فكرة التكامل الاقتصادي بين مجموعات من الدول ذات الظروف المتشابهة، وتقوم هذه الفكرة على أمرين أساسيين هما:

(١) إزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بين مجموعة الدول المتكاملة.

(٢) إيجاد أفضل السبل لقيام علاقات اقتصادية تربط بين هذه الدول مبنية على التعاون الذي يؤدي إلى الاستفادة الجماعية من تنوع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، مما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعود بالمنفعة المشتركة فيما بينها .

أن عبارة أو مصطلح التكامل الاقتصادي قد فسر بأشكال مختلفة، فقد اختلف الاقتصاديين حول تعريف وتحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، (الاندماج، التعاون، التكتل). هذا الاختلاف بالتعريف يعود إلى أن بعض الاقتصاديين الذين تعمقوا وكتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف المختصين والكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تختص في العلوم الاقتصادية بشكل عام . ويرجع هذا الاختلاف عموماً إلى التباين والأختلاف في آراء ووجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعته من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعته من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية. ( وافي ، ٢٠٠٧ ، ص٣١ ص٣٢ ) .

يعرف بيلا بلاسا ( Belea Balassa ) التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحاله، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى الغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة ، وإذا نظرنا إليه على أنه حاله فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التعرفه بين الاقتصاديات القومية. ( ابو ستيت ، ٢٠٠٧ ، ص٧ ) .

الاقتصادي غونار ميردل ( Gunnar Myradal ) يرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكله ، وذلك مع اعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.

الاقتصادي ماخلوب ( Machlup ) يقول أن فكره التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفاده الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفوء للعمل ، فيضيف أنه في نطاق إيه منطقته تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب

الكفاءة الاقتصادية البحثه وبصفه اكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعه. ( عبد الرحيم ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٤ ) .

الاقتصادي تنبرجن ( Tin Bergen ) يعرف التكامل على اساس احتوائه على جانبيين سلبي وايجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي الى الغاء واستبعاد ادوات معينه في السياسة الاقتصادية الدولية، اما الناحيه الايجابيه منه فتشير الى الاجراءات التدعيميه التي يراد بها الغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الراميه الى التكامل، وبرامج اعاده التنظيم اللازمه لعلاج مشاكل التحول والانتقال. ( ابو ستيت، ٢٠٠٧ ، ص ٧ ) .

كما تم تعريف التكامل الاقتصادي بأنه: " إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي الفعلي والجاد لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين مجموعة من الدول، بحيث تتكاتف الجهود بين هذه المجموعه من الدول في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة " ( زين الدين، ١٩٩١ ، ص ٢١ ) .

من هنا يتضح لنا ان المفهوم الشامل للتكامل الاقتصادي بانه شكل من اشكال العلاقات الاقتصادية الدولية بين دولتين او اكثر، يعمل على ازاله كافه الحواجز الجمركيه وغير الجمركيه امام المعاملات التجاريه وحرية انتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما انه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بالإضافة الى ايجاد نوع من تقسيم العمل بهدف زياده الإنتاجيه مع وجود فرص متكافئه لكل دوله عضو .

ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عمليه سياسيه اقتصاديه واجتماعيه مستمره باتجاه اقامه علاقات اندماجية متكافئه بين الدول المتكامله بخلق مصالح اقتصاديه متبادله وتحقيق عوائد مشتركة متناسبه من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعه .

كما يمكن ان يعرف التكامل الاقتصادي على أنه مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقيه بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة.

### المطلب الثاني: أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي

تبين أدبيات اقتصاديات التجارة الدولية أن التكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بسنه مراحل متتابعة، حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عائق التكامل،

وفيما يلي هذه المراحل كي نستخدمها كمدخل لاستعراض واقع ومؤشرات العمل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي، وهذه المراحل هي: (Ballassa, ١٩٦١, p: ١-٢).

### أولاً: التفضيلات

تتبادل الدول تقديم المعاملة التفضيلية فيما بينها بهدف تحقيق منافع متبادله، وتعني اتفاقية التجارة التفضيلية، مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة بقصد تخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها كألغاء نظام الحصص مثلاً" وهو أبسط درجات التكامل الاقتصادي.

### ثانياً: "منطقة التجارة الحرة

تعتبر هذه المرحلة الثانية من مراحل التكامل وتعتبر ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها، وإنشاء منطقة التجارة الحرة الهدف منه هو تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر، ويتم ذلك على مستويين:

أ- إلغاء التعريفات والرسوم الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود الوطنية للدول الأعضاء مع بقاءها منفردة مع الدول غير الأعضاء.

ب- تحرير تقديم الخدمات التجارية من خلال السماح بالتواجد التجاري للأشخاص الاعتباريين (الشركات) والأشخاص الطبيعيين (الأفراد)، بغرض تقديم الخدمات في الدولة الأخرى.

### ثالثاً: "الاتحاد الجمركي

تتبع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء، والخطوة الإضافية هنا، بعد إلغاء الرسوم الجمركية، هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين دول التكتل من جهة وبين العالم الخارجي، ويتم ذلك من خلال توحيد التعريفات الجمركية لواردات الدول الأعضاء في الاتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء بهدف تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء للاتحاد.

### رابعاً: "السوق المشتركة

المرحلة الرابعة من مراحل التكامل هي إنشاء السوق المشتركة، والتي تنطوي على حرية انتقال السلع و الخدمات بالاضافة الى حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة، ورؤوس

الأموال) بين الدول الأعضاء، فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية وبالتالي تحصل على نفس الحقوق والامتيازات. فيستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي) وتستفيد الشركات من الدعم والإعفاءات الضريبية.

### **خامسا": الأندماج الاقتصادي ( الاتحاد النقدي )**

تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في سلم التكامل، وتتطوي على ما سبقها من مراحل بالإضافة الى تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية بين الدول الاعضاء ، حيث يتم من خلال هذه المرحلة خلق عملة موحدة وإنشاء سلطة نقدية مركزية. فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة وأسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.

### **سادسا": الوحدة الاقتصادية ( السلطة الاقتصادية الموحدة )**

آخر مراحل التكامل الاقتصادي فهي بالإضافة الى مرحلة الاندماج الاقتصادي تتطلب إنشاء سلطة عليا واحدة تهيمن على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء. فيتم تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات كالمالية العامة، والتجارة الدولية، وأسواق العمل.

من هنا نخلص ويتبين لنا بأنه من المفيد معرفه الفارق بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي، فالتعاون هو عبارة عن مجموعه من العلاقات الاقتصادية الدولية التي تنظم تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بالأظافه الى العمل على ازاله بعض العوائق والعقبات في العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التجاريه ، اما التكامل الاقتصادي فهو يعني اجراءات التنسيق بين الدول من قبيل التعاون الاقتصادي باتباع مراحل محددة بقاء" من مرحله التفضيلات ومنطقه التجارة الحرة وتنتهي بالاندماج والوحدة الاقتصادية وانشاء سلطه فوق قوميه ، وهذه السلطه العليا تكون قراراتها ملزمه لكافه الدول الأعضاء، وعليه فإن التكامل الاقتصادي هو درجه اعلى من التعاون الاقتصادي .

### المطلب الثالث: مزايا التكامل الاقتصادي

يحقق التكامل الاقتصادي مزايا عديدة وتزداد الحاجة إليه في الوقت الحالي، ويتوقف نجاحه واستمراره على هذه المزايا التي يحققها للدول الأعضاء، والتي تنعكس في مكاسب الرفاهة ومن هذه المزايا التي يحققها التكامل ما يلي: (أكرام ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٩ ص ٦٠ ) .

(١) تعميق وتوطيد العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار تنظيمي مستقر بين كافة الدول الأعضاء في التكتل .

(٢) تنويع فرص استغلال واستخدام الموارد المتاحة في الدول الأعضاء وزيادة قابليته استخداما تجاريا وفي ميادين الإنتاج المختلفة، فأمتداد حدود دول التكامل اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج فيها يؤدي ويعمل على تنويعه ويعمق ويزيد من اعتماد الدول الأعضاء بعضها البعض في الحصول على متطلباتها وسد حاجاتها من السلع وعوامل الإنتاج، حيث يتم استغلال كافة الطاقات المتاحة بتضافر عوامل الإنتاج التي قد تتوفر بعضها في دولة مثل الأراضي الواسعة أو العمالة الكبيرة ولا تتوفر لديها رأس المال اللازم للاستثمارات الذي يتوفر في دولة أخرى.

(٣) اتساع حجم السوق حيث ان التكامل الاقتصادي يؤدي الى حل مشكله ضيق نطاق السوق، وعليه فان كافة المنتجات المختلفة تجد اسواقا اوسع ومجالا اكبر، ومنه خلق صناعات جديدة تلبية واستجابته لحجم الطلب الداخلي، وبالتالي فان هذا يؤدي الى اتساع المنطقه او الدائرة التي تصرف الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لأنفتاح اسواق الدول الأعضاء الأخرى امامها بعد ان كانت غير متاحة مسبقا بسبب الحواجز والرسوم الجمركية، ان هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من زيادة ونمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء سوف يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة، منها زيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، كما ان اتساع حجم السوق يؤدي الى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الاعضاء في التكتل .

(٤) وجود مناخ وشروط أفضل للتجارة البينية بين الدول الأعضاء في التكامل من ناحيه وبينها وبين باقي دول العالم من ناحيه أخرى وذلك بفعل الترتيبات التكاملية بين الدول المشتركة في التكتل، او التكامل الاقتصادي.

(٥) مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى التي انتشرت على مستوى العالم حيث يتيح التكامل فرصة لأن تكون الدول المتكتله نداء لهذه التكتلات.

٦) العمل على إيجاد اقتصاد قوى يمكنه أن يواجه الاقتصاديات الأخرى من حيث القدرة على التفاوض والتوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الاقتصاديات، فالتكامل الاقتصادي يعطي الدول المتكاملة ككل قوة وأهميه خاصه في المجال الاقتصادي الدولي افضل واكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل، وهذه القوة والأهميه الاقتصادية تمكنها من املاء شروطها ومطالبها على الاقتصاديات الأخرى وتعزيز مكانه ومركز البلدان الاعضاء في المساومات وتحسين معدلات تبادلها التجاري .

٧) زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيث ان التكامل الاقتصادي وعن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، واتساع نطاق وحجم السوق وما يتبعه من زياده الطلب والتركيز على مبدا تقسيم العمل والكفاءه في استخدام وتوزيع الموارد فإنه سوف يؤدي الى زياده الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرص مهياً امام رأس المال في مختلف بلدان ودول التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الاموال في وسائل الإنتاج. وهذا فضلاً عن تشجيع ظاهره التخصص الاقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه زياده الاستخدام الافقي لراس المال على نطاق واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجيه.

٨) تيسير الاستفادة من الفنين والأيدي العامله واستغلال وتوظيف مهارتهم والعمل على تمهيتها فيما يصب بمصلحه التكامل وبصوة افضل وعلى نطاق اوسع .

٩) إن العولمة الاقتصادية وما تحمله في طياتها من متغيرات متسارعه تعمل على وضع شروط للتجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية تطبق على جميع الدول، وكما ظهر وتبين مما حدث حتى الآن في الاجتماعات التي عقدتها منظمة التجارة العالمية فإن قراراتها تصنع وتصاغ بواسطة الدول الكبرى والمتقدمة ولصالحها على حساب الدول النامية التي تتعامل منفردة وبأصوات ضعيفة، أما في حالة وجود التكتل فيما بينها فإنه يكون لديها صوت اقوى يمكنها أن تشارك في صنع واتخاذ القرارات الصادرة عن هذه المنظمة لما فيه صالح جميع الدول، ومن ناحيه أخرى فإن جميع القرارات التي تصدر عن منظمة التجارة العالمية تطبق على جميع الدول في علاقاتها الاقتصادية الدولية، وقد تكون غير ملائمة ومناسبه للتعامل فيما بين مجموعة دول متجاورة، أو ذات خصائص مشتركة، أما فيما لو كانت هذه الدول مجتمعه ومنظمة في شكل تكتل اقتصادي قوي، فإنه

يجوز لها ويمكنها أن تضع شروطاً مناسبة للتعامل فيما بينها دون إلزامها بتطبيق ذلك على الدول الأخرى.

### المطلب الرابع: أسس التكامل الاقتصادي

يدور التكامل الاقتصادي حول تنظيم وتعميق العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول ذات المصالح والمنافع المشتركة فيما بينها ، ولذلك لا بد أن تكون هناك علاقات اقتصادية أولاً، وأن يستند هذا التكامل على مجموعة من الأسس الهامة والضرورية ومن أهم هذه الأسس ما يلي: (مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٩) .

(١) الجوار بين الدول الأعضاء في التكامل لتسهيل حريه المرور والانتقال للسلع والأشخاص بالإضافة الى سهوله الاتصالات.

(٢) التجانس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لأن التكامل في نهاية المطاف علاقات بشرية بين سكان الدول المتكاملة، حيث إن نجاح التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يتوقف على كون هذه الدول ذات أنظمة ثقافية واجتماعية واقتصادية متجانسة.

(٣) التنوع من حيث اختلاف الموارد المتاحة والمنتجات فيما بين الدول، وكذلك التنوع البيئي لأن التكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كيان اقتصادي واحد.

(٤) وجود طاقات غير مستغلة لدى كل دولة وبالتكامل فيما بينها يمكن الاستفادة منها، وكذلك من التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي.

(٥) الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إلى التكتل، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج فيما بين هذه الدول، وترشيد الاقتصاد.



٦) اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وبصورة أفضل، مما يشكل عاملاً ديناميكياً يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة.

٧) تهدف الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي إلى تنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي، سواء من حيث القيود النوعية والكمية أم من حيث المعاملة التي تمنح لبعض الدول التي تساعد تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتجات وتحقيق التشغيل الأمثل.

٨) وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفادي الإختناقات التي كثيراً ما تعترض تنفيذ المشروعات المشتركة.

٩) تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي مما يحقق قيام صناعات متكاملة و مترابطة وفقاً للأسس الاقتصادية، ومما يسمح بإقامة مشروعات مشتركة على أسس عصرية تعتمد العلم والتكنولوجيا.

١٠) الاستخدام الأفضل للفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتل وفق الأسس الاقتصادية العلمية والمثلى.

## المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي وإمكانيات التكامل بين دول العالم الإسلامي

أن أهمية التكتلات والإتحادات الاقتصادية وتعاضم دورها يمثل بعدا اقتصاديا هاما" من ابعاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تزايدت في ظل المتغيرات والتطورات العالمية أهمية التكتلات الإقليمية بشكل واسع، مما جعل الدول تعيد حساباتها للدخول والأنضمام الى كتل اقتصادي ، يكون اساسا ومنطلقا" للحوار مع التكتلات الاقتصادية الاخرى .

لقد اصبحت التكتلات الاقتصادية مظهرا" من مظاهر العولمة والتي بدأت تتنامى مع التوجه العالمي نحو حرية التجارة ، والاستفادة من المزايا التي التي تحققها لأعضائها، ولذا فإن الدول النامية ومنها الدول العربية والإسلامية هي احوج ما تكون الى انشاء أو تشكيل وأقامه تكتلات اقتصاديه تستطيع من خلالها وتمكنها من التصدي ومواجهه التحديات الاقتصادية المحليه، و الإقليمية، والدولية التي يشهدها الاقتصاد العالمي يوميا" ( حشاد ، ٢٠٠٦ ، ص٥٣ ) .

### المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في دول العالم الإسلامي

ينقسم العالم الإسلامي جغرافيا" وسياسيا" إلى عدة دول تختلف انظمه الحكم فيها وتتنوع بين دول كبيرة ودويلات صغيرة وبين دول غنية ومتوسطه ودول فقيرة، وهي دول متصلة جغرافيا في مواقع يتوسط العالم، وتشغل ٢٢.٥% من مساحة العالم وتتميز بالتنوع الجغرافي والبيئي والمناخي، ويبلغ عدد الدول الإسلامية ٥٧ دولة بنسبة ٢٨% من دول العالم وعددها ٢٠٨ دول، تنتشر في أربع قارات وعلى النحو الاتي: ( شوقي، ٢٠٠٣، ص١٩٧ - ١٩٨ )

(١) قارة آسيا: وفيها ٢٧ دولة تنتشر في جنوب ووسط وشمال وشرق القارة في سلسلة

جغرافية متصلة مع بعضها وهي: ماليزيا - إندونيسيا - سلطنة بروناي - المالديف - باكستان - أفغانستان - بنجلاديش - إيران - تركيا - السعودية - عمان - الإمارات - قطر - البحرين - الكويت - العراق - سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين - اليمن - أوزبكستان - أذربيجان - تركستان - كازاخستان - طاجيكستان - قيرقيزيا.

(٢) قارة أفريقيا: وفيها ٢٧ دولة تنتشر أيضاً في سلسلة جغرافية متصلة وهي: مصر -

السودان - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - الصومال - جيبوتي - جزر القمر - أوغندا - إرتيريا - بوركينافاسو - بنين - توجو - جامبيا - السنغال - سيراليون - تشاد - غينيا - غينيا بيساو - الكاميرون - موزمبيق - نيجيريا - النيجر - مالي - الجابون.

٣) قارة أوروبا: دولتين هما: ألبانيا - مقدونيا.

٤) قارة أمريكا الجنوبية: دولة واحدة هي: سورينام.

أما الإمكانيات الاقتصادية في العالم الإسلامي فهي تتنوع طبقاً للموارد اللازمة للنشاط الاقتصادي سواء الموارد والطاقات البشرية أو الزراعية أو الطاقة والتكنولوجيا ويعتبر من أهم هذه الإمكانيات ما يلي: ( عمر، ٢٠١٢، ص ٨٢-٨١)

١) الموارد البشرية: إن العالم الإسلامي يمتلك إمكانيات كبيرة تتمثل بموارد البشرية حيث يبلغ عدد السكان في العالم الإسلامي ١٦٠٦.٣ مليون نسمة وبنسبة ٢٣% من سكان العالم، (ما بين ١٥ - ٦٤ سنة) ٧١٢ مليون نسمة، يعمل منهم ٥١٥ مليون نسمة، وغير العاملين ١٩٧ مليون نسمة بنسبة ٢٧.٧% ممن هم في سن العمل وهذا يعني أن العالم الإسلامي لديه حجم سكاني كبير مما يؤهله ويمكنه من تكوين قوة ذات حجم اقتصادي واسع تتيح وتساعد في إقامة التكتلات الاقتصادية والاستثمارات الإنتاجية، كما أن العنصر البشري قد زادت وتطورت إمكانيته التعليمية والتدريبية في معظم البلدان الإسلامية .

٢) الموارد الزراعية: تبلغ مساحة البلاد الإسلامية ٣٢ مليون كم مربع وبنسبة ٢٢.٥% من مساحة العالم، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية ٣٠٠.٧٧ الف كم مربع والمساحة المزروعة نسبة ١٤.٠٩% من المساحة الكلية موزعة إلى أراضي محاصيل دائمة بنسبة ٢.٩٥% وأراضي محاصيل أخرى بنسبة ١١.١٤%.

٣) الموارد الطبيعية: يبلغ إنتاج البلاد الإسلامية من الموارد الطبيعية الآتية: البترول ٦٣% من الناتج العالمي وهو متوفر في ٣٥ دولة إسلامية، الفوسفات ٢٩%، القصدير ٣٥%، المنجنيز ١٢%، الحديد ٢.٢% من الإنتاج العالمي.

٤) الطاقة اللازمة للإنتاج والاستهلاك: يبلغ إنتاج الطاقة في دول العالم الإسلامي ما يقارب ٣٦١٠.٨ ألف طن بنسبة ٣٧.٥% من إجمالي الطاقة المنتجة في العالم، ويبلغ الاستخدام

التجاري منها داخل الدول الإسلامية ٩٨٨.٩ ألف طن ، وبالتالي يوجد فائض للطاقة في العالم الإسلامي تبلغ ٢٦٢١.٩ ألف طن ونسبة ٧٢.٦% من الطاقة المنتجة.

(٥) **الموارد المائية:** يمتلك العالم الإسلامي امكانات واضحة وهائلة من الموارد المائية تمكنه من ان تكون اساسا لتطور زراعي وبالتالي لحجم واسع من الاستثمارات و المشاريع المائية المشتركة، حيث ان العالم الإسلامي يطل على ١٨ بحرا" وثلاث محيطات هي الهندي بطول ٣٦٨٠ كم، الاطلنطي بطول ٧١٤٨ كم، والهادي بطول ٦٩٨٠ كم ، ويوجد فيه اكثر من ٢٥٠ نهرا" من اهم انهار العالم ( النيل، دجله والفرات، النيجر، الليطاني ، ونهر الاورال ) وغيرها من الأنهار المهمة، هذا بالإضافة الى اربع بحيرات عالمية وهي ببحيرة فكتوريا بطول ٦٠٠ كم، تتجانيا بطول ٤٨٠ كم، ملاوي بطول ٣٢٠ كم وبحيرة توركنا بطول ٥٠ كم .

(٦) **المصادر الطبيعية الأخرى:** والمتمثلة بالعديد من المناطق والدول في العالم الإسلامي والتي تتسم بحجم طبيعتها وبمواقعها الأثرية وكذلك اماكن السياحه الدينيه والعبادات، والتي يمكن ان تكون اساسا" مهما" لإقامه مراكز جذب دينيه وسياحيه لمواطنيه ولغيرهم من دول العالم، وتطوير نشاطات اقتصاديه تتصل بذلك وتخدم وتساهم في عمليه التكامل بين دول العالم الإسلامي من خلال اقامه استثمارات انتاجيه فيها ترتبط بذلك .

(٧) **الموارد الماديه :** وتعني هذه الموارد اساسا" مشاريع البنيه التحتيه التي اقيمت بشكل واسع وكبير في دول العالم الإسلامي وخاصة خلال فترة السبعينات وما تلتها من القرن الماضي، وكذلك الطاقات الإنتاجيه التي اقيمت ابان الفترة نفسها والتي تساهم وتساعد ويمكن ان تكون حافظا" واساسا" لقيام مشروعات استثماريه مشتركه واسعه وخاصة في الدول النفطيه وذلك بسبب عوائدها النفطيه .

(٨) **التكنولوجيا:** تمثل التكنولوجيا في العصر الحالي عنصراً هاماً و أساسياً" من عناصر الإنتاج في العديد من السلع والخدمات، حيث أن العالم الإسلامي فقير جداً فيها سواء على مستوى كل دولة بشكل منفرد أو على المستوى الإجمالي، حيث يبلغ ما يتم إنفاقه على البحث العلمي والتطوير لإنتاج التكنولوجيا ما نسبته ٠.٢% من الناتج القومي الإجمالي،

بينما متوسط النسبة العالمية للبحث العلمي والتطوير ٢.١٨%، وعلى مستوى الدول المتقدمة ٢.٤%، أما طلبات براءات الاختراع المسجلة في جميع الدول الإسلامية فبلغ ٣٥٥١٠٩ براءة اختراع تمثل ما نسبته ٧.٩% فقط من براءات الاختراع المسجلة على مستوى العالم البالغة ٤٥٠٠٧٨٨ براءة اختراع، ومن الجدير بالذكر أن براءات الاختراع المسجلة في العالم الإسلامي على قلتها مقرونة بالمستوى العالمي ليست كلها للمواطنين في البلاد الإسلامية وإنما الجزء الأكبر منها لغير المقيمين فيها، أي لعلماء ومخترعين من دول العالم الأخرى، حيث يبلغ عدد البراءات المسجلة في الدول الإسلامية لغير المقيمين ٣٥١٢٥٣ براءة بنسبة ٩٨.٩% وللمقيمين ٣٨٥٦ براءة بنسبة ١.١%. ومن الملاحظ أنه يوجد عدد كبير من أبرز علماء العصر مسلمون استطاعت الدول المتقدمة أن تجتذبهم وتستقطبهم فيما يعرف بالعقول المهاجرة.

يتبين لنا هنا ومن خلال بيان الإمكانيات الاقتصادية للدول الإسلامية ما يلي:

- (١) أنه توجد موارد وطاقات بشرية هائلة وكبيرة ولكنها لم تستغل الاستغلال الأفضل والامثل حيث يوجد فائض منها يمثل نسبة البطالة التي تبلغ حوالي ٢٧.٧%.
- (٢) أن الأراضي التي تصلح للزراعة لم تستغل بالكامل حيث تصل نسبة المستغل منها حوالي ١٤.٠٩% فقط.
- (٣) يوجد في البلاد الإسلامية العديد من الموارد الطبيعية والتي ينتج من بعضها بمعدلات كبيرة تفيض عن حاجتها.
- (٤) أن الطاقة المتوفرة والموجودة في العالم الإسلامي والتي تمثل روح الاقتصاد يوجد فائض كبير منها يمثل نسبة ٧٢.٦%.
- (٥) أنه يوجد عجز وفجوة كبيرة في براءات الاختراع وفي نسبه نفقات البحث العلمي والتطوير والتكنولوجيا في العالم الإسلامي.

### المطلب الثاني: الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية

دلت دراسة وتحليل الوضع الاقتصادي في دول العالم الإسلامي على أن الإمكانيات الاقتصادية لدول العالم الإسلامي في وضعها الحالي كبيرة لم تستغل كاملاً في ظل التفرد وهو ما يظهر في الأداء الاقتصادي الضعيف للدول الإسلامية ( حجم الاقتصاد) والذي يتم قياسه بالمؤشرات التالية: (ندوة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٢).

## ١. الناتج القومي:

بلغ الناتج القومي لدول العالم الإسلامي مجتمعة ١٢.٨٦٧.٢٦١ تريليون دولار، حيث تشكل عشرة دول إسلاميه ما نسبته ٧٣.٤% من الناتج المحلي الإسلامي فقد سجلت اندونيسيا أكبر ناتج محلي مقدارة ١.١٢٤.٦٠٠ تريليون دولار، تليها تركيا بناتج محلي مقدارة ١.٠٧٣.٦٠٠ تريليون دولار، ثم ايران ٩٩٠.٢٠٠ مليار دولار، هذا ويمثل الناتج المحلي للدول الإسلامية حسب تقرير منظمه العالم الإسلامي لعام ٢٠١٢ ما نسبته ١٠,٩% من الناتج المحلي العالمي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي وهو يمثل أيضاً متوسط نصيب الفرد من الدخل يبلغ ٥.٥٠٧ دولار أي أن نصيب الفرد في العالم الإسلامي بلغ ٤٧.٩% من متوسط نصيب الفرد في العالم البالغ ١١.٤٩٠ دولار، ومع ذلك فإن الفجوة بين الدول الغنيه والدول الفقيرة في دول العالم الإسلامي هي فجوة في غايه الوضوح فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد في دوله قطر ١٠٢.٩ الف دولار اي اعلى من المتوسط في بلدان المنظمه ب١٨.٧ ضعف.

كما أنه يوجد خلل هيكلي واضح في توزيع الناتج على قطاعات الاقتصاد مقارناً بمثيله على مستوى العالم، إذ يتوزع النشاط الاقتصادي في العالم الإسلامي بين الزراعة بنسبة ٢٥% والصناعة بنسبة ٢٩% والخدمات بنسبة ٤٦% ومن المعروف أن مقياس تقدم الأمم يكون بالتركيز على الصناعة أولاً، والنسبة على مستوى العالم ٤% زراعة، ٣٤% صناعة، ٦٢% خدمات (ندوة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٢).

## ٢- الاستهلاك والادخار والاستثمار:

يتم توزيع الدخل وبالتالي استخدام الناتج بين الاستهلاك والادخار الذي يوجه للاستثمار، والعالم الإسلامي يستهلك ٨٩.٥% من ناتجة ويدخر ١٠.٥% منها بينما النسبة على مستوى العالم ٧٧% للاستهلاك، ٢٣% للادخار، ونظراً لأن الاستثمار المحلي على مستوى العالم الإسلامي يبلغ حالياً ٢١.٣% من الناتج المحلي وهو ما يعجز الادخار المحلي البالغ ١٠.٥% من الناتج المحلي عن تمويله، ولذلك توجد فجوة تمويليه بمعدل ١٠.٨% من الناتج المحلي يتم سدّها بالاستثمار والتمويل الأجنبي، ولدى بعض الدول الإسلامية مدخرات تزيد عن حاجة الاستثمار بها وتقوم باستثمارها في العالم المتقدم وخارج دول العالم الإسلامي، حيث تقدر الأموال الإسلامية المستثمرة في دول الغرب والولايات المتحدة الامريكه حوالى ١.٤ تريليون دولار، وكل ذلك يؤثر سلباً على نتائج النشاط الاقتصادي في الدول الإسلامية سواء في علاقاتها الاقتصادية أو في

المستوى الاقتصادي، والتي يمكن التعرف عليها من خلال المؤشرات الآتية: (ندوة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٢) .

#### ١- العلاقات الاقتصادية الدولية: (OIC, ٢٠١٢)

##### أ . التجارة الخارجية:

ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات السلعية العالمية بنسبه ١٩% عام ٢٠١١ حيث بلغت إجمالي الصادرات العالمية ١٧.٨ تريليون دولار في عام ٢٠١١ . هذا الارتفاع كان أقل قليلا من نسبه الارتفاع لعام ٢٠١٠ والذي وصلت الى ما نسبته ٢١% ، وكان هذا الارتفاع مدفوعا إلى حد كبير بعامل ارتفاع أسعار السلع الأساسية الأولية ، حيث ان نمو صادرات الاقتصادات النامية فاقت الدول المتقدمه لتأثرها بتطورات سلبية عدة مثل انقطاع إمدادات النفط من ليبيا، والفيضانات القوية في تايلاند وزلزال اليابان المدمر .

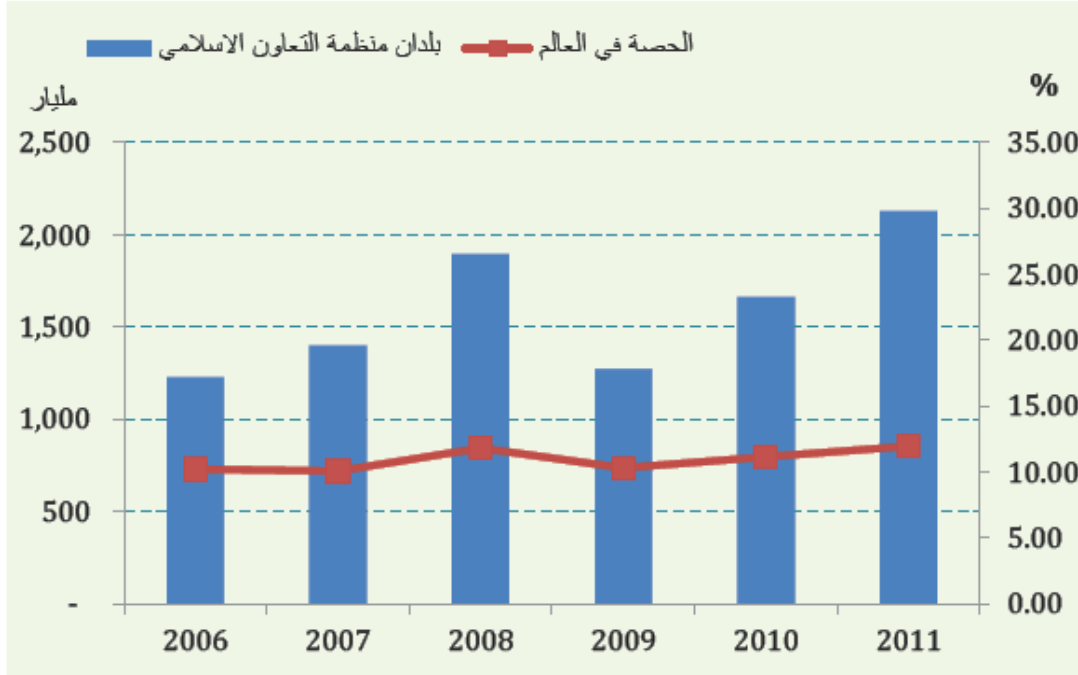
ونمت صادرات الخدمات التجارية أيضا بأكثر من ١١% في عام ٢٠١١ إلى أكثر من ٤ تريليون دولار، مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق والبلدان. في حين أن معظم المناطق سجلت نموا مزدوج يتراوح ما بين ١٠% إلى ١٤% في صادرات الخدمات التجارية، وسجلت الصادرات الأفريقية معدلات نمو متدنيه جدا" بعد الاضطرابات التي شهدتها الدول العربية، وهوت صادرات الخدمات التجارية لمصر وتونس إلى ٢٠% في المائة تقريبا.

على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في عام ٢٠١١ ، وخاصة في البلدان المتقدمة، وانخفاض الطلب على الواردات من الاقتصادات الكبيرة، والزيادة الملحوظة في حجم التجارة العالمية وتجاوزها للذروة السابقة البالغ ١٦.١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨ . ووفقا لتقريرمنظمه التجارة العالمية لعام ٢٠١١، فقد شهد معدل النمو الحقيقي لتجارة السلع ما نسبته ٥% في عام ٢٠١١ ( OIC, ٢٠١٢, P ٥١ ) .

ونظرا لهذا الوضع في التجارة العالمية، كان النمو في تجارة بلدان منظمة التعاون الإسلامي أفضل بكثير، على الرغم من الاضطرابات في بعض الدول الأعضاء. وأدى الأداء المشهود لدول منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة حصتها في إجمالي التجارة العالمية في عام ٢٠١١ خلال فترة ما بعد الازمه الماليه والاقتصادية الأخيرة عام ٢٠٠٨ .

## ( ١ ) تجارة السلع:

### الشكل رقم (١) صادرات السلع لدول منظمة التعاون الإسلامي

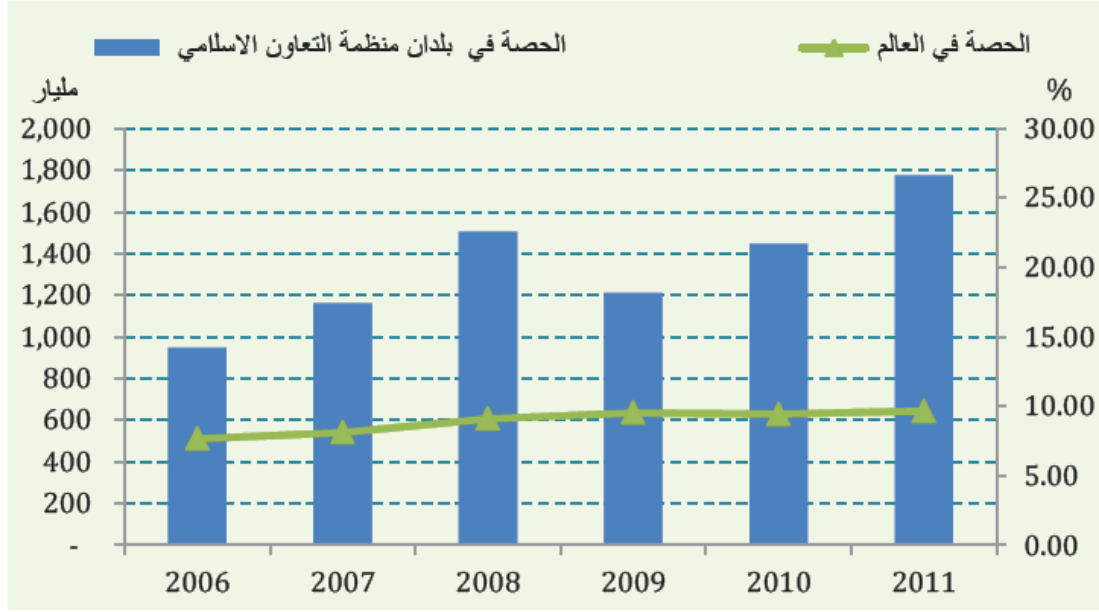


المصدر: (IMF) International Monetary Fund Database

وصل إجمالي الصادرات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي إلى أعلى مستوى له تاريخيا في عام ٢٠١١ حيث وصلت إلى ٢.١ تريليون دولار، متجاوزا ذروة ما قبل الأزمة، كما سجلت ١.٧ تريليون عام ٢٠١٠ بالإضافة إلى ما مقداره ١.٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨. وكذلك فقد انخفضت إلى ١.٣ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩، كما أن هذا الارتفاع كان أعلى من المتوسط العالمي، حيث أن معدل نمو الصادرات في منظمة العالم الإسلامي خلال عامي ٢٠١٠، ٢٠١١ قد تجاوز معدل متوسط النمو في العالم والذي وصل إلى ١٩.٢% عام ٢٠١١، بينما وصل معدل نمو الصادرات في منظمة العالم الإسلامي إلى ٢٨.١% خلال نفس الفترة، مما أدى إلى زيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة العالمية. مقارنة مع مستوى ما قبل الأزمة ب ١١.٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ وكذلك ب ١١.١ في المائة في عام ٢٠١٠، كما وصلت هذه النسبة إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١١.



## الشكل رقم ( ٢ ) واردات السلع لدول منظمة التعاون الإسلامي

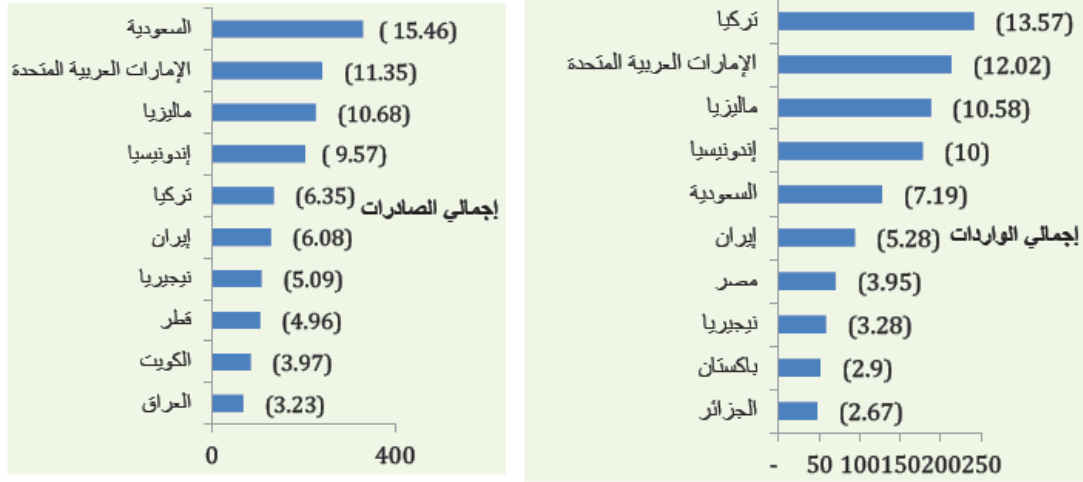


المصدر : (IMF) International Monetary Fund Database

ارتفعت واردات السلع لدول منظمة التعاون الإسلامي بما يقرب ٥٠ في المائة في غضون عامين فقط، وتجاوزت بالفعل ذروتها السابقة لعام ٢٠٠٨، حيث وصلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من الواردات السلعية العالمية الارتفاع طوال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، حيث وصلت إلى ١.٧٧ تريليون دولار وما نسبته ٩.٧ في المائة في عام ٢٠١١ بعد التراجع الذي وصل إلى ١.٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٩، وتجاوزت الذروة السابقة عام ٢٠٠٨ والبالغه ١.٥ تريليون دولار، كما ان معدلات نمو واردات السلع في منظمه العالم الإسلامي خلال العامين الماضيين ٢٠١٠، ٢٠١١ كانت على مقربة من معدل المتوسط العالمي، حيث وصلت إلى ٢٢.٩% عام ٢٠١١ في منظمه العالم الإسلامي بينما سجل معدل نمو المتوسط العالمي ١٩.٨% عام ٢٠١١، وهذا جزء مما يفسر الزيادة في حصة بلدان منظمه العالم الإسلامي في اجمالي الواردات العالمية .

### الشكل رقم ( ٣ )

أكبر عشرة دول في تصدير واستيراد السلع في منظمة التعاون الإسلامي . مليار دولار



المصدر : (IMF) International Monetray Fund Database

في عام ٢٠١١ ، شكلت الدول الخمس الأوائل المصدرة أكثر من ٥٣% من إجمالي الصادرات السلعية لجميع البلدان الأعضاء، وشكلت البلدان العشر الأوائل المصدرة أكثر من نسبة ٧٦% . وأصبحت المملكة العربية السعودية مساهمه بأكثر من ٣٠٠ مليار دولار من الصادرات و ١٥.٥% من حصة الإجمالي، وأكبر دولة مصدرة في عام ٢٠١١ ، كما تعتبر الامارات العربية المتحدة ، ماليزيا، واندونيسيا من اكبر المصدرين وبأكثر من ٢٠٠ مليار دولار من الصادرات .

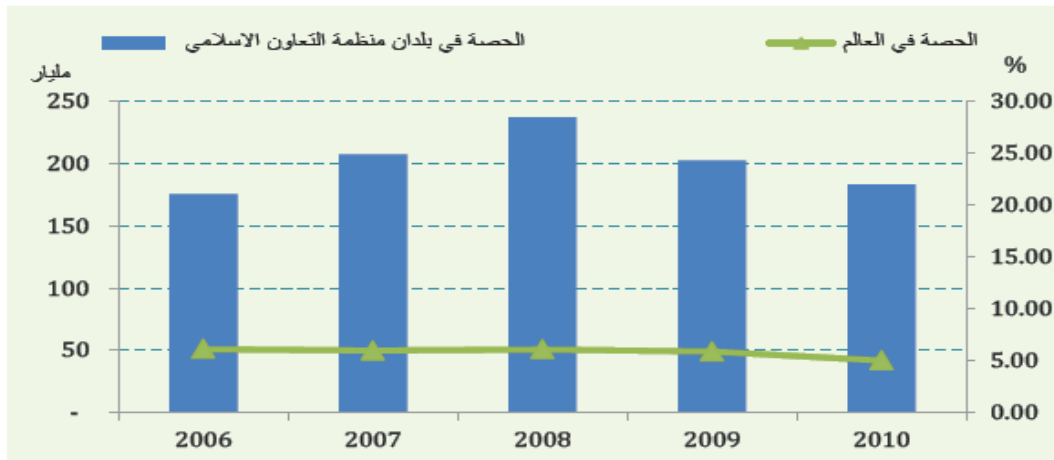
كما هو الحال بالنسبة للصادرات، فان واردات البضائع تتركز أيضا في دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من البلدان . في حين شكلت البلدان الخمسة الأوائل المستوردة أكثر من ٥٣% من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي، والبلدان العشر الأوائل ٧١.٤% . حيث تصدرت تركيا المرتبة الأولى بأكثر من ٢٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ من حيث حجم واردات البضائع ومثلت ١٣.٦% من إجمالي واردات البضائع في دول منظمة التعاون الإسلامي ، كما ان حصة الامارات العربية المتحدة، ماليزيا، واندونيسيا تجاوزت ما نسبته ١٠% من مجموع الواردات ( OIC, ٢٠١٢, P ٥٤ ) .

### ( ٢ ) تجارة الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات ذا أهميه أساسيه في التجارة العالمية من أجل تنمية اقتصادية وقدرة تنافسية للصادرات،. فعلى الصعيد العالمي، تطورت ونمت تجارة الخدمات بسرعة أكبر

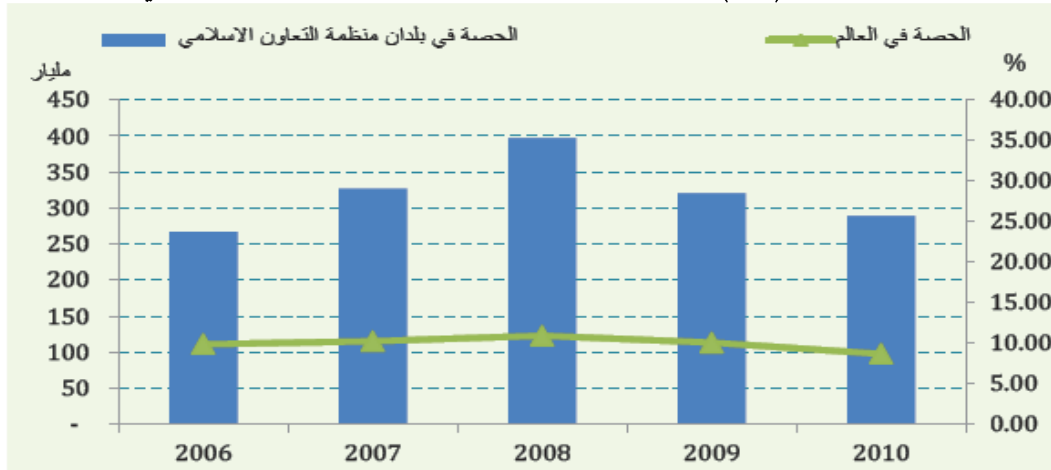
من تجارة السلع، حيث تزايدت حصة تجارة الخدمات في إجمالي التجارة العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية بشكل واسع. كما ان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمثلان أكثر من ٦٠% من صادرات الخدمات في العالم، هذا فقد نمت صادرات كلا من البرازيل، الصين، والهند بنسبه اكبر من ١٠% سنويا" خلال العقد السابق في تجارة الخدمات، ففي عام ٢٠١٠ قد شمل قطاع الخدمات اكثر من ثلثي الاقتصاد العالمي، حيث سجل ما نسبته ٧٤.٣% من الناتج المحلي الاجمالي في الدول ذات الدخل المرتفع، وما نسبته ٥٤.٨% في الدول ذات الدخل المتوسط، وما نسبته ٥٠% في الدول ذات الدخل المنخفض ( Word Bank , ٢٠١١ ) .

#### الشكل رقم ( ٤ ) صادرات الخدمات لدول منظمة التعاون الإسلامي



المصدر : (UN) United Nation Service Trade Database

#### الشكل رقم ( ٥ ) واردات الخدمات لدول منظمة التعاون الإسلامي

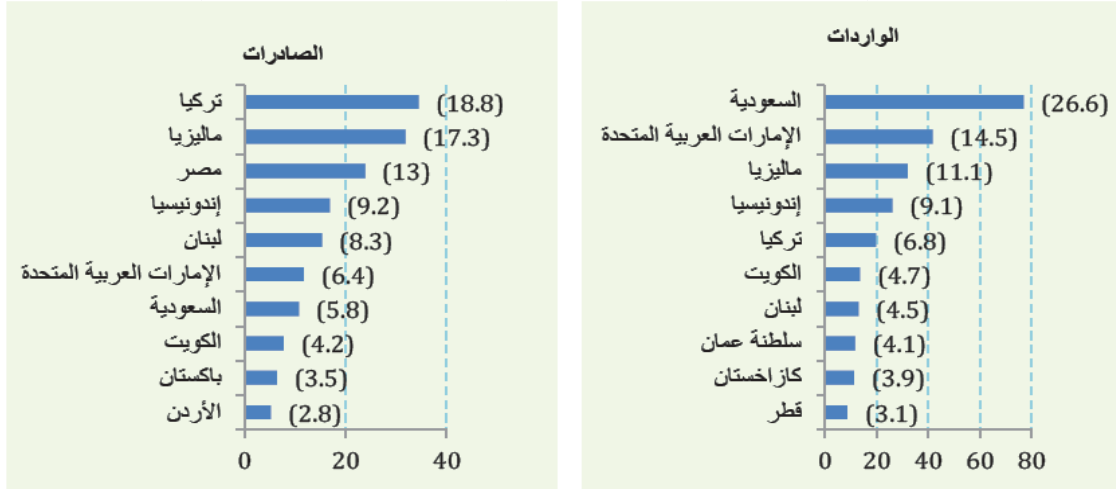


المصدر : (UN) United Nation Service Trade Database

وعلى العكس من تجارة السلع، فإن حجم تجارة الخدمات أقل بكثير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث أخذت اتجاهاً تنازلياً منذ عام ٢٠٠٨، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي مستورد كبير للخدمات. حيث قامت باستيراد ما قيمته ٣٩٧ مليار دولار عندما وصلت إلى ذروتها في عام ٢٠٠٨، و صدرت ما مجموعه ٢٣٧ مليار دولار من الخدمات وذلك في نفس العام. واعتباراً من عام ٢٠١٠، انخفضت صادراتها في قطاع الخدمات إلى ١٨٣ مليار دولار و وارداتها إلى ٢٨٨ مليار. وبناءً على ذلك، فقد انخفضت حصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من صادرات العالم في قطاع الخدمات من ٦.١% في عام ٢٠٠٨ إلى ٥% في المائة في عام ٢٠١٠. كما انخفضت حصتها من إجمالي واردات الخدمات في العالم من ١٠.٩% عام إلى ٨.٧% عام ٢٠١٠. وقد صنفت تجارة دول منظمة العالم الإسلامي في الخدمات في إطار قطاعات الخدمات الفرعية، حيث أن الجزء الأكبر من تجارتها في الخدمات يصنف ضمن خدمات النقل والسفر.

#### الشكل رقم ( ٦ )

أكبر عشرة دول في تصدير واستيراد الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي . مليار دولار



المصدر : (UN) United Nation Service Trade Database

في عام ٢٠١٠، شكلت البلدان العشر الأوائل نسبة ٨٩.٤% من إجمالي صادرات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وكانت تركيا بالمرتبة الأولى وبما مقداره ٣٤.٤ مليار دولار من الصادرات و ١٨.٨% من حصة إجمالي صادرات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، وذلك عام ٢٠١٠. وفي نفس العام، شكلت البلدان العشر الأوائل نسبة ٨٨.٣% من إجمالي واردات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وكانت السعودية أكبر مستورد

للخدمات وبما قيمته ٧٦.٧ مليار دولار أي ما نسبته ٢٦.٦% من إجمالي واردات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي ( OIC, ٢٠١٢, P ٦٠ ) .

### ب. الميزان التجاري

سجلت بلدان منظمة العالم الإسلامي فائضا في الميزان التجاري في تجارة السلع سنويا" فيما بين عام ٢٠٠٧ و عام ٢٠١١ ، حيث بلغ اكبر فائض لدول منظمه العالم الإسلامي ذروته عام ٢٠٠٨ مسجلا ٣٨٩ مليار دولار، بينما كان اقل فائض خلال عام ٢٠٠٩ مسجلا ٦٣ مليار دولار، وذلك بسبب الازمه الماليه العالمية، كما ان الفائض في الميزان التجاري لدول المنظمه الإسلامية عاود الارتفاع ليصل الى أكثر من ٣٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ ، مما يشير إلى انتعاش قوي بعد الأزمة. من جهة اخرى، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي عجزا تجاريا في تجارة الخدمات خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٧ الى عام ٢٠١١، فبعد أن وصلت إلى ما يقرب من ١٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ ، انخفض العجز إلى ١٠٥ مليار دولار في عام ٢٠١١. حيث ان نحو ٥٠ في المائة من صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي كان من نصيب قطاع السفر والسياحة، والتي تتطلب معرفة وبنية تحتية أقل تطورا" نسبيا" ( OIC, ٢٠١٢, P ٦٤ ) .

### ج . الديون الخارجية

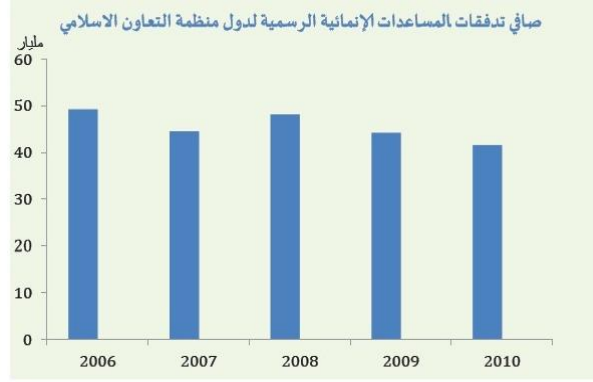
اظهر إجمالي رصيد الديون الخارجية لدول منظمه التعاون الإسلامي ٦٢٧.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، ثم تجاوزت ٦٤٧.٢ مليار دولار لعام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٤ بلغت ٦٩٦.٤ مليار دولار بزيادة ما نسبته ٧.٢% عن العام السابق ( M.Kabir, ٢٠٠٩ ,p ٥ ) .

كما أظهر إجمالي رصيد الديون الخارجية لبلدان منظمة العالم الإسلامي اتجاها متزايدا خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ ، ففي عام ٢٠١٠ ، تجاوز إجمالي الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي ١.٠٥٣ تريليون دولار، بزيادة ٨% عن عام ٢٠٠٩ . ومع ذلك، تشير نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وحصتها من إجمالي ديون البلدان النامية إلى الاتجاه التنازلي خلال هذه الفترة. حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة، نحو ٢٣% في عام ٢٠٠٦ إلا أنها انخفضت بشكل مطرد في السنوات التالية لتصل إلى ٢٠% في عام ٢٠١٠ بعد زيادة طفيفة في عام ٢٠٠٩ . إلا أن تكوين إجمالي الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي يختلف عن غيرها

من البلدان النامية. على الرغم من أن الديون طويلة الأجل تمثل النصيب الأكبر من مجموع الديون الخارجية في كل من مجموعتي البلدان، إلا أن حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ظلت مرتفعة نسبياً" ( OIC, ٢٠١٢, P٧٣ ) .

د . تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية

### الشكل رقم ( ٧ )



المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

في عام ٢٠١٠ ، بلغ صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من كافة الجهات المانحة إلى البلدان النامية ٩١.٥ مليار دولار مقارنة مع ٨٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ . ومع ذلك، وخلال هذه الفترة، كان هناك انخفاض في تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من ٤٩.١ مليار دولار في ٢٠٠٦ إلى ٤١.٥ مليار دولار وبما نسبته ١٥% في عام ٢٠١٠ . كما ان تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء تركز في عدد قليل من دول منظمة العالم الإسلامي حيث تمثل خمسة دول فقط ، ما يقرب من ٤٠ في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى جميع دول منظمة العالم الإسلامي في عام ٢٠١٠ ، حيث تصدرتها أفغانستان بمساعدات بلغت ٦.٣ مليار دولار، تليها باكستان ٣.٠٢ مليار دولار، فلسطين ٢.٥١ مليار دولار، العراق ٢.١٩ مليار دولار ثم نيجيريا ٢.٠٦ مليار دولار .

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى ٠.٨% في ٢٠١٠ مقارنة مع ١.٥% في عام ٢٠٠٦ . كما شهدت حصة الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية نفس الاتجاه وفقا لصافي تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية. حيث انخفضت هذه المساعدات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من ٣٤.٣ دولار وذلك في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٦.٧ دولار في عام ٢٠١٠ . ( OIC, ٢٠١٢, PP٧٧-٧٩ ) .

وهذا يبين ويدل على أن العالم الإسلامي يعتمد في جزء كبير من اقتصاده على العالم الخارجي، ويظهر أثر ذلك بصفة أساسية في المديونية الخارجية حيث يتجاوز إجمالي الدين الخارجي على الدول الإسلامية ١.٠٥٣ تريليون دولار وبنسبة ٣١.٧% من إجمالي المديونية الخارجية لدول العالم، وتبلغ خدمة الدين سنويا شاملة الفوائد والأقساط المسددة حوالي ٧٣ مليار دولار. هذا إلى جانب الاعتماد على المعونات الخارجية حيث تبلغ صافي مساعدات التنمية والمعونة الرسمية لدول العالم الإسلامي من الدول المتقدمة ومن المنظمات العالمية حوالي ٤٥ مليار دولار في السنة .

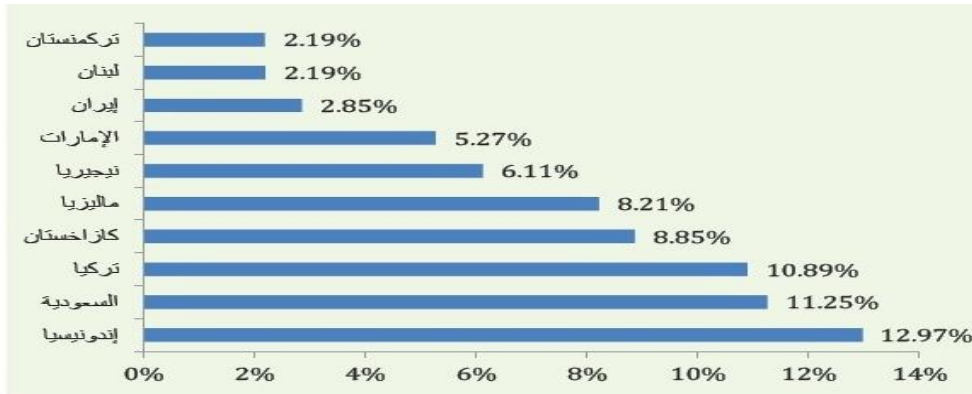
#### هـ. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظا على المستوى العالمي بعد عام ٢٠٠٩، حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ١٥٢٤ مليار دولار، بزيادة سنوية قدرها ١٦.٥% في عام ٢٠١١، في حين ذهبت معظم هذه التدفقات على نحو متزايد إلى البلدان المتقدمة والكبرى. فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير مرضية بشكل عام. حيث وصلت إلى ١٧١.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وبعد ذلك فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى ١٣٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ (OIC, ٢٠١٢, P ٧٥).

و بالرغم من وجود زيادة طفيفة لمنظمه العالم الإسلامي في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٠ حيث بلغت ١٤١ مليار دولار، كان هناك انخفاض آخر في عام ٢٠١١ إلى ١٣٤ مليار دولار وبما نسبته ٨.٧% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي .

#### الشكل رقم ( ٨ )

العشرة دول الإسلامية الأوائل من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠١١



المصدر: UNCTAD, FDI Statistics 2012 and SESRIC BASEIND Database.

لقد تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل منها. ففي عام ٢٠١١ ، مثلت خمسة بلدان فقط، ما يقارب ٥٢.١% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث تصدرتها اندونيسيا ١٨.٩ مليار دولار وما نسبته ١٢.٩٧% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكافة دول منظمته التعاون الإسلامي، تلتها المملكة العربية السعودية ١٦.٤ مليار دولار، تركيا ١٥.٨ مليار دولار، كازخستان ١٢.٩ مليار دولار، وماليزيا ١١.٩ مليار دولار وبما نسبته ٨.٢١% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الإسلامية .

وتبين هذه الصورة العامة أن معظم دول منظمة التعاون الإسلامي بإنها لا تزال غير قادرة على خلق بيئة اقتصادية مواتية ومناسبة لتوفير الشروط المطلوبة لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وبناء على ذلك، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بصفة عامة، تحتاج إلى اتخاذ بعض التدابير والاجراءات اللازمة لإنشاء بيئة مواتية لجذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من اجراء الإصلاحات التي تحسن من مناخ الأعمال وتقديم حوافز الاستثمار للمستثمرين الأجانب. وهذا يتطلب بناء بنية تحتية كافية والاستثمار في التقنيات الحديثة لتعزيز قدراتها الإنتاجية، التي تؤدي وتعمل على تحفيز المستثمرين الاجانب.

## و . وضعية الاحتياطيات

بلغ إجمالي الاحتياطيات في العالم ككل في عام ٢٠١١ باستثناء الذهب ١٠.١ تريليون دولار، ما يقرب ٤٠ في المائة أعلى من الاحتياطي في عام ٢٠٠٧ . حيث تم تسجيل ٣.٢ تريليون دولار في البلدان المتقدمة. وقد أظهرت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي الاحتياطيات اتجاها تنازليا خلال الفترة قيد النظر. حيث انخفضت ب ٠.٢٦ نقطة مئوية عن العام السابق، و بلغت ٢٢.١٣ في المائة في عام ٢٠١١ ، مقارنة ب ٢٥.٧١ في المائة في عام ٢٠٠٧ . حتى الآن، تبين أنه لا زال تجميع الجزء الأكبر من إجمالي الاحتياطيات لدول منظمة التعاون الإسلامي في عدد قليل منها، حيث شكلت فقط عشرة بلدان ما نسبته ٨٦.٣% من إجمالي الاحتياطيات لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠١١ . كما ان الاحتياطيات تقاس بما يعادل قيمه ثلاثه أشهر من الواردات، ظلت دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير من المتوسط العالمي، حيث تراوح احتياطي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون



الإسلامي ما بين ٦.٥ و ٨.١ شهر من قيمه الوردات الشهرية مقارنه مع ٤.٣ شهرا" قيمه الوردات في المتوسط العالمي.

تعتبر الاحتياطات من احدى الوسائل المهمه في حمايه الاقتصاد من الصدمات الماليه والاقتصادية، ووفقا" لدراسه اعدھا صندوق النقد الدولي بعنوان " نقيم كفايه الاحتياط " تبين بان الاحتياطات لعبت دورا" في مساعدة العديد من الدول في التصدي ومواجهه الاثار السلبيه للأزمه الماليه والاقتصادية الاخيره، وهذا مما يدل ويبين ان منظمه دول العالم الإسلامي تمتلك من الاحتياطات مما يمكنها ويساعدها في التصدي ومواجهه الازمات الماليه والاقتصادية بشكل اقوى وكفاءة افضل فيما لو كانت مجتمعه في تكتل اقتصادي من مواجهتها فيما لو كانت بشكل دول منفردة، ( صندوق النقد الدولي، ٢٠١١ ) .

### ز . احتياطي النفط

في عام ٢٠١١ ، وصل احتياطي النفط الخام العالمي إلى ١.٥ تريليون برميل في عام ٢٠١١، حيث تمثل حصه بلدان منظمة التعاون الإسلامي ما نسبته ٦٣ % أي ما يعادل ٩١١ مليار برميل. كما ان حصه البلدان المتقدمه والبلدان النامية غير منظمة التعاون الإسلامي ما نسبته ١٣% و ٢٤% من المجموع العالمي على التوالي. اما على صعيد الدول الفردي، تمتلك المملكة العربية السعودية وحدها من إجمالي احتياطي النفط ٢٦٣ مليار برميل، أي ١٨ % من إجمالي احتياطات العالم النفطية الخام و ٢٩% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي تليها ايران ١٣٧ مليار برميل، العراق ١١٥ مليار برميل، الكويت ١٠٤ مليار برميل، والامارات العربيه المتحده ٩٧.٨ مليار برميل، حيث شكلت هذه الدول الخمسه ما نسبته ٧٨.٦% من اجمالي احتياطات النفط الخام في دول منظمه التعاون الإسلامي، ومع ذلك، لم تستطع دول منظمة التعاون الإسلامي إنتاج سوى ١١.٤ مليون برميل من النفط المكرر على الرغم من بلوغه ٣٨.٣ مليون برميل من النفط الخام يوميا.

يبين هذا ببساطه تدني قدرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث تكرير النفط الخام وهذا عكس ما تمثله البلدان النامية غير بلدان منظمة التعاون الإسلامي والبلدان المتقدمه حيث ان هذه البلدان لديها أفضل القدرات للاستفادة من النفط الخام الإسلامي وتكريره ومن ثم اعاده تصديره للدول الإسلامية .

## ح . إنتاجية العمل

تعرف إنتاجية العمل كنتاج لكل وحدة من مدخلات أو مخرجات العمل لكل ساعة عمل، فقد شهدت إنتاجية العمل على الصعيد العالمي اتجاهًا متزايدًا خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ ، حيث زاد الإنتاج العالمي للعامل الواحد من ٢٣ ألف دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٧ ألف دولار أمريكي وبما نسبته ١٧.٣% في عام ٢٠١٠ . كما ان هذا الاتجاه التصاعدي قد انقطع بسبب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ عندما انخفض ناتج العامل الواحد من ٢٧ ألف دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ ألف دولار أمريكي اي بنسبه ٧.٤% في عام ٢٠٠٩ ؛ إلا أنه رجع إلى مستوى ٢٠٠٨ عام ٢٠١٠ . وبقيت الفجوة بين إنتاجية العمل في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية كبيرة جدًا" خلال الفترة المنوة عنها، حيث سجلت إنتاجية العامل الواحد في الدول المتقدمة ٨٩ ألف دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ مقارنة مع ١١ ألف دولار أمريكي في بلدان نامية أخرى. وهذا يعني أن العامل العادي في البلدان النامية الأخرى ينتج أقل من ١٢.٥% من ناتج العامل العادي في البلدان المتقدمة. كما وانه خلال نفس الفترة سجلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مستويات مقاربه لتلك التي في البلدان النامية الأخرى من حيث إنتاجية العمل. وتم تسجيل إنتاجية العمل في منظمة التعاون الإسلامي ٩ آلاف دولار في عام ٢٠١٠ ، مقارنة مع مستوى ١١ ألف دولار في البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، فقد بقي هذا المستوى متدني جدًا" بالمقارنة مع مستوى العالم والبلدان المتقدمة ب ٢٧ ألف دولار و ٨٩ ألف دولار أمريكي على التوالي ( OIC, ٢٠١٢, P ٤٧ ) .

على المستوى الفردي لدول منظمة التعاون الإسلامي فإنه من بين ٢٢ بلدا عضوا والتي تتوفر حولها البيانات في عام ٢٠١٠ ، سجلت الكويت أعلى إنتاجية بالنسبة للعامل الواحد وبما يصل الى ٩٣ ألف دولار أمريكي ومن ثم تليها بروناي ٦٥ ألف دولار أمريكي، والمملكة العربية السعودية ٥٢ ألف دولار أمريكي، وتركيا ٣١ ألف دولار أمريكي، ولبنان ٢٧ ألف دولار أمريكي وماليزيا ٢١ ألف دولار أمريكي. كما سجلت ١٤ بلدا عضوا الناتج لكل عامل أعلى من مستوى متوسط مجموعة منظمة التعاون الإسلامي البالغ ٩ آلاف دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ . وسجل أدنى مستوى إنتاجية العمل في بوركينافاسو ١.٢ ألف دولار أمريكي تليها فيرغيزستان ٢.١ الف دولار أمريكي وباكستان ٣.١ ألف دولار أمريكي . كما سجلت خمسة بلدان أعضاء الناتج لكل عامل مساوية أو أعلى من المتوسط العالمي، هذا وقد سجلت الكويت وهو البلد الوحيد في المنظمة أعلى إنتاجية العمل من المتوسط في البلدان المتقدمة.

ان هذا يبين أن العامل العادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ينتج أقل من ٣٣% من الإنتاج الذي ينتجه العامل العادي في العالم وكذلك أقل من ١٠% من ناتج العامل العادي في البلدان المتقدمة. وحيث ان الإنتاجية تلعب دورا محوريا في تطوير الاقتصاد، فهي تساعد على زيادة الدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق حفز النمو الاقتصادي وتساعد إنتاجية العمل في حين تعاونها ضمن اطار تكتل اقتصادي على زيادة مساهمة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد اوللتكتل بشكل كلي.

#### ط . التجارة العالمية لدول العالم الإسلامي:

على الرغم من تعدد وتنوع اقتصادات الدول الإسلامية ووفرة الموارد الطبيعية والمادية للكثير منها، واتساع حجم الأسواق التي تهتم بالمنتجات والسلع والموارد الأولية التي تزرع بها تلك الدول، وبالإضافة الى انتعاش التجارة العالمية في جميع انحاء العالم بعد الانخفاض الحاد في عام ٢٠٠٩ جراء الازمه، إلا أن معدل نسبة المساهمة في التجارة العالمية للفترة ما بين عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٢ لم تتجاوز ١٢.٢%، حيث بلغ معدل اخر خمسه سنوات اعتبارا" من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٢ من صادرات الدول الإسلامية للعالم الخارجي ككل حوالي ١.٨٩١ تريليون دولار وبنسبه ١٣.١%، وبلغ معدل الواردات ١.٦٤٩ تريليون دولار وبنسبه ١١.٤% ولنفس الفترة. الأمر الذي يؤكد أن دول منظمة دول العالم الإسلامي في حاجة ماسة وضرورية لبلورة استراتيجية عمل، تمكن من زيادة حصتها في التجارة العالمية، ورفع مستوى وزيادة التنافسية لهذه الدول تستند الى تعزيز الوجود في الأسواق وفتح الجديد منها أمام تلك الصادرات، والعمل على تطوير وتحسين المنتجات والسلع وفق معايير ومواصفات الجودة الشاملة، إلى جانب الارتقاء بمستوى الخدمات اللوجستية والتسويقية ومعالجة عوائق وحوجز انسياب الصادرات والواردات فيما بينها وبين دول العالم .

٢- **التقدم العلمي والحضاري:** إن الهدف الأساسي للاقتصاد وهو بجانب إشباع الحاجات الأساسية والارتقاء والارتفاع بمستوى الحياة الإنسانية نحو التقدم بكافه اشكاله ومجالاته وبذلك فإن مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه تظهر بشكل نهائي في مستوى الحضارة التي يعيش فيها الناس ممثلة بصفة أساسية في كل من التعليم بكافه مراحلها والصحة وكافه نواحي الحياة الاجتماعيه وبالنظر في حال العالم الإسلامي يظهر ما يلي: ( ندوة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٢).

أ. يمثل الإنفاق على التعليم في العالم الإسلامي نسبة ٣.٩% من الناتج القومي الإجمالي بينما النسبة العالمية ٤.٨% وللدول المتقدمة تزيد على ٥.٦% وأن نسبة الأمية في العالم الإسلامي بلغت ٤% كحد أدنى في ليبيا و ٧٦% كحد أقصى في جيبوتي، وتبلغ ٥٧.٦% من إجمالي السكان بينما هي على مستوى دول العالم كلها ٤٦% وتتنخفض النسبة في الدول المتقدمة إلى أقل من ٨%.

ب. بلغ الإنفاق على الصحة في العالم الإسلامي ٤.٨% من الناتج القومي الإجمالي بينما على مستوى العالم ككل ٥.٥% وفي الدول المتقدمة ٩.٨%، وبخصوص حصه الفرد وحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ فهي منخفضة جدا اذا بلغ الحد الاعلى ٨٩٤ دولار في قطر و ٢٧ دولار كحد أدنى في سيراليون، في حين نجدها في الولايات المتحدة الامريكيه تصل الى ٥٢٧٤ دولار امريكي ( UNDP, ٢٠٠٥, P ٢١٩ ).

**المطلب الثالث: التصنيف الاقتصادي للدول الإسلامية بين دول العالم**  
يظهر التصنيف الاقتصادي العالمي والذي يقوم على تقسيم دول العالم إلى عدة مستويات وضع الدول الإسلامية كما في الجدول التالي:

#### جدول (٤)

#### التصنيف الاقتصادي العالمي لدول العالم الإسلامي حسب مستويات الدخل

الإجمالي	دول ذات دخل مرتفع بمتوسط ١٢٢٧٦ دولار فأكثر للفرد في السنة	دول ذات دخل متوسط أعلى بمتوسط ٣٩٧٦ - ١٢٢٧٥ دولار للفرد في السنة	دول ذات دخل متوسط أدنى بمتوسط ١٠٠٦ - ٣٩٧٥ دولار للفرد في السنة	دول ذات دخل منخفض بمتوسط ١٠٠٥ دولار فأقل للفرد في السنة	البيان
٢٠.٨	٥٧	٣٢	٥٥	٦٤	العالم كله
٥٧	٤	٨	١٧	٢٨	العالم الإسلامي
١٦٠.٦.٣	١٨	٢١٨	٤٠.٤	٩٦٦.٣	عدد السكان مليون نسمة (العالم الإسلامي)
%١٠٠	%٠.١١	%١٣.٦	%٢٥.٢	%٦٠.١	نسبة عدد السكان في كل فئة (العالم الإسلامي)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تجميع المعلومات من ( World Data Bank ٢٠١٣ )

وإذا كانت الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى تعد في عداد الدول الفقيرة، لذلك فإن حوالي ٤٥ دولة من دول العالم الإسلامي تصنف ضمن الدول الفقيرة، وأن عدد ١٣٧٠.٣ مليون نسمة وبمعدل ٨٥.٣% من عدد سكان العالم الإسلامي فقراء.

كذلك يظهر أن العالم الإسلامي بالوضع الحالي ذو إمكانيات اقتصادية كبيرة وأداء اقتصادي متدن ودون المستوى المطلوب، مما يؤثر سلباً على وضع الدول الإسلامية الاقتصادي في مواجهة العالم في شكل تبعية واضحة ونتائج اقتصادية غير ملاءمة تظهر في الفقر والتراجع الحضاري، مما تظهر معه الحاجة إلى البحث عن كافة الطرق وكل الأساليب التي تعمل على حسن استغلال الإمكانيات الاقتصادية بما يؤدي لرفع كافته مستويات الحياة والخروج من حالة التخلف والتبعية الاقتصادية، ومن هذه الأساليب التكامل الاقتصادي، لذلك فإن الحاجة إلى ومدى توافر أسس التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي، تركز على واقعها الاقتصادي الذي تعد فيه من الدول النامية أو المتخلفة رغم إمكانياتها الكبيرة، ويعد التكامل هو أحد أهم الأساليب للخروج والتخلص من هذا التخلف وهذه التبعية، هذا فضلاً عن قلة التعاون الاقتصادي بينها ممثلاً في التجارة البينية على وجه الخصوص، وحالة التبعية والسيطرة المهيمنة لاقتصاديات الدول الكبرى، إضافة إلى أن دول العالم تسعى إلى التكامل الاقتصادي في أشكاله المختلفة حيث يؤدي إلى توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول التي دخلت في برنامج التكامل، كما أن التكامل يعتبر السبيل إلى تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في كل دولة مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية، واتساع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول، وتحقيق المزيد من التقدم وحسن استغلال الطاقات ولمواجهة التحديات المعاصرة في ظل العولمة التي تعمل على تكريس القوة الاقتصادية لدى الاقتصاديات كبيرة الحجم التي تستفيد أكثر من الاقتصاد العالمي على حساب الاقتصاديات الصغيرة (الدغامين ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٠٣).

كما تتوفر في العالم الإسلامي الأسس اللازمة لقيام التكامل الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال الآتي: (مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٩)

(١) وحدة العقيدة بين المسلمين، التي تعد أقوى رباط يمكن أن يجمع بين أمة أو تكتل، ذلك أن رباط الدين أقوى من كل الروابط سواء "العرقية، القومية، الجغرافية، الاقتصادية، والسياسية وغيرها من الروابط، يقول تعالى (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) {الأنبياء: ٩٢} فالمسلمون متيقنون ويشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم أمة واحدة على الرغم مما حل بهم من مأس وتفرق وتهميش وذلك بسبب بعدهم عن عقيدتهم.

- (٢) إن التكامل الاقتصادي هو فرع عن أصل هو: وحدة الأمة الإسلامية المقررة شرعاً والإسلام ليس عقيدة فقط، وإنما هو نظام متكامل يمثل الاقتصاد أهم عناصر هذا النظام الذي أهتم به الإسلام حيث اهتمت الشريعة الإسلامية به بصفة مباشرة وبتركيز كبير ممثلاً في أحكام المعاملات التي تمثل حوالى ٧٥% من موضوعات الفقه الإسلامي.
- (٣) اتساع حجم السوق للدول الإسلامية، وكبر حجم السكان وتوزعهم بين الدول الإسلامية.
- (٤) التجانس الثقافي والاجتماعي: وهو متشابهه ومتماثل لدى جميع دول العالم الإسلامي، حيث يركز هذا التجانس على الإسلام دين جميع الدول الإسلامية بما يحمله من رؤية متميزة لكل أمور الحياة وتنظيم العلاقات الاجتماعية الأمر الذي يجعل التفاهم بين سكان العالم الإسلامي أقرب وأسرع وأوثق.
- (٥) الجوار بين دول العالم الإسلامي: حيث تمتد أغلب دوله فى سلسلة جغرافية متصلة من جنوب شرق آسيا وحتى بلاد المغرب العربي على المحيط مما يسهل عملية الاتصال والانتقال.
- (٦) التنوع البيئي والمناخي فى دول العالم الإسلامي: مما يجعل بعضها يكمل بعضاً فى وحدة مناخية وبيئية، إلى جانب التنوع فى الموارد والقدرات وبالتالي فى المنتجات.
- (٧) وجود إمكانيات متنوعه كبيرة لدى دول العالم الإسلامي مجتمعة والجزء الأكبر منها غير مستغل مثل الأراضي والموارد البشرية، كما أن جزءاً منها يصدر إلى دول أخرى مثل رؤوس الأموال ويعاد تدفقه إلى العالم الإسلامي بشروط غير مناسبة ومواتية، هذا فضلاً على عدم استغلال بعض الإمكانيات فى إكمال العمليات الاقتصادية حيث تتسم صادرات الدول الإسلامية بأنها موارد أولية ويعاد استيرادها سلعاً مصنعة.

## المبحث الثالث: واقع التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي

لقد عقدت عدة مؤتمرات سعياً وراء إعادة الأمة الإسلامية الواحدة مثل مؤتمر الحج عام ١٩٢٤، والمؤتمر الإسلامي العام للخلافة الذي عقد في مصر ١٩٢٦، ومؤتمر العالم الإسلامي الذي عقد بمكة المكرمة عام ١٩٢٦، والمؤتمر الإسلامي العام الذي عقد في القدس عام ١٩٣١، والمؤتمر الإسلامي الذي عقد في جنيف عام ١٩٣٥، ثم مؤتمر مكة الذي عقد عام ١٩٥٤، ومبادرة الملك فيصل عام ١٩٦٥. وهكذا إلى أن ظهر فجر جديد للدعوة إلى الوحدة الإسلامية في الثلث الأخير من القرن العشرين الميلادي المنصرم والذي اتخذ خطوات عملية جزئية وكلية (داوود، ٢٠٠٣ ص ٤٥).

وأهم هذه الخطوات ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والذي سيتم تناوله ضمن المطالب الآتية:

### المطلب الأول: التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي

إن الدول الإسلامية موزعة على عدة قارات يجمع بين أغلبها بالاضافة الى وحدة الدين الإسلامي، عوامل الجوار والتجانس العرقي والظروف الثقافية والاجتماعية المتشابهة، وهذا ما جعل الكثير من الدول الإسلامية تتضم في كتلات إقليمية بلغت حوالي ٢٧ كتلاً منها ما يلي: (عمر، ٢٠٠٥، ص ١٦)

(١) على مستوى المجموعة العربية، وجدت كتلات عديدة منها: السوق العربية المشتركة، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، ومنطقة التجارة الحرة التي بدأ العمل بها عام ٢٠٠٥، إلى جانب إنشاء مؤسسات تمويلية تكاملية مثل الصندوق العربي للتنمية.

(٢) على مستوى مجموعة الدول الآسيوية الإسلامية: هناك منظمة التعاون الإقليمي من أجل التنمية، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ومنظمة اتفاقية بانكوك، ومنظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

(٣) على مستوى مجموعة الدول الأفريقية الإسلامية: يوجد حوالي ١٦ منظمة اقتصادية تدخل فيها الدول الأفريقية الإسلامية مثل: الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، لجنة حوض بحيرة تشاد، ومنظمة التجارة التفضيلية لدول شرق جنوب أفريقيا، والاتحاد الجمركي الاقتصادي لوسط أفريقيا.

ويتبين من هذه التكتلات انها تضم فى عضويتها دولا غير إسلامية. كذلك فقد أثمرت الدعوات المتكررة إلى توحيد العالم الإسلامي، بعض المجهودات التكاملية فى المجال الاقتصادي من أهمها ما يلي: (داوود، ٢٠٠٣، ص ٤٥) .

### أولاً: منظمة المؤتمر الإسلامي

لقد دفعت كارثة حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ الى عقد اجتماع للمسلمين في أول مؤتمر للقمة الإسلامية بالرباط (٢٢-٢٥ ايلول ١٩٦٩) والذي نتج عنه ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول الإسلامية بشكل فعلي من خلال إنشاء منظمة وحدة إسلامية حيث تقرر في اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة (أذار ١٩٧٠) الموافقة على إنشائها وقد سميت (منظمة المؤتمر الإسلامي) حيث تم التوقيع على ميثاقها خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في آذار ١٩٧٢ والذي تمخض عنه أن من أهم مسؤوليات وواجبات المنظمة، هو دعم التعاون بين الدول الأعضاء في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى والتشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية، كما تم تشكيل الأجهزة الرئيسية للمنظمة هي: مؤتمر القمة للملوك والرؤساء ثم مؤتمر وزراء خارجية، والأمانة العامة للمنظمة.

وقد قامت منظمة المؤتمر الإسلامي بدور كبير وهام نحو الوحدة بين دول العالم الإسلامي وعلى الأخص في المجال الاقتصادي منها ما يلي (الشويات، ٢٠٠٨، ص ٣٧) :

١- على مستوى المؤسسات الاقتصادية التكاملية: أنشئ منها ما يلي: البنك الإسلامي للتنمية في عام ١٩٧٥ ومقرة بمدينة جدة، وهدفه المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية من أهم المؤسسات التكاملية الإسلامية لدورة الكبير في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية والمساهمة في إنشاء العديد من المؤسسات الفرعية والتي تساعد وتساهم في دعم التنميته، مثل محافظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، وصندوق الاستثمار، وصندوق البنية الأساسية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار، واتحاد الصادرات، ومشروع الإفادة من الهدى والأضاحي، والمركز الدولي للزراعة الملحية، والهيئة العالمية للوقف، وشبكات معلومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.



- أ. الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والتي أنشئت عام ١٩٧٩ ومقرها بمدينة كراتشي في باكستان .
- ب. الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر والذي تأسس عام ١٩٨١ ومقره بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.
- ج. مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب ومقره مدينة أنقرة بتركيا ،والذي تأسس عام ١٩٧٩.
- د. المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية ومقرها بنجلاديش وقد أنشئت في عام ١٩٧٥.
- هـ. المركز الإسلامي لتنمية التجارة.
- و. اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمه المؤتمر الإسلامي (كومسك) وقد تم تأسيسها عام ١٩٨٥.
- ٢- على مستوى الاتفاقيات الموقعة للتعاون بين الدول الإسلامية: ومنها ما يلي:
- أ. الاتفاقية العامة بين الدول الإسلامية للتعاون في المجالات الاقتصادية والفنيه والتجاريه الموقعة في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثامن المنعقد في طرابلس بليبيا عام ١٩٧٧ والتي تهدف إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتبادل الخبرات والمهارات الفنية والتقنية بين الدول الأعضاء.
- ب. اتفاقية حماية و ضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء والمنبثقه عن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في بغداد بالعراق عام ١٩٨١.
- ج. اتفاقية الإطار العام للنظام التجاري التفضيلي المعتمدة في الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسك) التي عقدت في اسطنبول بتركيا عام ١٩٩٠م.
- د. اتفاقية النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني المعتمدة في المؤتمر الثاني عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في نيامي بالنيجر عام ١٩٨٢م.
- هـ. اتفاقية النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية المعتمدة في المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة صنعاء باليمن عام ١٩٨٤م.

و. اتفاقية النظام الأساسي لمعهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للجنة (كومسك) التي عقدت في اسطنبول بتركيا عام ١٩٩٨م.

ز. قرار إنشاء السوق الإسلامية المشتركة، وكان مؤتمر القمة الثامن المنعقد في طهران عام ١٩٩٨ اتخذ قراراً حول إنشاء سوق إسلامية وتؤكد ذلك في قرار وزراء خارجية الدول الإسلامية في دورته السادسة والعشرين المنعقدة في بوركينا فاسو عام ١٩٩٩م وتؤكد أيضاً في قرارات مؤتمر القمة التاسع المنعقد في الدوحة عام ٢٠٠٠م.

### ثانياً: رابطة العالم الإسلامي:

أنشئت رابطة العالم الإسلامي بناء على القرار الصادر عن المؤتمر الإسلامي الذي عقد بمكة المكرمة عام ١٩٦٢م. وأقر نظامها وتكوين المجلس التأسيسي لها في المؤتمر التالي والذي عقد عام ١٩٦٥م. ومن أهداف الرابطة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، توحيد كلمة المسلمين وإزالة العقبات التي يعاني منها المجتمع المسلم، ويمكن بيان انجازات الرابطة فيما يتصل بالجانب الاقتصادي والتكامل بما يلي: (النمري، ٢٠٠٥، ص ٦٤)

أ. الإسهام في معالجة المشكلات الاقتصادية والحد منها مثل الفقر والبطالة وتطوير قضايا التدريب والتعليم والإسكان، وسائر القضايا المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال برامج الإعانات والمساعدات لكافة الدول الإسلامية.

ب. المشاركة بالدراسة والبحوث للمشكلات الاقتصادية في العالم الإسلامي وتقديم الحلول والتواصي فيما يتعلق بها.

ج. تتناول الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها الرابطة دراسات وبحوث تتعلق بالوحدة الاقتصادية بين دول العالم الإسلامي وتقديم تصورات عملية لتحقيقها، إلى جانب ما يصدره المجلس التأسيسي من قرارات حول الدعوة لهذه الوحدة، وكذلك الحضور الفعال للرابطة في اللقاءات التي تعقدها المنظمات الإسلامية الأخرى وتبنيها ودعمها للدعوة للوحدة الاقتصادية الإسلامية.

د. مساهمة الرابطة في وضع تصور عملي لإقامة السوق الإسلامية المشتركة منذ عام ١٩٧٨م وعرضت ذلك على اجتماعات القمة الإسلامية المتعددة وعلى اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية ووزراء المالية ووزارات الأوقاف

والشئون الإسلامية، والتشاور والتباحث بشأن قضية السوق الإسلامية المشتركة مع المنظمات التكاملية الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي.

### ثالثاً: منظمات ومؤسسات تكاملية أخرى:

لقد أنشئت عدة منظمات ومؤسسات وثيقة الصلة بالتكامل الاقتصادي ومنها:

(١) هيئه المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي أنشئت في بداية عام ١٩٩٢ بالبحرين.

(٢) مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي أنشئت في ماليزيا عام ٢٠٠٢ .

(٣) المجلس العام للبنوك الإسلامية الذي أنشئ بالبحرين عام ٢٠٠١ .

(٤) محكمة العدل الإسلامية الدولية التي أنشئت عام ١٩٨٧ .

(٥) مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة إذاعات الدول الإسلامية عام ١٩٧٥ .

(٦) وكالة الأنباء الإسلامية عام ١٩٧٢ .

(٧) المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، ومنظمة العواصم الإسلامية ١٩٧٨، والاتحاد الرياضي الإسلامي ١٩٨٥ ومقرها بمدينة جدة، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٨٠ بالرباط وغيرها (النمري، ٢٠٠٥، ص ٦٦).

### المطلب الثاني: واقع ومؤشرات التكامل الاقتصادي على مستوى العالم الإسلامي

أن الدول الإسلامية، في وقتها الراهن، تمتلك المقومات الاقتصادية، من حيث الطاقات البشرية والموارد الطبيعية والثروات الرأسمالية، مما يمكنها من تحقيق تكاملها الاقتصادي المأمول، فضلاً عن تحقيق أقصى درجات التعاون الاقتصادي، وأعلى معدلات التجارة البينية بين دول منظمه التعاون الإسلامي. ولتفعيل هذه المفاهيم، لابد من اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لذلك، وأهمها تفعيل دور المؤسسات المعنية بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مثل بنك التنمية الإسلامي والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة له، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والتي قد أنشئت جميعها بهدف تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، من خلال تهيئه البيئة اللازمة و ذلك بهدف تعزيز وتنمية التجارة البينية، وفتح قنوات الاستثمار في مختلف المجالات بين كافة الدول الأعضاء ( العبدلي، ٢٠١٠، ص ٣٩ ) .

## ١- واقع التجارة البينية في دول العالم الإسلامي

تستحوذ دول العالم الإسلامي على ما نسبته ٣٠ % من الموارد الاقتصادية الأساسية للعالم، وطاقت بشرية تتجاوز ٢٣ % من إجمالي سكان العالم، إضافة إلى ما تمتلكه من مساحات شاسعة ممتدة على نطاق جغرافي واسع يعادل تقريباً ٢٢.٥% من إجمالي مساحة العالم، غير أن هذه الموارد الاقتصادية والطاقت البشرية والإمكانات الكبيرة لم توظف في بناء التكامل الاقتصادي للدول الإسلامية، بل لم تسهم في تحقق المستوى المأمول من مفهوم التعاون الاقتصادي، لاسيما في مجال تنمية التجارة البينية فيما بينها. ولو نظرنا إلى اتجاهات إجمالي التجارة الخارجية للدول الإسلامية، نجد أن العلاقات التجارية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي ترتبط بجهات محدودة جداً من حيث الصادرات والواردات معاً، فالتجارة الخارجية للدول الأعضاء موجهة لعدد محدود من الشركاء. وغالباً ما يكون هؤلاء الشركاء من الدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدمتهم المجموعة الأوروبية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتراوح حصة هؤلاء الشركاء في التجارة الخارجية للدول الإسلامية بين ٨٥% إلى ٩٠% وأن نسبة ما يذهب إلى أسواقها يتراوح حول ١٠%، حيث أن النسبة العظمى من تعاملاتها الاقتصادية تتجه إلى أسواق الدول الأخرى غير الإسلامية. ولذلك كان أحد الأهداف الأساسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، منذ نشأتها في عام ١٩٦٩ هو "تعزيز التعاون الاقتصادي ورفع معدل التبادل التجاري بين الدول الإسلامية"، حيث أقرت في دورتها الثالثة لوزراء الخارجية "ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي" والذي كان في طليعة أهدافه تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية، وقد أنشأت المنظمة العديد من الأجهزة واللجان المتخصصة لتفعيل هذه الأهداف، ومن أهمها تعزيز التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بينها. ومع ذلك فإن الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية في مجمله، وما ينطوي عليه من تفاوت كبير في المستوى الاقتصادي واختلال الهياكل الإنتاجية والاعتماد على القطاعات الأولية وغيرها من العوامل، كلها شكلت عائقاً أمام كل الجهود لتحقيق أي مستوى مرضي من تلك الأهداف (العبدلي، ٢٠١٠، ص ٣).

كما إن التجارة الخارجية لأي دولة من الدول هي امتداد لطبيعة اقتصاد الدولة ودرجة تطوره، وما يتوفر فيه من موارد وإمكانات، وقدرات إنتاجية، وبالشكل الذي توفر معه التجارة الخارجية وعن طريق الاستيراد ما يلبي احتياجاته التي يعجز إنتاجه المحلي عن تلبيتها، وتتيح له تصدير ما يفيض من إنتاجه المحلي، سواء الناجم عن زيادة واتساع وتنوع قدراته الإنتاجية، كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، أو الناجم عن عجز عن تحويل منتجاته الأولية إلى منتجات

أخرى كما هو عليه الحال في الدول النامية والاقبل تقدماً، خاصة وأن التجارة الخارجية يمكن في إطار ذلك أن تصبح محركاً للنمو ودافعاً لتحقيقه أو معوقاً لهذا النمو، وحسب طبيعة الاقتصاد وموارده، وقدراته الإنتاجية، ودرجة تطوره، والأوضاع التي يعيشها الداخلية والخارجية، والجدول رقم ( ٥ ) يبين بعض المؤشرات الاقتصادية على مستوى العالم ودول العالم الإسلامي.

#### جدول رقم ( ٥ )

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية على مستوى العالم ودول العالم الإسلامي للفترة ٢٠١٢-٢٠٠٢

السنة	إجمالي السكان		متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)
	العالم	العالم الإسلامي	العالم	العالم الإسلامي	الدول المتقدمة	العالم الإسلامي
٢٠٠٢	٦.١٣١	١.٢٣٩	٥.٣٠٠	١.٥٢٩	١٨.٤٧	٢٥.٣٦٧
٢٠٠٣	٦.٢٠٠	١.٣٠١	٥.٣٩٥	١.٧٩٩	٢٢.٦٥	٣٤.٧٢٢
٢٠٠٤	٦.٣٩٦	١.٣٨١	٦.٥٩٠	١.٥٦٥	٢٧.٠١	٥٠.٢٧١
٢٠٠٥	٦.٤١٩	١.٤١١	٧.٠٧٧	١.٩١٥	٣٥.١٦	٨٧.٧١٥
٢٠٠٦	٦.٤٩٧	١.٤٣٩	٧.٥٦٦	٢.٢١٣	٣٦.٧٤	٣٤.٥٢٢
٢٠٠٧	٦.٥٧٦	١.٤٦٩	٨.٤٢٤	٢.٥٨٢	٣٩.٨٨	١٥٣.٢٣٥
٢٠٠٨	٦.٦٥٥	١.٤٩٨	٩.١٩٩	٣.١٧٤	٤٢.٠٠	١٨٢.٩١٢
٢٠٠٩	٦.٧٣٤	١.٥١٥	٨.٦٠٤	٢.٠٧٤	٣٩.٥٩	١٩١.٠١٤
٢٠١٠	٦.٨١٣	١.٥٤٩	٩.٠٦٤	٣.١١٤	٤٠.٨٤	١٩٧.٨١٧
٢٠١١	٦.٨٩٨	١.٥٨٣	٩.١١٢	٣.٢٠٨	٤٠.٩٥	١٩٩.٩٥٧
٢٠١٢	٧.٠٢١	١.٦٠٦	٩.٢٨٠	٣.٢٩٣	٤١.٢١	١٩٨.٧٨١

المصدر:

- (١) التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٩-٢٠١٠، حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، أنقرة، تركيا. للأعوام ٢٠٠٢-٢٠١٠.
- (٢) ندوة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، المنعقدة يوم ٢٢ اذار ٢٠١٢م، بعنوان: "التحديات والآفاق من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي". جمعية الطلاب المسلمين بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، للأعوام ٢٠١١-٢٠١٢.

والتجارة الخارجية في دول العالم الإسلامي والتجارة البينية لهذه الدول ترتبط بذات الجوانب المذكورة في أعلاه، والتي يمكن توضيحها باستخدام بعض المؤشرات، ومنها ما يلي:

### جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي لإجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ مليار دولار

حصة الدول الإسلامية		حصة الدول النامية		حصة الدول المتقدمة		إجمالي الصادرات (١)	السنة
(١÷٤) %	المبالغ (٤)	(١÷٣) %	المبالغ (٣)	(١÷٢) %	المبالغ (٢)		
٧.٧	٢٥٩.٩٠٣	٢٧.٩	٩٤٦.١٠٠	٧٢.١	٢.٤٤٠.٠٠٠	٣.٣٨٣.١٠٠	١٩٩٠
٧.٣	٢٥٤.٧٩٩	٢٩.٤	١.٠٢٧.٨٠٠	٧٠.٦	٢.٤٧٢.٣٠٠	٣.٥٠٠.١٠٠	١٩٩١
٧.٥	٢٧٩.٨٩٢	٣٠.٦	١.١٤٧.٤٠٠	٦٩.٤	٢.٦٠٣.٧٠٠	٣.٧٥١.١٠٠	١٩٩٢
٧.٥	٢٧٨.٨٥٨	٣٣.٧	١.٢٥٢.٤٠٠	٦٦.٣	٢.٤٦٦.١٠٠	٣.٧١٨.٥٠٠	١٩٩٣
٧.١	٣٠١.٢٦٧	٣٤.٢	١.٤٥٠.٧٠٠	٦٥.٨	٢.٧٩٦.١٠٠	٤.٢٤٦.٨٠٠	١٩٩٤
٧.١	٣٥٧.٥١١	٣٤.٩	١.٧٦٧.٧٠٠	٦٥.١	٣.٣٠١.٣٠٠	٥.٠٦٩.٠٠٠	١٩٩٥
٧.٦	٤٠١.٥٨١	٣٥.٥	١.٨٦٨.٥٠٠	٦٤.٥	٣.٣٩٧.٣٠٠	٥.٢٦٥.٨٠٠	١٩٩٦
٧.٥	٤١٦.٧٣٧	٣٦.٢	١.٩٩٧.٩٠٠	٦٣.٨	٣.٥٢٧.٥٠٠	٥.٥٢٥.٤٠٠	١٩٩٧
٦.٤	٣٤٥.٩٩٦	٣٣.٢	١.٧٩٠.٥٠٠	٦٦.٨	٣.٦٠٥.٨٠٠	٥.٣٩٦.٣٠٠	١٩٩٨
٧.١	٤٠٣.٦٥٧	٣١.٩	١.٨٠٤.٤٠٠	٦٨.١	٣.٨٦٠.١٠٠	٥.٦٦٤.٥٠٠	١٩٩٩
٨.٤	٥٣٣.٦٢٥	٣٣.٥	٢.١٣٣.٣٠٠	٦٦.٥	٤.٢٤٢.٢٠٠	٦.٣٧٥.٥٠٠	٢٠٠٠
٨.١	٤٩٦.٥١١	٣٣.٦	٢.٠٦٧.٧٠٠	٦٦.٤	٤.٠٧٨.٩٠٠	٦.١٤٦.٦٠٠	٢٠٠١
٧.٩	٥٠٧.٦٦٦	٣٤.٦	٢.٢٣٠.٦٠٠	٦٥.٤	٤.٢٠٧.١٠٠	٦.٤٣٧.٧٠٠	٢٠٠٢
٨.٢	٦١٥.٣٤٦	٣٥.٤	٢.٦٥٤.٨٠٠	٦٤.٦	٤.٨٣٧.٦٠٠	٧.٤٩٢.٤٠٠	٢٠٠٣
٨.٨	٨٠٢.٤٧٣	٣٦.٨	٣.٣٥٤.٤٠٠	٦٣.٢	٥.٧٦٢.٣٠٠	٩.١١٦.٧٠٠	٢٠٠٤
٩.٦	٩٩٢.٧٠٠	٣٨.٢	٣.٩٤٣.٤٠٠	٦١.٨	٦.٣٩١.٣٠٠	١٠.٣٣٤.٧٠٠	٢٠٠٥
١٠.١	١.٢١٧.٥٠	٣٧.٢	٤.٤٥٤.٣٠٠	٦٢.٠	٧.٤٣١.٢٠٠	١١.٩٨٦.٠٠٠	٢٠٠٦
١٠.٠	١.٣٩٥.٥٠	٣٥.١	٤.٨٢١.٠٠٠	٦٠.١	٨.٣٥١.١٠٠	١٣.٩٠١.٠٠٠	٢٠٠٧
١١.٧	١.٨٧٩.٠٣	٣٣.١	٥.٢٣١.٠٠٠	٦٥.٩	١٠.٥٦١.٣٠	١٦.٠٣١.٠٠٠	٢٠٠٨
١٠.٣	١.٢٧٢.٣١	٣٣.٤	٤.١٣٢.٣٠٠	٧٦.٦	٩.٤٨٢.٦٠٠	١٢.٣٧٣.٠٠٠	٢٠٠٩
١٢.٣	١.٦٥٩.٤٩	٣٥.٩	٤.٨٤٣.٠٠٠	٧٢.٦	٩.٧٧٩.٥٠٠	١٣.٤٧٣.٨٠٠	٢٠١٠
١٤.٦	٢.١٢٧.١٠	٣٣.٥	٤.٨٤٧.٨٠٠	٦١.٣	٨.٨٧٤.٢٠٠	١٤.٤٨١.٤٠٠	٢٠١١
١٦.٨	٢.٥١٨.٣٢	٣٣.٣	٤.٩٨٨.٤٠٠	٦٤.٠	٩.٥٩١.٢٠٠	١٤.٩٧١.٦٠٠	٢٠١٢
١١.٥	٢٢.٤٣٦.٠٤	٣٣.٩٨	٦٦.٢٠٦.٤	٦٦.١٣	١٢٨.٨٥٣.٩	١٩٤.٨٣٤.٨	المجموع/ المعدل

المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات أعلاه اعتماداً على المصادر التالية :

(١) التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٩-٢٠١٠، حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر

الإسلامي، أنقرة، تركيا. للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٠.

(٢) ندوة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، المنعقدة يوم ٢٢ آذار ٢٠١٢ م، بعنوان: "التحديات

والآفاق من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي". جمعية الطلاب

المسلمين بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، للأعوام ٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢.

## جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي لإجمالي المستوردات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ مليار دولار

السنة	إجمالي المستوردات (١)	حصة الدول المتقدمة		حصة الدول النامية		حصة الدول الإسلامية	
		المبالغ (٢)	% (١ ÷ ٢)	المبالغ (٣)	% (١ ÷ ٣)	المبالغ (٤)	% (١ ÷ ٤)
١٩٩٠	٣.٥١٠.٩٠٠	٢.٤٨٩.١٠٠	٧٠.٩	١.٠٢١.٨٠٠	٢٩.١	٢٢٥.٤٩١	٦.٤
١٩٩١	٣.٦٢٧.٤٠٠	٢.٥٦١.٠٠٠	٧٠.٦	١.٠٦٦.٤٠٠	٢٩.٤	٢٤٠.٩٧٧	٦.٦
١٩٩٢	٣.٨٨٢.٠٠٠	٢.٧٣١.٥٠٠	٧٠.٤	١.١٥٠.٥٠٠	٢٩.٦	٢٧٧.٢٢٩	٧.١
١٩٩٣	٣.٧٧٧.٥٠٠	٢.٥٥٩.٦٠٠	٦٧.٨	١.٢١٧.٩٠٠	٣٢.٢	٢٨٠.١٥٦	٧.٤
١٩٩٤	٤.٣١٠.٤٠٠	٢.٨٩١.٧٠٠	٦٧.١	١.٤١٨.٧٠٠	٣٢.٩	٢٨٤.٣٣٩	٦.٦
١٩٩٥	٥.١٤٠.٧٠٠	٣.٤٢٢.٤٠٠	٦٦.٦	١.٧١٨.٣٠٠	٣٣.٤	٣٥٤.٤٩٢	٦.٩
١٩٩٦	٥.٤٠١.٨٠٠	٣.٥٣١.٧٠٠	٦٥.٤	١.٨٧٠.١٠٠	٣٤.٦	٣٩٦.٤٣٦	٧.٣
١٩٩٧	٥.٥٩٥.٨٠٠	٣.٦١٩.٥٠٠	٦٤.٧	١.٩٧٦.٣٠٠	٣٥.٣	٣٨٠.٣٥١	٦.٨
١٩٩٨	٥.٥٢٣.٧٠٠	٣.٦٤٠.١٠٠	٦٥.٩	١.٨٨٣.٦٠٠	٣٤.١	٣٤٦.١٧٢	٦.٣
١٩٩٩	٥.٨٢١.٢٠٠	٣.٧٩٥.٥٠٠	٦٥.٢	٢.٠٢٥.٧٠٠	٣٤.٨	٣٥٢.٩٨١	٦.١
٢٠٠٠	٦.٥٩٢.١٠٠	٤.٠٧٧.٢٠٠	٦١.٨	٢.٥١٤.٩٠٠	٣٨.٢	٣٩٦.٢٣٤	٦.٠
٢٠٠١	٦.٣٩٠.٠٠٠	٣.٩٢٥.٩٠٠	٦١.٤	٢.٤٦٤.١٠٠	٣٨.٦	٣٩٦.٥٩٧	٦.٢
٢٠٠٢	٦.٦٤٢.٧٠٠	٤.٠١٤.٨٠٠	٦٠.٤	٢.٦٢٧.٩٠٠	٣٩.٦	٤٤٠.٠٥٧	٦.٦
٢٠٠٣	٧.٧٤٥.٣٠٠	٤.٥٨٣.٩٠٠	٥٩.٢	٣.١٦١.٤٠٠	٤٠.٨	٥٢٢.١٩٥	٦.٧
٢٠٠٤	٩.٤٦٨.٣٠٠	٥.٤٥٤.٤٠٠	٥٧.٦	٤.٠١٣.٩٠٠	٤٢.٤	٦٩٥.٥٣٧	٧.٣
٢٠٠٥	١٠.٧١٨.٦٠٠	٥.٩٠٣.٧٠٠	٥٥.١	٤.٨١٤.٩٠٠	٤٤.٩	٨٣١.٥٦٧	٧.٨
٢٠٠٦	١٢.٣٢٥.٠٠٠	٦.٥٤٢.٠٠٠	٥٣.١	٥.٧٨٠.٤٢٥	٤٦.٩	٩٣٨.٦٤١	٧.٦
٢٠٠٧	١٤.٣٠٢.٠٠٠	٧.٨٢٢.٣٠٠	٥٥.١	٦.٤٢١.٥٩٨	٤٤.٩	١.١٦٣.٠٠٠	٨.١
٢٠٠٨	١٦.٥١٠.٠٠٠	٩.٦٤١.٠٠٠	٥٨.٤	٦.٨٦٨.١٦٠	٤١.٦	١.٥١١.٦٠٠	٩.٦
٢٠٠٩	١٢.٨٨٧.٠٠٠	٨.٣٨٢.١٠٠	٦٥.٠	٤.٥١٠.٨٠٠	٣٥.٠	١.٢٦٣.٢٠٠	٩.٨
٢٠١٠	١٣.٧٤١.٤٠٠	٩.٩٢٤.٤٠٠	٧٢.٢	٤.٩٤٨.١٠٠	٣٦.٠	١.٥٠٢.٠٠٠	١٠.٩
٢٠١١	١٤.٧٤٨.١٠٠	١٠.٠٠٢.٤٠٠	٦٧.٨	٤.٩٨١.٧٠٠	٣٣.٨	١.٩٧٥.٤٠٠	١٣.٤
٢٠١٢	١٤.٩٨٧.٢٠٠	٩.٨٩١.٧٠٠	٦٦.٠	٥.٠٠٥.٧٠٠	٣٣.٤	١.٩٩٤.٣٠٠	١٣.٣
المجموع / المعدل	١٩٦.٨٨٥.٧٠	١٠٧.٥٨٩.٣٠	٦٣.٨١	٧٨.٩٢٣.٣٠٠	٤٠.٠٨	١٩.٤٥٠.٦٠	٩.٨٧

المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات أعلا اعتماداً على المصادر التالية:

(١) التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٩-٢٠١٠، حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر

الإسلامي، أنقرة، تركيا. للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٠.

(٢) ندوة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، المنعقدة يوم ٢٢ آذار ٢٠١٢ م، بعنوان: "التحديات

والآفاق من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي". جمعية الطلاب

المسلمين بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، للأعوام ٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢.

جدول رقم (٨)  
حصص التجارة الإسلامية المتبادلة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال  
الفترة ١٩٦٩-٢٠١٢

السنة	الصادرات %	الواردات %	إجمالي التجارة البينية % (الصادرات + الواردات) ٢
١٩٦٩	٥.٩	٨.٢	٧.٠٥
١٩٧٥	٦.٢	١٠.٣	٨.٢٥
١٩٨٥	٧.٤	١٣.٤	١٠.٤
١٩٩٠	٨.٦	٨.٢	٨.٤
١٩٩٥	٨.٧	٧.٦	٨.١٥
٢٠٠٠	٩.١	١٢.٤	١٠.٧٥
٢٠٠٥	١١	١٠.٥	١٠.٧٥
٢٠٠٦	١٣.١	١٨.٢	١٥.٦٥
٢٠٠٧	١٣.٧	١٧.٩	١٥.٨
٢٠٠٨	١٤.٠	١٩.٠	١٦.٥
٢٠٠٩	١٥.٨	١٨.٠	١٦.٩
٢٠١٠	١٥.٨	١٩.٦	١٧.٧
٢٠١١	١٥.١	٢٠.٠	١٧.٥٥
٢٠١٢	١٦.٣	١٨.٤	١٧.٣٥
المعدل	١١.٤٧	١٤.٤٥	١٢.٩٤

المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات أعلا اعتماداً على المصادر التالية :

- (١) التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الاعضاء بمنظمه التعاون الإسلامي ، مركز الابحاث الاحصائيه و الاقتصادية والاجتماعيه والتدريب للدول الإسلامية انقرة ٢٠١٢
- (٢) التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٩-٢٠١٠، حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، أنقرة، تركيا. للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٠.
- (٣) ندوة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، المنعقدة يوم ٢٢ أذار ٢٠١٢ م، بعنوان: "التحديات والآفاق من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي". جمعية الطلاب المسلمين بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، للأعوام ٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢.
- (٤) مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية (٢٠٠٧)، السوق الإسلامية المشتركة: التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة، مركز الاحصاء الاقتصادي والبحوث الاجتماعية والتدريب، انقرة، تركيا.



يلاحظ من خلال مطالعة الجداول (٦) و(٧) و (٨) ما يلي:

أولاً: انخفاض حصة الدول الإسلامية من التجارة الخارجية العالمية، حيث أنها لم تتجاوز في معدلها ما نسبته ١٠.٦٨% من إجمالي التجارة العالمية طيلة سنوات المقارنه بدءاً من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠١٢، ويتمثل هذا الانخفاض في انخفاض حصتها من إجمالي الصادرات العالمية والتي لم تتجاوز ١١.٥% ، وكذلك انخفاض حصتها من إجمالي الواردات العالمية والتي لم تتجاوز ٩.٨٧% وكما هو مبين في الجدولين (٦)، (٧) .

ثانياً: في عام ٢٠١٢ وصلت حصة الدول الإسلامية ما نسبته ١٥% من إجمالي التجارة العالمية، حيث بلغت نسبة الصادرات ١٦.٨% والواردات ١٣.٣% من إجمالي التجارة العالمية، في حين أنها لم تتجاوز في معدلها ما نسبته ٧.٤% من إجمالي التجارة العالمية وذلك ما قبل الازمه الماليه والاقتصادية الاخيرة عام ٢٠٠٨ اي خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠٠٨، وبما نسبته ٨% للصادرات ، ٦.٨% للواردات، وهي نسبة متدنيه جداً، هذا ولم تتجاوز في معدلها ما نسبته ١٢.٤% من إجمالي التجارة العالمية فيما بعد الازمه الاقتصادية وذلك خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٢، وبواقع ١٣.٤% للصادرات، و ١١.٤% للواردات.

ثالثاً: بالرغم من الارتفاع الطفيف وخصوصاً في سنوات ما بعد الازمه والذي جاء تماشياً مع التحسن في التجارة العالمية في جميع انحاء العالم، حيث ان الارتفاع في نسبة الصادرات كان بسبب ارتفاع اسعار السلع الاساسيه والاوليه الناتج عن الفيضانات القويه في تايلاند وانقطاع امدادات النفط من ليبيا، والزلازل المدمر في اليابان، بالإضافة الى الاضطرابات والازمات السياسية التي تشهدها الساحه الدولية، فقد فاقت اقتصاديات الدول الناميه، الدول المتقدمه في نسبة النمو، كما ان دول منظمه العالم الإسلامي كمجموعه تتمتع بارتفاع معدلات نمو للصادرات خلال فترة ما بعد الازمه تجاوزت متوسط النمو العالمي والذي وصل الى ١٩.٢% ، بينما تجاوز معدل نمو الصادرات لدول منظمه العالم الإسلامي ما نسبته ٢٨.١% خلال نفس الفترة ، وكذلك بالنسبه للواردات، حيث تجاوزت دول منظمه العالم الإسلامي وخلال نفس الفترة معدل نمو المتوسط العالمي للواردات، والتي وصلت ٢٢.٩% ، بينما سجل معدل نمو المتوسط العالمي للواردات ما نسبته ١٩.٨%، مما ادى الى زيادة حصتها من إجمالي التجارة العالمية، بواقع ١٢.٤% مقارنة مع مستوى ما قبل الازمه والبالغ ٧.٤%، وهي ما زالت نسبة منخفضة قياساً بنسبه سكان العالم الإسلامي والتي تتجاوز ما نسبته ٢٣% من سكان العالم، مما يؤكد

ضعف اهمية التجارة الخارجية في دول العالم الإسلامي مقارنة مع الدول المتقدمة والتي ترتفع حصتها من إجمالي الصادرات والواردات العالمية بحيث تتجاوز ثلثي هذه الصادرات والواردات وحتى انها تتجاوز ٧٠% منها، رغم ان نسبه سكانها لا تتجاوز ما نسبته ٢٠% من سكان العالم

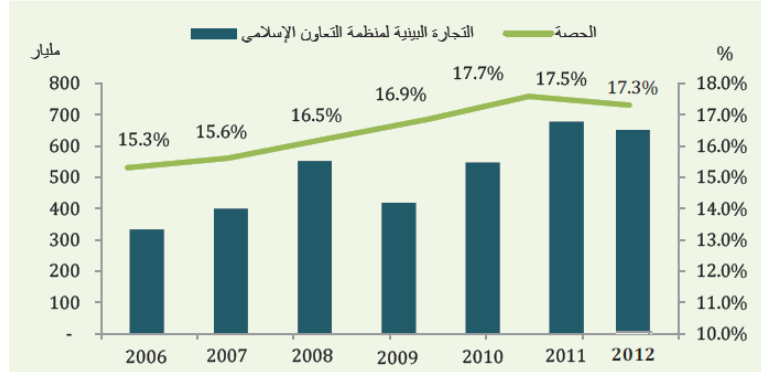
**رابعاً:** يمكن أن يبرز الانخفاض في حصة الدول الإسلامية من التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً إذا تم استثناء صادرات وواردات الوقود، وبالذات الصادرات والواردات النفطية، باعتبار أن جزء مهم من صادرات دول العالم الإسلامي هي صادرات نفطية، لأن معظم الدول المصدرة للنفط هي دول إسلامية، وتعد السعودية والامارات وليبيا والكويت وايران من اهم الدول الإسلامية في تصدير النفط والمحروقات، وكنتيجة لذلك ترتفع حصة صادرات الدول الإسلامية من إجمالي الصادرات العالمية عن حصتها من إجمالي المستوردات العالمية، رغم أن قدراً مهماً من حصة استيرادات دول العالم الإسلامي هي الأخرى مستوردات نفطية، وهو الأمر الذي يؤكد انخفاض حصة دول العالم الإسلامي في التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً.

**خامساً:** لغايه الآن يتطلب من دول منظمه التعاون الإسلامي تحقيق نمو قوي وطويل الاجل في التجارة، وحصه مرتفعه من إجمالي الصادرات العالمية، واقتصاديات اكثر تنافسيه مع مستويات متنوعه وكبيره وتكنولوجيا متطورة، حيث لاتزال بعض دول العالم الإسلامي معرضه بدرجه كبيرة الى الصدمات الخارجية بسبب اعتمادها على بنود الصادرات القليله، والتي تفقر الى التكنولوجيا المتطورة والتقنيه العاليه .

**سادساً:** ان الانخفاض الواضح في التجارة الخارجية لدول منظمه العالم الإسلامي ينعكس على انخفاض التجارة البينييه لهذه الدول، فإن الانخفاض في التجارة البينييه بين دول منظمه العالم الإسلامي كان واضحاً منذ سنه التأسيس لرابطه دول منظمه العالم الإسلامي عام ١٩٦٩، حيث انها لم تتجاوز ما نسبته ٧% من إجمالي التجارة، وبما نسبته ٥.٩% للصادرات، و٨% للواردات ( OIC , ٢٠٠٧ ).

## الشكل رقم ( ٩ )

### التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي من عام ٢٠٠٦ - ٢٠١٢



المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الاعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٢ .

**سابعاً:** انتعاش إجمالي التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي وخصوصاً فيما بعد الازمه، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٢ والتي بلغت ما نسبته ١٧.٣% من إجمالي التجارة وبواقع ١٥.٤% للصادرات و ١٨.٩% للواردات، حيث ان دول منظمة العالم الإسلامي اظهرت تحسناً واضحاً في التجارة العالمية مقارنة مع المتوسط العالمي والذي انعكس بدوره على التجارة البينية لهذه الدول، فمنذ عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٠ استمر ارتفاع حصه التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة، حيث بلغت ما نسبته ١٦.٥% عام ٢٠٠٨، و ١٦.٩% عام ٢٠٠٩، الى ان وصلت الى ١٧.٧% عام ٢٠١٠، مع انخفاض طفيف لعام ٢٠١١ حيث بلغت ١٧.٥%، وكذلك ١٧.٣% عام ٢٠١٢، وهذا الارتفاع كان بالتوافق وتماشياً مع التحسن الذي طرأ على التجارة العالمية في جميع انحاء العالم، حيث انها لم تتجاوز بمعدلها ما نسبته ١١.٥% من إجمالي التجارة خلال فترة ما قبل الازمه، وذلك من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠٠٨، وبما نسبته ١٠.٧% للصادرات و ١٢.٤% للواردات، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة مع فترة ما بعد الازمه والانتعاش في إجمالي التجارة العالمية.

**ثامناً:** بلغت التجارة البينية لدول العالم الإسلامي في معدلها طيله سنوات المقارنه وكما هي مبينه في الجدول رقم ( ٨ ) وخلال الفترة من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠١٢ ما نسبته ١٤.١% من إجمالي التجارة، وهي نسبة متدنيه مقارنة بنسبه عدد سكان دول منظمة العالم الإسلامي وكذلك بالمقارنه مع التجارة البينية للتكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث تتجاوز التجارة البينية بين دول

الاتحاد الاوروبي ما نسبته ٥٢%، كما انها تتجاوز ما نسبته ٦٥% بين دول تكتل امريكا الشمالية ( النافتا ) .

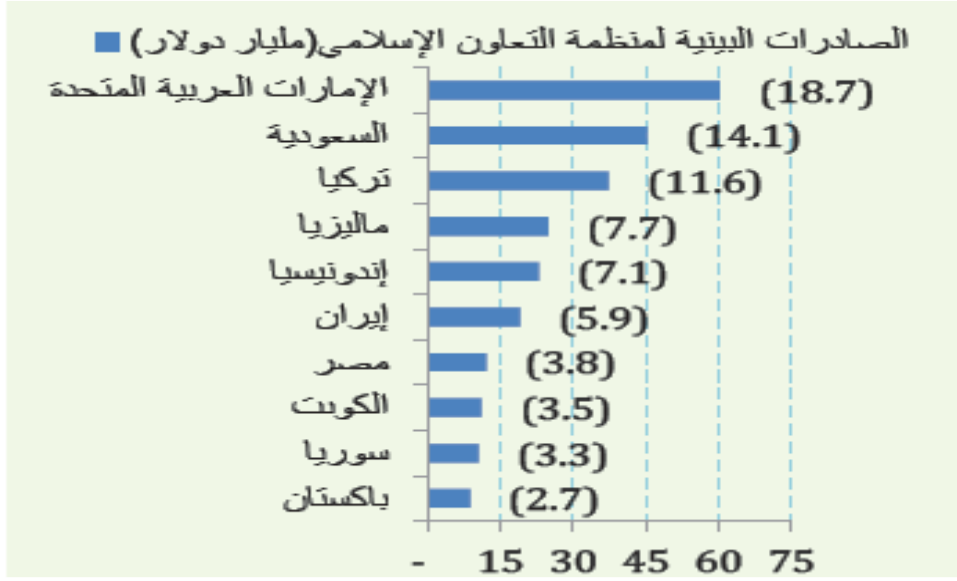
تاسعا: تركز التجارة بين دول العالم الإسلامي بمنتجات محدودة، وبالذات، في مجال الصادرات، حيث تقتصر صادراتها على عدد محدود جداً من السلع، وقد يصل الأمر إلى سلعتين وإلى سلعة واحدة كما هو الحال في صادرات الدول النفطية التي تقتصر الصادرات فيها على ما تصدره من نפט خام، في حين تتنوع وارداتها بدرجة كبيرة، وهو ما يعكس بنية جهازها الإنتاجي، الذي يعتمد على إنتاج وتصدير سلع محدودة، وبالشكل الذي لا يلبي احتياجاتها، ويضطرها إلى الاستيراد الواسع والمتنوع .

عاشرا: إن التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي تعتمد على التجارة بالوقود أساساً، حيث أن معظم التجارة البينية هذه تتصل بتصدير واستيراد النفط والغاز من وإلى الدول هذه، حيث تمثل التجارة البينية للنفط والغاز ٥٠% على الأقل من تجارة هذه الدول البينية، وإن الـ ٥٠% الأخرى من هذه التجارة البينية هي في معظمها منتجات أولية ذات المنشأ الحيواني والنباتي والمنجمي، كالمطاط والزيوت، والفوسفات ومشتقاته، والحيوانات، والقطن، وبعض المنتجات من الملابس والنسيج. وهو الأمر الذي يربط بين ضعف التجارة البينية وتركيبها بضعف درجة تطور اقتصادات هذه الدول بحكم اعتمادها على الإنتاج الأولي، وضعف تطور الصناعة التحويلية فيها.

أحدى عشر: أن نسبة التجارة البينية بين الدول العربية والتي تمثل جزءاً مهماً من العالم الإسلامي وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي عام ٢٠٠٥ لا تتجاوز ١٠% من اجمالي تجارتها الخارجية، الأمر الذي يؤكد ضعف التجارة البينية لدول العالم الإسلامي، وارتباطاً بضعف العلاقات الاقتصادية فيما بينها .

## الشكل رقم ( ١٠ )

الدول الإسلامية العشرة الاوائل من حيث الصادرات البينية % من الاجمالي



المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الاعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٢ .

ثاني عشر: تتركز التجارة البينية لدول العالم الإسلامي بمجموعة محددة جداً من دول العالم الإسلامي وبحدود ١٠ دول وكما هو مبين في الشكل رقم ( ١٠ )، والتي تشكل مساهمتها في الصادرات بحدود ٧٨.٣% وأكثر، وتشكل مساهمتها في الواردات كذلك هذه النسبة تقريباً، حيث تصدرها الإمارات العربية المتحدة والتي بلغت صادراتها البينية ٦٠.٤ مليار دولار وبما نسبته ١٨.٧% من اجمالي الصادرات البينية، تليها المملكة العربية السعودية، تركيا، ماليزيا، اندونيسيا، ايران، مصر، الكويت، سوريا، واخيراً باكستان والتي تساهم بما يقارب ١١.٥ مليار دولار في صادراتها البينية وبما نسبته ٢.٧% من اجمالي الصادرات البينية للدول الإسلامية، كما تشكل مساهمة الدول الإسلامية الخمسة الاولى في الصادرات بحدود ٥٩.٢% من اجمالي الصادرات البينية لدول منظمة العالم الإسلامي. وتشكل مساهمتها في الواردات إضافة إلى باكستان كذلك بحدود هذه النسبة، وهو الأمر الذي يؤكد مرة أخرى ضعف التجارة البينية لدول العالم الإسلامي، بحيث إن ما هو موجود منها يكاد يكون مقتصراً في معظمه على عدد قليل جداً من هذه الدول، ولا تمتد لتشمل معظم دول العالم الإسلامي الأخرى.

## ٢ - معوقات وأسباب ضعف التجارة البينية لدول العالم الإسلامي

المهم في هذا المجال لا يتم من خلال إظهار ضعف التجارة البينية لدول العالم الإسلامي، إذ إن هذا الضعف واضح وبارز، حيث تتشابه اقتصاديات هذه الدول وتتقارب مستويات التنمية في معظمها بالإضافة إلى ما تعانيه من مشاكل اقتصادية كالتضخم ومزید من المديونية وعجز

ميزان المدفوعات وتخلف الهياكل الإنتاجية والتبعية الاقتصادية والتكنولوجية. الأمر الذي ترتب عليه ضعف التجارة البينية. كما أن إقامة منطقة للتجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة وإنشاء اتحاد نقدي تخضع جميعها لمحددات اقتصادية تساعد على إنجازها وتميئتها ويمكن القول بان تلك المحددات تواجه مشاكل في كافة الدول الإسلامية، وإنما من خلال التركيز على الأسباب الحقيقية لهذا الضعف، بغية التوجه نحو العمل على تجاوزها من أجل زيادة الروابط والعلاقات بين اقتصادات دول العالم الإسلامي، ومنها التجارة البينية، ومن بين أهم هذه الأسباب ما يلي:

أولاً: تماثل اقتصادات دول منظمه العالم الإسلامي والتي ترتبط بالسمات الأساسية المشتركة التي تعاني منها هذه الاقتصادات والتي تتصل بحالة التخلف التي تعاني منها، والتي تتمثل بضعف تطور النشاطات الاقتصادية، وبالذات الإنتاجية، حيث تتصف الهياكل الإنتاجية للدول الإسلامية عموماً بنوع من عدم التوازن، كما تتصف بالتشابه والتماثل إلى حد كبير حيث تركز على الزراعة وعموم النشاط الأولي المتنافس وعلى رأسه استخراج النفط وبعض المعادن، إلى جانب سلع صناعية بسيطة متماثلة مثل المنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية وضعف درجة تنوعها، والحجوم الصغيرة للمشروعات التي تؤدي من خلالها هذه النشاطات، وهو الأمر الذي لا يتيح معه إمكانية حصول ترابط وتشابك بين المشروعات والفروع والقطاعات في الاقتصادات هذه، إذ أنها في الغالب تنتج في معظمها سلع ومنتجات أولية تقوم بتصديرها إلى الخارج، وبالذات إلى الدول المتقدمة نتيجة عجزها عن تحويل منتجاتها الأولية هذه إلى منتجات أخرى بسبب ضعف تطور الصناعة التحويلية فيها، وارتباطاً بتخلفها، واعتمادها على استيراد ما يلبي احتياجاتها الاستثمارية و الإنتاجية والاستهلاكية على الخارج وبالذات على الدول المتقدمة نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية هذه الاحتياجات، وهو الأمر الذي يقود بالضرورة إلى ضعف الاعتماد في التصدير وفي الاستيراد على بعضها البعض، وينجم عنه بالنتيجة ضعف التجارة البينية التي تتحقق فيما بينها ( يسري ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٥ - ١٦ ).

ثانياً: قلة المشاريع المشتركة بين الدول الإسلامية والتي تعتبر بأنها مدخل سهل للتكامل الاقتصادي، مما يعزز فرص التجارة البينية ويعمل على تميئتها بين الدول الأعضاء ويعمق روح التكامل ومن المتوقع لمثل هذه المشاريع أن تساهم في التركيز السلعي لكل دولة حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، مما يساعد الدول في اكتشاف والاستفادة من الفرص الغير مستغلة ويخلق

التنمية في هذه الدول كما أن أسلوب المشاريع المشتركة يوجد حلقات اتصال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويخلق علاقات تساهم في التلاحم والتداخل بين اقتصاديات الدول ويساهم في رفع نسبة التجارة البينية فيما بينها. ويمكن قيام وانشاء المشاريع المشتركة من خلال مجموعة دول متجاورة أو كافة الدول الإسلامية ولكن من المفيد أن يكون هناك عدالة في التوزيع لخلق الحماس الكافي لهذه المرحلة من التكامل القطاعي بمشاريع مشتركة تمهد لتكامل أشمل بين الدول الإسلامية (فاضل ، ٢٠١١ ، ص ٥٠) .

ثالثاً: التبعية الاقتصادية المتمثلة بارتباط اقتصادات دول العالم الإسلامي منفردة مع العالم الخارجي، حيث تكاملت اقتصادات هذه الدول مع العالم الخارجي تاريخياً، وبالذات مع الدول الرأسمالية المتقدمة، والذي اطلق عليها "دول المركز" وهي الدول الغربية الكبرى، وأصبحت دول العالم الإسلامي بحكم تبعيتها المباشرة ابتداءً وغير المباشرة لاحقاً، وخضوعها لسيطرة الدول المتقدمة، والتي جعلتها تعتمد بالضرورة على الدول المتقدمة في تصريف إنتاجها الذي هو أولي في معظمه، والذي تمثله منتجات الصناعة الاستخراجية وبعض المنتجات الزراعية، وذلك بحكم ضعف قدرتها على تحويل هذه المنتجات الأولية إلى منتجات أخرى بسبب ضعف حركة التصنيع فيها، وحاجتها لليد العاملة الأجنبية، ونجد أن معظمها دول منتجة ومصدرة للمواد الخام ومستورده لمعظم احتياجاتها من العالم الخارجي وينعكس ذلك بوضوح في نسبة التجارة البينية بين الدول الإسلامية من حجم تجارتها الخارجية حيث لا تتجاوز ١٤%، مما يوضح ان علاقاتها الاقتصادية أضعف بكثير من علاقاتها المقابلة مع العالم الخارجي، كما أنها أصبحت في ظل تبعيتها للدول المتقدمة وغياب التخطيط الاستراتيجي لاستغلال ثرواتها وعلى رأسها ثروة رأس المال البشري والذي يعادل تقريباً ربع سكان العالم تعتمد على استيراد ما يلبي معظم احتياجاتها من السلع الاستثمارية والسلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية من الخارج، وبالذات من الدول المتقدمة، وكنتيجة لضعف قدراتها الإنتاجية على تلبية هذه الاحتياجات اعتماداً على إنتاجها المحلي، وهو الأمر الذي ينجم عنه وبالضرورة زيادة اعتماد الدول الإسلامية في معظم تجارتها على الدول المتقدمة تصديراً واستيراداً، وهو ما يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي ( العبدلي، ٢٠١٠، ص ١٤) .

رابعاً: إن دول منظمة العالم الإسلامي من خلال سعيها لتحقيق تكاملها وصولاً إلى تمتيتها وتطورها اتجهت إلى الاعتماد على الوسائل والأساليب التي لا تتناسب وتتماشى وطبيعة اقتصادات هذه الدول ودرجة تطورها، واحتياجاتها، إذ إن التوجه في هذا الجانب يركز أساساً على تحقيق التكامل في مجال التبادل التجاري عن طريق تحرير التجارة، والذي لا تتاح الإمكانيات التي تؤدي إلى نجاحه بسبب ضعف درجة تطور القدرات الإنتاجية في اقتصادات دول العالم الإسلامي، وضعف درجة تنوع هذه القدرات التي لا تحقق توسيع وتنمية المبادلات التجارية بين اقتصادات هذه الدول، وذلك لعدم وجود إنتاج متاح لدى هذه الدول حتى تتم مبادلتها فيما بينها، وهي في توجهها هذا حاولت أن تتبع خطى تجارب الدول المتقدمة في هذا المضمار وتقلدها، وهي دول لديها طاقات إنتاجية متنوعة واسعة، ولديها قدرات كبيرة على إيجاد مثل هذه الطاقات عند حاجتها لها، وبالشكل الذي يجعلها تركز على حاجتها لتصريف الإنتاج الذي تتيحه طاقاتها الإنتاجية وبما يؤدي إلى توسيعها ونحوه، واعتماداً على تكاملها المؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية وتحرير التجارة. ولذلك فإن دول العالم الإسلامي هي بأمر الحاجة إلى التكامل ومن خلال الاستثمار الإنتاجي ورفع الكفاءة الإنتاجية وعن طريق المشروعات المشتركة، وتطوير المستوى اللوجستي (بنية تحتية، نقل)، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وزيادة المقدر على المنافسة الدولية، حتى يقود هذا التكامل إلى تطوير التجارة البينية التي تستند إلى تطوير القدرات الإنتاجية، وزيادة الإنتاجية الذي يمكن المتاجرة به بين دول العالم الإسلامي، وبما يحقق تطويراً لتجارها البينية (الدغامين ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٠٣-٤٠٤).

خامساً: ضعف الاعتماد على التجارة الإلكترونية بين دول العالم الإسلامي، حيث أنها تساهم وتساعد في تسهيل المبادلات التجارية الدولية، كما تحتل التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي أهمية كبيرة، لأن الكثير من الخدمات التي تتم على هذا المستوى أصبح من الميسور للغاية أن تتم من خلال التجارة الإلكترونية. لقد تيسرت التجارة عبر الدول الكبرى بصورة كبيرة وذلك بفضل توافر وسائل متعددة أمام التجارة الإلكترونية لاسيما أجهزة الإرسال الإلكتروني والانترنت وغيرها.

سادساً: هناك عوامل خارجية ناشئة عن خليط من العناصر الأجنبية المضادة للتعاون والتكامل الإسلامي وهذه تجري في سياق فرض السيطرة والهيمنة على الاقتصاديات الإسلامية ومحاربتها



لتبقى مشدودة برباط الانصياع للضغوط الخارجية ذات المصالح في العالم الإسلامي وهذه الحقيقة ليست جديدة ولا هي خافية فالقوى الأجنبية كانت وما زالت مستمرة في كيدها لتمزيق الكيان الإسلامي الاقتصادي، وهذا أمر واضح في تاريخنا المعاصر من خلال التدخلات في المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية و حتى الأعمال الخيرية الإسلامية ونعتها بنعوت إرهابية والأهم في هذا الأمر هو تفريط وتهاون من الجانب الإسلامي مما يسمح للتدخلات الأجنبية أن تزيد من كيدها ولا سيما ان بعض الدول تعاني من رواسب التبعية التي كان قد فرضها الاستعمار ومن سلبياتها أنها تشجع البلدان الإسلامية على الاستمرار في إنتاج المواد الخام بالإضافة إلى تشجيع السوق الخارجية والاتجار معها فضلا عن الاسواق المحليه والوطني، مما يؤدي الى ضعف التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي، والتحكم في ثمن المحصول الأساسي لكل دولة من العالم الإسلامي ( فاضل، ٢٠١١، ص ٤٣-٤٤ ) .

سابعاً: ان بعض الدول الإسلامية تجتمع بحدود مشتركة لم يتم ترسيمها مما يهيئ الفرص لظهور مشاكل ونزاعات حدودية بين الدول من وقت لآخر، والحقيقة أن المشاكل الحدودية ليست جديدة ولا هي الوحيدة بين الدول الإسلامية، حيث أن مسألة الحدود كانت خلف معظم التدخلات العسكرية بين الدول خصوصاً في منطقة الخليج (الحرب العراقية الإيرانية، العراقية الكويتية ) كما أن هناك بعض الحدود المختلف عليها وعدم ظهورها بشكل علني او تدخل عسكري بين الدول لا يعني عدم تواجدها. وليست المشاكل الحدودية هي المعوق فقط ذو الطبيعة بالدول الإسلامية حيث لا يمكن أن نغفل الاختلافات في العلاقات التجارية والسياسية لهذه الدول إضافة إلى سياساتها الاقتصادية والقيود المتبعة على المعاملات ( الماليه، المصرفيه، التجاريه ) والحواجز الجمركيه والغير جمركيه، وصعوبه الاجراءات في ادارة الشؤون التجاريه على الصعيد المصرفي والجمركي، إضافة الى صعوبات تأشيرات الدخول لبعض الدول مما يتوقع أن ينعكس سلباً على التجارة البينية بين هذه الدول ويكون سبباً في انخفاضها، ويعمق أجواء الخلاف بين صانعي القرار الاقتصادي والسياسي معاً.

ثامناً: ضعف الإرادة السياسية الذي يستند إلى ضعف الالتزام العقدي والإيماني، وسيادة فكرة القوميه بحسب مفهومها الغربي، وطغيان مسأله السيادة الوطني والإقليمية على فكرة الوحدة الإسلامية، الذي يمكن أن يدفع إلى دعم التعاون والتبادل بين اقتصاديات دول العالم الإسلامي، وبالشكل الذي يؤدي إلى بروز الاختلافات والصراعات الثانوية، والتي تحل محل الصراع الأساسي المتمثل بصراع العالم الإسلامي ضد التحديات في توجهه من أجل تجاوز مشكلة تخلفه،

والقضاء على ما تعانيه معظم دوله من فقر، خاصة إذا تم الأخذ في عين الاعتبار أن ٦٧% من سكان دول العالم الإسلامي ينتمون إلى الدول الفقيرة جداً (الدول الأكثر فقراً)، والتي يقل دخل الفرد فيها عن (٥٠٠) دولار سنوياً، وهو الأمر الذي يقتضي منها ضرورة التوجه نحو تكاملها وتطوير مجال الاستثمار الإنتاجي من أجل زيادة وتنمية التجارة البينية بإلاظافه الى تحقيق تنميتها لتجاوز تخلفها وفقرها (الداودي، "د.ت"، ص ٩٤٣-٩٤٥).

### ٣- وسائل علاج معوقات واسباب ضعف التجارة البينية لدول العالم الإسلامي

بداية" يجب على الدول الإسلامية ان تلاحظ وتستشعر طبيعة مسار العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، فمن الواضح الآن أنها تسير على النحو الذي يمكن التكتلات الاقتصادية والاحتكارات الدولية من أن تسيطر وتهيمن على الأسواق الدولية، وأحياناً يمكن لها من تهميش وسحق الأسواق الناشئة في الدول النامية. وبالتالي فإنه أجدى بالدول الإسلامية أن تنتبه لهذه الحقيقة وتقوم بإنشاء كتل اقتصادي إسلامي على غرار ما هو موجود في دول أخرى، يمكن الدول الإسلامية إمكانية الصمود أمام المنافسة الدولية القوية.

تعرضت النقطة الثانية السابقه للمعوقات التي تقف وراء عدم نمو وضعف التجارة البينية للدول الإسلامية، حيث أن هذه المعوقات ترجع لعوامل: اقتصادية، وتنظيمية، واداريه، وتشريعية وسياسية. لذلك ينبغي أن يكون العلاج على نفس المستوى .

وبالرغم من وجود هذه الاسباب والمعوقات أمام انسياب التجارة البنية بين الدول الإسلامية فما زال الأمل معقوداً على وضع كثير من الإجراءات والنظم لمعالجة هذه المعوقات والاسباب، ولكن بدايه ينبغي على الدول الإسلامية ادراك خطورة ما تفرضه العولمة على الدول النامية، حيث أن التكتلات الاقتصادية أصبحت سمة مميزة للاقتصاد الدولي وبالتالي على الدول الإسلامية أن تنتبه لهذه الحقيقة وإلا سيكون لهذه التكتلات الاقتصادية العالمية آثارها الضارة على الدول الإسلامية .

ونوضح فيما يلي اهم السياسات والإجراءات التي يمكن الاعتماد عليها لعلاج معوقات واسباب ضعف التجارة البينية للدول الإسلامية ( عبد الواحد، ٢٠١٠ ، ص ٢٣٦-٢٤٠ ) .

أولاً: "ضرورة إعادة هيكلة صادرات الدول الإسلامية على نحو يجعلها تفي بحاجات الدول الإسلامية وبصورة تتناسب مع معايير التنافسية الدولية من حيث فترة الاستخدام والجودة

والمنافسة السعريه. ويتطلب هذا بالطبع إعادة النظر في برامج تأهيل العنصر البشري ورفع كفاءة الأيدي العاملة وتحفيز العاملين المهرة والفنيين، فضلا عن الاهتمام بالمستويات التكنولوجية السائدة على مستوى الدول الإسلامية. فينبغي تنميته وترقية هذه المقومات على نحو يضاها ما هو سائد في الدول المتقدمه وفي الصناعات الحديثة.

ثانياً: ضرورة إقامة المشاريع المشتركة بين الدول الإسلامية والتي تساهم في التركيز السلعي لكل دولة حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، مما يساعد الدول في اكتشاف والاستفادة من الفرص الغير مستغلة ويخلق التنمية في هذه الدول كما أن أسلوب المشاريع المشتركة يوجد حلقات اتصال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويخلق علاقات تساهم في التلاحم والتداخل بين اقتصاديات الدول ويساهم في رفع نسبة التجارة البينية فيما بينها.

ثالثاً: ضرورة وجود سياسات صناعية تكاملية على مستوى الدول الإسلامية مما يجعل قطاع التصدير في أي دولة إسلامية من شأنه أن ينشط القطاعات الإنتاجية المرتبطة به في أية دولة إسلامية أخرى، لا أن تعمل قطاعات التصدير بصورة منفردة ومنعزلة عن بعضها البعض سواء على مستوى الدولة الواحدة أم على مستوى الدول الإسلامية كتكتل واحد.

رابعاً: ضرورة أن تبدأ الدول الإسلامية بإقامة منطقة تجارة حرة أو أن تبدأ بالفعل بإنشاء اتحاد جمركي بين الدول الإسلامية. وفي مرحلة تالية لذلك يمكن القيام بخطوة أكثر تقدماً في هذا المجال وذلك بإقامة سوق إسلامية مشتركة تزال فيها كل القيود على انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة بين الدول الإسلامية. وعندما تعي الدول الإسلامية الثمار الإيجابية لكل ذلك يمكن الوصول إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي بين الدول الإسلامية والذي يتضمن بدوره اتحاداً نقدياً بين الدولة الإسلامية وما يفترضه من وجود عملة إسلامية موحدة على غرار ما هو مطبق في دول الاتحاد الأوروبي وأخرى بالدول الإسلامية أن تتخذ خطوات إيجابية في سبيل تحقيق الأهداف السابقة لاسيما أنها تمتلك كل مقومات تحقيق الوحدة النقدية والاقتصادية وبما يساهم في تنميته التجارة البينية فيما بينها.

**خامسا:** ضرورة إيجاد مؤسسات وآليات قادرة على إدارة التجارة البينية بين الدول الإسلامية على غرار ما هو موجود في دول الاتحاد الأوروبي، ويمكن الاستفادة في هذا المجال بالوسائل المتنوعة والحديثة على نحو يساعد على تنميته وانسياب وازدهار التجارة البينية للدول الإسلامية.

**سادسا:** ضرورة الاستفادة من أدوات التجارة الإلكترونية بين الدول الإسلامية، حيث يرجع الفضل في تسهيل المبادلات التجارية الدولية في السنوات الأخيرة إلى تطور أدوات الاتصال الإلكترونية بصورة كبيرة، وتحللت التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي أهمية واسعة، لقد أصبح مؤكداً أن هناك فوائد محققة من استخدام أساليب وأدوات التجارة الإلكترونية، مما سوف يسهل التجارة الدولية بصورة كبيرة، وتساعد على نموها وازدهارها، فالتليفون والفاكس يساهمان بصورة كبيرة في إتمام المبادلات التجارية بين أطراف تجارية تقيم في دول عديدة ويساهم الانترنت أيضا في تسهيل العمليات التجارية وذلك من خلال تقديم خدمة الاتصال السريع للغاية وبنفقات قليلة أيضا، كذلك هناك بعض المنتجات التي يمكن أن تسلم بالطريق الإلكتروني، مما يؤدي كسب المزيد من الوقت واقتصاد الكثير من نفقات الشحن، وفي المجال المالي فإن المؤسسات المالية متفائلة للغاية بخصوص هذه الثروة الدولية في مجال الخدمات المالية عن طريق الانترنت .

وعلى مستوى الدول الإسلامية ينبغي تعظيم الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التجارة الإلكترونية لتنمية وازدهار التجارة البينية للدول الإسلامية وذلك عن طريق الاستفادة منها في التعريف بأنواع السلع التي تنتج في الدول الإسلامية وخصائصها وأسعارها وكذلك يمكن الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التجارة الإلكترونية لإتمام كافة الصفقات التي تتم بين الدول الإسلامية بالطرق الإلكترونية الحديثة.

**سابعا:** ضرورة توفير المعلومات الكافية عن التجارة البينية للدول الإسلامية، فمسايرة ومواكبه الإتجاه العالمي السائد في التجارة الدولية من ضرورة توفير المعلومات الكافية عن مسار التجارة الدولية وطبيعة اتجاهاتها، فإنه ينبغي أن تتوفر هذه الخدمة بشكل مقبول على مستوى الدول الإسلامية وذلك عن طريق السفارات ومكاتب التمثيل التجاري وغيرها من الوسائل التي توفر المعلومات الكافية عن التجارة الدولية، وقد يساهم ويساعد في ذلك الثورة الهائلة في عالم الاتصالات وشبكات الانترنت، كما ان المعلومات تنتقل بشكل ادق أسرع .

ثامناً: ضرورة التنسيق على مستوى الدول الإسلامية في مجال السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك السياسات الجمركية، على النحو الذي يدعم انسياب التجارة البينية بين الدول الإسلامية:

### المطلب الثالث: مبررات التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي

هناك العديد من المبررات والاسباب لحصول التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي وبما يؤدي لزيادة حجم التجارة البينية للدول الإسلامية، حيث يستمد التكامل الاقتصادي الإسلامي مشروعيته من عناصر كثيرة، أهمها: أن الدين الإسلامي دعا المسلمين إلى التعاون والوحدة والإخاء في مختلف جوانب الحياة، ومنها النشاط الاقتصادي، حيث دعا الإسلام إلى حرية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية وإلغاء الرسوم الجمركية، روى أحمد وأبو داود والحاكم عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (لا يدخل الجنة صاحب مكس)، والمكس دراهم كانت تؤخذ من التجار إذا مروا، وكانوا يقدرونها على الأحمال أو الرؤوس ونحو ذلك (القرطبي، ص ٢٦٥).

ومنع فرض الرسوم على المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية له ما يبرره، فهذا المال هو لمسلم ويخضع لالتزام مالي هو الزكاة، فإذا فرضت رسوم جمركية فإن هذا يعني تكرار فرض الالتزام المالي الزكاة والرسم الجمركي معاً.

وهكذا يصبح تشريع حرية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية متعلقاً بالتكامل الاقتصادي الإسلامي عندما ينطلق من أن الدول الإسلامية تعدامة واحدة وبلداً واحداً فلا تُفرض رسوم عند عبور الحدود بينها، وهي من وجهة نظر الإسلام حدود غير شرعية بل هي من صنع البشر. ولا شك أن الدول الإسلامية تعاني الكثير من المشاكل والصعوبات الاقتصادية، كما في باقي الدول النامية، لذلك فهي بحاجة ماسة لإقامة كتل اقتصادية عالمي فيما بينها، ومن ثم تكتسب الدعوة للكتل الاقتصادي بين دول وشعوب العالم الإسلامي أهمية بالغة في الوقت الراهن، وذلك للدواعي والمبررات التالية:

### أولاً: المبررات الاقتصادية:

تتجسد بشكل واضح في انخفاض مستوى المعيشة لمعظم سكان دول العالم الإسلامي وفي ظل ظروف التخلف في مستوى التقنيه واساليب الإنتاج وضعف القاعدة الإنتاجية في العالم الإسلامي والاعتماد الواسع في إقامتها وتشغيلها وتوسيعها على الخارج، وفي حلقات حاسمة

وأساسية في ذلك حيث تعتمد معظم مشروعات الاستثمار الإنتاجي في العالم الإسلامي على مستلزمات ومعدات مستوردة، وخاصة ما يتصل منها بالآلات والمكائن والخبرات الفنية، كما أنها تعتمد في تشغيلها في حالات ليست بالقليلة على مستلزمات مستوردة سواء كانت أولية أو نصف مصنعة، إضافة إلى اعتماد العديد منها في تصريف إنتاجها على الخارج، كما أن ما هو قائم من طاقات إنتاجية يعتمد على عدد محدود من المواد الأولية والمواد الخام للتصدير، يتسم بالحجوم الصغيرة غير الاقتصادية والتي تنتج في الغالب بكلف عالية ولذلك فهي غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية حتى مع ظروف الحماية التي توفر لها، وهذا كله يحد من إمكانات النمو الاقتصادي ويؤدي إلى التبعية، وهو ما يفرض بالتالي الحاجة الماسة للتكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها والذي يستند أساساً إلى التكامل الاقتصادي الإسلامي لزيادة الإنتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع بإقتصاديات كبيرة ورفع مستوى معيشه الفرد في العالم الإسلامي ( ابو ستيت، ٢٠٠٧، ص ١١٤ ) .

### ثانياً: المبررات السياسية والعسكرية:

بالإضافة إلى المبررات الاقتصادية نجد ان المبررات السياسية والعسكرية لها وزن هام كدافع لقيام هذه التكتلات الإقليمية والدولية وتشكيلها، حيث تتجسد رغبة الدول في تجميع قواها ليكون لها وزنها وثقلها في تسيير الأحداث العالمية وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال التجربة الأوروبية، وهو ما ينطبق على واقع الامه العربية والإسلامية باعتبار الامه العربية جزءاً لا يتجزأ من الامه الإسلامية فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها وتطورها إذا بقيت منفردة ولا أن تؤثر على سير الأحداث في العالم بما في ذلك ضمانات رفاهية شعوبها الأوروبية نفسها، وبالتالي اتجه التفكير إلى أهمية الوحدة كسلاح لإعادة السلام وإغلاق باب الصراعات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالمياً. ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي كحافز يدفع الأقطار المختلفة إلى تكوين تكتلات إقليمية ودولية فيما بينها كوسيلة لدعم استقلالها السياسي ولزيادة قواها التفاوضية وعلى كفه الاصعدة وفي مختلف المجالات ودعمها لأن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجالات المعاملات وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية ينتج عنه ضعف في مواجهه ومقاومة آثار التقلبات العالمية السياسية والاقتصادية معا" .

كما إن ظروف التجزئة التي فرضت على الدول الإسلامية حالة من التمزق والضعف السياسي والعسكري لا تحسد عليه، بحيث أن كياناً مثل الكيان الصهيوني تم زرعه في قلب الوطن العربي والذي يعد الجزء الأكبر من العالم الإسلامي وأصبح بؤرة للتهديد ضد أقطار هذا الوطن وتشريد المواطنين العرب في فلسطين من أرضهم واحتلال أرض أقطار عربية أخرى وإثارة حروب ومشاكل متكررة للأمة الإسلامية أينما كانوا بدون أن تمتلك هذه الأمة نتيجة تمزقها وضعفها السياسي والعسكري القوة اللازمة لردع هذا الكيان والوقوف بفعالية أمام تحدياته المتكررة، ناهيك عن الأخطار والتحديات الأخرى التي تواجهها من جهات متباينة تجمعها الأطماع والنوايا الشريرة وتوحدها دوافع إعاقة الأمة عن تحقيق تطورها وقوتها ونهضتها الحضارية حتى تبقى عرضة للاستغلال والابتزاز من قبل القوى والدوائر الإمبريالية والجهات الأخرى المرتبطة بها، ولذلك فإن الأمة الإسلامية وهي تواجه مصيرها وقدرها المحتوم في بناء نهضتها وحضارتها الشاملة لا سبيل لها إلا التكامل على كافة المستويات لمواجهة التحديات الواسعة والخطيرة التي تجابهها ( الوافي ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣ ) .

### ثالثاً: المبررات العقيدية (الإيمانية):

إن المبررات الاقتصادية والسياسية رغم قوتها في تحقيق تكامل وتكتل دول عديدة كما هو الحال في الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية وحتى العديد من الدول المتكاملة في القارات الثلاث، لا سيما (آسيا، أوروبا، أمريكا الشمالية)، إلا أن الدول الإسلامية تمتلك دوافعاً ومبررات أعمق وأهم في سعيها من أجل التكامل والتكتل والوحدة وتمثل في الرابطة الدينية التي توحد دول العالم الإسلامي والتي تتضمن الانتماء إلى أمة واحدة وحسب قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، {آل عمران: ١١٠} وباعتبار أن المسلمين إخوة ضمن الأمة يشترك أبناؤها برابطة الدم واللغة (لغة القرآن) والدين والرقعة الجغرافية والتاريخ والمصير المشترك وما إلى ذلك من روابط قلما تجد مثيلاً لها بين الأقطار الأخرى المتكاملة والمتكتلة، ولذا فإن العامل الديني يفرض على الأمة الإسلامية ضرورة التكامل والتكتل وصولاً إلى وحدة الأمة لتأكيد وجودها وبناء حاضرها ومستقبلها، وتحقيق التنمية فيها، خاصة وأن التنمية الاقتصادية في الإسلام هي تنمية متكاملة بمعنى الشمول والتوازن ( الدغامين، ٢٠٠٨ ، ص ٤٠٥ ) .

## رابعاً: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

ان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الإسلامية يعد مطلباً أساسياً وضرورياً كي تتمكن من استعادة مكانتها وترقية شعوبها، ولم يعد ذلك متيسراً ولا بالأمر السهل في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، أو بالاعتماد على الخارج، فالدول الإسلامية يجب عليها أن تنظر إلى مصالحها في إطار منظومة تعاونية وتكاملية، وتعد الوحدة الاقتصادية في جميع صورها خطوات فاعلة للوصول إلى وحدة حقيقية للأمة الإسلامية، وتقوية أواصر الأخوة والتعاون بين دولها وشعوبها، وتحقيق تقدمها ورفاهيتها، حيث تمتلك الدول الإسلامية من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية ما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما لو كانت مجتمعه في تكتل اقتصادي إسلامي .

## خامساً: التكيف مع العولمة الاقتصادية:

ان من المبررات المهمة والضرورية أيضاً هو التكيف مع عولمة الاقتصاد، حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية متغيراً ومظهراً من مظاهر العولمة الاقتصادية، لذا يجب التكيف والاستجابة لتحدياتها التجارية، والإنتاجية، والتقنية، فإن التقدم التقني والتطور التكنولوجي في ظل هذه العولمة، قد أدى إلى الزيادة في الإنتاجية كما ونوعاً، مما ضاعف من حدة المنافسة الدولية في تسويق هذه المنتجات، ولا تستطيع دول العالم الإسلامي منفردة باعتبارها دولاً نامية تنمية صادراتها بغير التعاون فيما بينها، وإقامة سوق مشتركة ومناطق تجارة حرة وتجمعات إقليمية، والانتظام في تكتل اقتصادي كبير يضم كافة الدول الإسلامية، ومما يعزز أيضاً من مركزها التفاوضي والتنافسي في علاقاتها الاقتصادية الدولية ( حشاد، ٢٠٠٦ ، ص ٥٣ ) .

## المطلب الرابع: منافع التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية:

ان التكامل الاقتصادي الإسلامي يؤدي إلى توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول الإسلامية التي دخلت في برنامج التكامل، كما أن ذلك سبيل إلى تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في كل دولة منها، مما ينتج عنه رفع الكفاءة الإنتاجية، واتساع نطاق الأسواق وتنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية، ويمكن إيجاز أبرز منافع التكامل الاقتصادي في النقاط التالية ( بخيت وآخرون، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠-٢٢ ) :

(١) اتساع نطاق السوق: مما ينتج عنه زيادة القوة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى وفورات الإنتاج الداخلية والخارجية أو ما يسمى اقتصاديات الحجم



الكبير، وذلك لأن من اصعب المشكلات التي تواجه التوسع في الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية هي ضيق السوق، ولذا فإن اتساع السوق واندماج الأسواق المحليه والوطنية يؤدي إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة وفق المزايا النسبية الحقيقية، وهذا يترتب عليه أو ينتج عنه رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة المقدرة على المنافسة الدولية.

(٢) ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة مستوى التشغيل و الإنتاج، حيث أن التكامل الاقتصادي سينعكس إيجابياً على التوقعات المستقبلية لمتخذي القرارات الاقتصادية والاستثمارية، فاتساع الأسواق يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بتصرف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وزيادة الدخل، وكذلك زيادة الطلب الكلي، وزيادة التوظيف، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى الأثر غير المباشر على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول الإسلامية، مما يترتب عليه ارتفاع إضافي في مستوى الاستثمار والتشغيل، وكذلك نقل الأساليب والتقنية الحديثة.

(٣) تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الدول المتكاملة، ذلك أن التكامل الاقتصادي يهدف إلى إزالة جميع القيود المعوقة لحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول المشاركة في التكامل، وينتج عن ذلك أيضاً الاستفادة الجماعية المثلى من تنوع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، مما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية.

(٤) المساهمة في تنويع سلة الإنتاج والصادرات السلعية والخدمية في إطار التنسيق بين الدول المشاركة في برنامج التكامل.

(٥) زيادة التجارة البينية بفعل الترتيبات والاجراءات التكاملية بين الدول المشاركة في التكامل الاقتصادي، مما يؤدي إلى ( الدغامين ، ٢٠٠٨ ، ص٤٠٤ ) :

- أ. انخفاض الاعتماد على الدول الأخرى خارج التكتل في التجارة الخارجية، مما يعني انخفاض درجة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، ومن ثم انخفاض مخاطر ومخاوف التقلبات والتذبذبات في أسعار الصادرات والواردات.
- ب. التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات كجبهة إسلامية واحدة، أو كقوة وكتلة اقتصادية واحدة، وليس كدول منفردة وهامشية ضعيفة.

- ج. المشاركة من قبل الدول الإسلامية المتكاملة في صنع واتخاذ القرارات داخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، خلافاً لوضعها الحالي الذي لا يعدو كونها متلقياً ومنفذاً للسياسات التي تفرضها وتمليها هذه المؤسسات، وذلك رغم عدم مراعاة هذه السياسات في كثير من الأحيان للأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدول الإسلامية.
- د. التعامل الاختياري والايجابي مع العولمة الاقتصادية بما يخدم أهداف وتوجهات ومصالح الدول الإسلامية المشاركة في برنامج التكامل الاقتصادي، ومقاومة حالات الاندماج القصري واللاإرادي في الاقتصاد العالمي.
- هـ. الاستفادة من الاستثناءات المنصوص عليها في اتفاقيه منظمه التجارة العالمية والممنوحة للكتل الاقتصادية، مما يساهم ويساعد على مواجهه تحديات العولمة الاقتصادية ، وعدم استقطاب الدول الإسلامية بشكل منفرد داخلها.

### **المطلب الخامس: تصور مستقبلي (مقترح) لتحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية**

يمكن وضع تصور مستقبلي (مقترح) نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية وعلى النحو الآتي:

#### **أولاً: تفعيل المؤسسات والاتفاقيات التكاملية القائمة بين الدول الإسلامية:** وهذا يتطلب القيام بما يلي:

- (١) العمل والحث على ضرورة الالتزام والتقييد بتنفيذ الاتفاقيات التكاملية الموقع عليها بين الدول الإسلامية وإيجاد آلية لمتابعة تنفيذها والتقييد ببنودها.
- (٢) إنشاء منظمة اقتصادية عليا تهتم وتعنى بالتنسيق فيما بين المؤسسات القائمة فعلياً والتي تعمل في مجال الوحدة الإسلامية سواء كانت مؤسسات علمية أو تطبيقية، ولمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التكاملية بين الدول الإسلامية سواء القائم منها أو ما يستجد عليها .
- (٣) قيام المنظمة الاقتصادية العليا (المقترحة) في البند السابق بإجراء تفويم ومسح شامل للمؤسسات والاتفاقيات القائمة بين الدول الإسلامية للتعرف على الجوانب الإيجابية من أجل تنميتها وتشجيعها، وعلى الجوانب السلبية وتقديم مقترحات لعلاجها.

#### **ثانياً: التهيئة والتمهيد للوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية:** وتتطلب ما يلي:

- (١) توفير المعلومات الضرورية والكافية عن اقتصاديات دول العالم الإسلامي، يتولى إعدادها إما المنظمة المقترحة أو إحدى المنظمات القائمة مثل غرفة التجارة والصناعة الإسلامية، على أن يتم ذلك في صورة دليل اقتصادي، تجاري شامل لإمكانيات كل دولة من الدول الإسلامية من حيث السكان والقوى العاملة وتخصصاتها، والأرض واستخداماتها، وحجم الاقتصاد ونتائجه، وبيانات عن الشركات والوحدات الاقتصادية العاملة والمنتجات، إلى غير ذلك من البيانات حيث يلاحظ غيبة هذه المعلومات وعدم توافرها بسهولة.
- (٢) توثيق وتعميق عملية الاتصالات بين دول العالم الإسلامي، وكذلك توفير المواصلات اللازمة والضرورية لنقل السلع بين الدول الإسلامية ويمكن للتغلب على صعوبة نقل السلع وزيادة تكاليفه بإقامة مخازن ومستودعات إقليمية لدى كل مجموعة متقاربة من الدول وتخزين البضائع من المجموعات الأخرى بها لإتاحتها بسهولة.
- (٣) الاهتمام بعملية الترجمة بين اللغات المتعددة والمنتشرة في العالم الإسلامي والتي تقف حائلا دون التواصل بين رجال الأعمال في الدول الإسلامية.
- (٤) العمل على تشجيع وزيادة دراسات الاقتصاد الإسلامي وتشجيع تطبيقاته والتي أثبتت نجاحا في مجال المؤسسات المالية، وتعميمه في جميع الدول الإسلامية، وذلك بهدف توحيد أسس التعامل بين الدول الإسلامية بما يساهم ويساعد على التنسيق بين السياسات الاقتصادية في الدول الإسلامية والتي تعتبر أحد مطالب التكامل الاقتصادي المنشود.

### ثالثا: بعض الخطوات العملية نحو تحقيق الوحدة بين الدول الإسلامية:

يمكن تلخيصها بما يلي:

- (١) البدء في طريق الوحدة المنشودة بالتكتلات الإقليمية، بحيث تنتظم الدول الإسلامية في تكتلات اقتصادية إقليمية، وتفعيل هذه التكتلات وإبراز الصفة والهوية الإسلامية فيها، إلى جانب وجود تنسيق فيما بينها من خلال المنظمة السابق اقتراحها، بحيث يمكن النظر للعالم الإسلامي على أنه يتكون من الأقاليم المتجانسة التالية:
- أ. مجموعة دول جنوب وشرق ووسط آسيا .
  - ب. مجموعة تركيا وإيران والدول المنفصلة عن الإتحاد السوفييتي سابقا".
  - ج. مجموعة الدول العربية بالإضافة الى مجموعة الدول الأفريقية.

- (٢) العمل على إقامة مشروعات مشتركة بين الدول الإسلامية في المجالات التي لبعض الدول الإسلامية ميزة نسبية فيها مثل صناعات البتروكيماويات وصناعات مواد البناء والمنسوجات، وذلك في صورة شركات متعددة الجنسية اسوة بالدول والشركات العالمية الأخرى، وتكون مفتوحة للمساهمة فيها لكل مواطني دول العالم الإسلامي.
- (٣) اختيار مجال اقتصادي معين وتوحيده مثلما حدث بالنسبة لإنشاء البنك الإسلامي للتنمية، وليتم البدء بالتنسيق في مجال الأمن الغذائي على سبيل المثال والذي يعاني العالم الإسلامي من فجوة كبيرة فيه، حيث توجد الأراضي الزراعية الشاسعة وغير المستغلة وبمساحات كبيرة في بعض الدول التي تفتقر إلى رأس المال والعمالة وهي متوفرة بكثرة في دول أخرى.
- (٤) تنسيق وتوحيد المواقف والآراء بين الدول الإسلامية في اجتماعات المنظمات الدولية وخاصة في منظمة التجارة العالمية للحصول على شروط أفضل للعالم الإسلامي في الاتفاقيات والقرارات الصادرة عنها.
- (٥) البدء وتمشيا مع اتفاقيات منظمه التجارة العالمية بالسماح بتحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال بين الدول الإسلامية وإعطائها معاملة تفضيلية دونا" عن غيرها.
- (٦) البدء في تنسيق وتوحيد قطاع البحوث والدراسات والتدريب لعلاج التخلف التكنولوجي في دول العالم الإسلامي والذي أصبح يمثل العصب الأساسي لتحقيق التقدم الاقتصادي في الدول الإسلامية، وذلك من خلال تفعيل المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا المنشأة منذ عام ١٩٧٥ ومقرها بنجلاديش.

## الفصل الخامس : الخاتمة ، الاستنتاجات ، التوصيات

## الخاتمة

أن العالم كله يتجه نحو إستراتيجية التكتل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، ولكن هناك تفاوت واختلاف في أشكال التكتلات وفي مستويات ومراحل تحقيق هذه التكتلات وحتى اختلاف في توجهاتها المستقبلية وغايتها النهائية، فمنهما من اكتفى فقط في مستوى تحرير التبادل التجاري والذي يعتبر المرحلة الأولى في عملية التكامل، ومنهم من فضل التوسع الاجتماعي (حجم التجمع أي حجم السوق الاستهلاكي)، في حين أن هناك بعض الدول أو التكتلات لم تنطلق حتى في المرحلة الأولى من مراحل التكامل، وفي نفس الوقت هناك من قطع شوطاً لا بأس به في إطار التكتل وتحقيق المراحل الأولى من التكامل الاقتصادي.

وكما هو واضح الآن فإن ظاهرة التكامل الاقتصادي أصبحت شائعة في كل أقطار العالم، سواء الدول النامية أو المتقدمة فالتطورات التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين فرضت أولويات واستراتيجيات جديدة غيرت عدة مفاهيم، فهذه التطورات التي مست كل المجالات بدافع أساسي هو المصالح الاقتصادية، ولهذا فإن معظم التكتلات التي قامت كان أساسها اقتصادي وسياسي.

لذلك سارعت أكبر الدول وأكثرها تقدماً نحو التكتل في عدة تكتلات سواء إقليمية أو عالمية، فرغم أن كل تكتل يختلف عن الآخر من عدة أوجه فهذا التفاوت الشاسع والحاصل بين هذه التكتلات الاقتصادية في مختلف القارات يعكس اختلاف التصورات المستقبلية والأهداف النهائية والغايات الرئيسية من إنشاء هذه التكتلات وحسب موقعها في أولويات أعضاء كل تكتل، فمنهم من يراها كحل أخير لا مفر منه لبقائه في الساحة الدولية ويتوقف مستقبل بلده عليه ومنهم من يراها كمرحلة لمواكبة التطورات الحالية وآخرون يرونها كموضة يجب مسايرتها وآخرون لم يفتنعوا بها حتى الآن ويرون أن التكتلات تمس بالسيادة الوطنية وتتدخل في شؤون الحكم. وقد تم التوصل في خاتمة هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، يمكن من خلالها تقديم عدد من التوصيات، وهي على النحو الآتي:

## الاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة الى النتائج التي يمكن عرضها وبيانها حسب اسئله الدراسة وفرضياتها وكما يلي :

ما دور التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي ؟  
ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الاسئله الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: ما هو دور المقومات ( البشرية، الطبيعيه، الماديه، السوق ) لدول العالم الإسلامي في تنمية التجارة البينية ؟

اظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الاول ما يلي :

ان العالم الإسلامي يمتلك امكانيات كبيرة تتمثل بموارده البشريه حيث يبلغ عدد السكان في العالم الإسلامي ١٦٠٦.٣ مليون نسمة وبنسبة ٢٣% من سكان العالم، بالإضافة الى توفر الإمكانيات، الطبيعية، المالية، المادية والسوق، وتعتبر هذه الإمكانيات والمقومات في حاله استخدامها بشكل كامل وكفؤ، أساساً "ضرورياً" ومهما يتم الاستناد إليها في قيام التكامل الاقتصادي وتنمية التجارة البينية ونجاحهما، إذ أن توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتماداً على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، ولا يكفي توفر هذه الموارد لقيام التكامل، بل من الضروري أن تكون هذه الأخيرة قابلة للاستهلاك حتى يتم ويتمكن الاستفادة منها .

وهذا يثبت صحة الفرضيه الاولى بأن هناك علاقة بين المقومات ( البشرية، الطبيعيه، الماديه و السوق ) لدول العالم الإسلامي وتنمية التجارة البينية .

السؤال الفرعي الثاني: ما هو دور المبررات ( الاقتصادية، السياسية، العقائديه ) لدول العالم الإسلامي في تنمية التجارة البينية ؟

## اظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني ما يلي:

ان هناك العديد من المبررات والاسباب لحصول التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي وبما يؤدي لزيادة حجم التجارة البينة للدول الإسلامية، حيث يستمد التكامل الاقتصادي الإسلامي مشروعيته من عناصر كثيرة، أهمها: أن الدين الإسلامي دعا المسلمين إلى التعاون والوحدة والإخاء في مختلف جوانب الحياة، ومنها النشاط الاقتصادي، حيث دعا الإسلام إلى حرية التبادل التجاري بين كافة الدول الإسلامية وإلغاء الرسوم الجمركية ، حيث قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم (لا يدخل الجنة صاحب مّكس )، وهكذا يصبح تشريع حرية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية متعلقاً بتكاملها، استناداً إلى ان الدول الإسلامية تعد امه واحدة وبلد واحد وبلاحدود .

كما ان المبررات السياسية لها وزن هام كدافع لقيام التكتلات وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال التجربة الأوروبية وادراكها بانها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها وتطورها إذا بقيت منفردة ولا أن تؤثر على سير الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية وضمان رفاهية شعوبها، وكذلك فإن الامه الإسلامية التي تعاني من ظروف التجزئة التي فرضت عليها، وحالة من التمزق والضعف السياسي، لا سبيل لها إلا التكامل على كافة المستويات لمواجهة التحديات التي تجابهها ، ونبذ الخلافات وتنمية التبادل التجاري فيما بينها.

وهذا يثبت صحة الفرضيه الثانيه بأن هناك علاقه بين المبررات (الاقتصادية، السياسية، العقائديه ) لدول العالم الإسلامي وتنمية التجارة البينية .

**السؤال الفرعي الثالث:** ما هو دور المشروعات الإسلامية المشتركة لدول العالم الإسلامي في تنمية التجارة البينية ؟

## اظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث ما يلي:

تعتبر المشروعات المشتركة التي تقوم بين دول العالم الإسلامي وسيلة هامة وأداة أساسية في تفعيل التكامل الاقتصادي في هذه الدول، والإسهام بدرجة ملموسة في تحقيق التكامل، والذي يصب في تنمية وتطوير اقتصادياتها، وبالشكل الذي يحقق تنمية وتطوير التجارة البينية فيما بينها بصورة مهمة، وبمدى واسع في حالة ضمان حسن اختيار هذه المشروعات، وحسن استخدامها للموارد التي يمكن أن تتاح لديها، وفي حالة توجيهها بالاتجاه الذي يقود إلى تحقيق كل ذلك.



وهذا يثبت صحة الفرضيه الثالثه بأن هناك علاقه بين المشروعات الإسلاميه المشتركه لدول العالم الإسلامي وتنميه التجارة البينيّه .

السؤال الفرعي الرابع: ما هو دور دول العالم الإسلامي في محاكاة تجارب دول العالم الاخر في مجال التكامل الاقتصادي وتنميه التجارة البينيّه ؟

اظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع ما يلي:

إن ظاهرة العولمة الاقتصادية وثيقة الصلة بظاهرة التغيّر التي يعيشها عالمنا في ظل ثورة التقنية وثورة التحرير اللتان تفجرتا في نهاية الحرب العالمية الثانية، ونشوء الدول المستقلة في العالم المعاصر إلى أن دخل العالم مرحلة جديدة بدأت بعد الحرب الباردة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد حدث هذا التغيّر سريعاً وعلى نطاق عالمي وعلى مختلف الأصعدة، وهو نظام مستمر وله تداعياته.

إن الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات أساسي في مجال النمو والتجديد والإبداع وتنميه التجارة البينية لدول العالم الإسلامي، وكذلك في مجال خلق فرص العمل واستثمار رؤوس الأموال والتجديد التكنولوجي وذلك اسوة بدول العالم الاخر، غير أنها أحياناً تضر بالسياق المحلي ولا تراعي حرمة البيئة، ومن هنا تتضح أهمية وضع ضوابط عالمية تحكم ممارساتها ونشاطها في مختلف البلدان.

إن التكامل الاقتصادي يلعب دوراً هاماً ومحورياً في رفع عجلة التنمية الاقتصادية في اقتصاديات دول العالم الإسلامي، وبصورة عامة يتسم التبادل التجاري بين دول العالم الإسلامي والعالم بضالته قياساً إلى إجمالي حجم تجارته، وهذا لا يتناسب مع الطموحات الكبيرة المعقودة على دول العالم الإسلامي.

وهذا يثبت صحة الفرضيه الرابعه بأن هناك علاقه بين دول العالم الإسلامي في محاكاة تجارب دول العالم الاخر في مجال التكامل الاقتصادي وتنميه التجارة البينيّه .

السؤال الفرعي الخامس: ما هو دور دول العالم الإسلامي في سعيها لتحقيق اهدافها الاقتصادية وصولاً للتكامل الاقتصادي وتنميه التجارة البينيّه؟

### اظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس يلي:

أن تنمية التبادل التجاري بين دول العالم الإسلامي، مطلب اقتصادي ملح، إذا ما أرادت الدول الإسلامية، أن تدخل لعصر العولمة الاقتصادية، بما يوفره من فرص وبما يفرضه من تحديات جديدة، وتنمية هذه التجارة تتطلب بداية أن تعمل على اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية غير النفطية فيما بينها، وتنويع اقتصادياتها، وزيادة قدرتها الإنتاجية، والتخلص من التبعية وهيمنة الدول الرأسمالية الكبرى، وذلك بأن تخصص كل منها في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بها بميزة نسبية.

يتبين أن التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي على مستوى القرارات والمؤتمرات والاتفاقيات والمؤسسات والمنظمات قائم فعلاً، غير أن النتيجة لهذا التكامل غير موجودة وهي أقل بكثير من المأمول والمستوى الطموح ، وعلى الدول الإسلامية أن تولى هذه القضية الاهتمام الكافي حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة الدولية من قبل الدول الصناعية المتقدمة، وحتى تستطيع الاستفادة من مزايا التجارة الدولية والبيئية على حد سواء وعلى نحو معقول.

وهذا يثبت صحة الفرضية الخامسة بأن هناك علاقة بين دول العالم الإسلامي في سعيها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وصولاً للتكامل الاقتصادي وتنمية التجارة البيئية .

## التوصيات

بالنظر إلى التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية وتسارع التطورات والأحداث العالمية التي حصلت، وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يقدم التوصيات والمقترحات الآتية:

- (١) السعي الجاد لتفعيل التكامل الاقتصادي لدول العالم الإسلامي من خلال تبني إستراتيجيات تكاملية تؤدي إلى التنسيق التام لتوظيف الإمكانيات الإسلامية الهائلة وغير المستغلة لتنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي، والإسراع في اتخاذ خطوات تنفيذية لإقامة كتل اقتصادية إسلامي على غرار ما هو موجود الآن في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا .
- (٢) إنشاء مجلس إسلامي خاص بالإستثمار يتولى وضع الخطط والسياسات والبرامج اللازمة لتعظيم الفرص الاستثمارية والتجارية وزيادة حجمها داخل الدول الإسلامية بما يعود بالنفع على المواطن في الدول الإسلامية ولتحقيق الرخاء وتقوية الاقتصاد الإسلامي.
- (٣) التوسع في المشروعات المشتركة بما يحقق التكامل الاقتصادي وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية لتنمية التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.
- (٤) وضع سياسات إقتصادية إسلامية تحقق التعاون بين دول العالم الإسلامي لتكون ركيزة من ركائز تطوير العمل الإسلامي المشترك، من خلال إنشاء مشروعات تنموية وتطوير وتنمية الهياكل الاقتصادية الإسلامية، بالإضافة إلى إلغاء كافة القيود والحوجز على التبادل التجاري بينها.
- (٥) توسيع التفاعل مع التكتلات الاقتصادية الدولية كالسوق الأوروبية المشتركة مع توسيع دائرة التفاعل الاقتصادي مع دول شرق آسيا واستحضار التقنية اللازمة لتطوير التنمية في الدول الإسلامية وفي مجال تبادل الخبرات في البنى الصناعية الأولية.
- (٦) الاهتمام بتطوير قاعدة تكنولوجية في الدول الإسلامية توفر القدرة على الخلق والإبداع والتطور التكنولوجي مما يساهم في تقوية التجارة الإلكترونية الخارجيه والبينية، والتي يتم عن طريقها التوسع بالأعمال المشتركة وتنشيطها لأن التطورات التكنولوجية لا يمكن إحداثها واستخدامها إلا من خلال هذه الأعمال الهامة في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- (٧) العمل على بذل جهود فاعلة ومستمرة على مستوى دول العالم الإسلامي من أجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي، وذلك نظراً لأهميته الاستثنائية، ولتزايد الاعتماد على الخارج في توفير احتياجات الأفراد الغذائية في العديد من الدول الإسلامية والفقيرة.

٨) تضافركافه الجهود لتنمية تدفق التجارة البينية بين الدول الإسلامية سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد ورجال الأعمال والمستوردين وكذلك الحكومات، كما ينبغي إزالة كافه المعوقات التي تؤدي إلى وجود أسواق بعض الدول الإسلامية مغلقة في مواجهة بعضها البعض.

٩) على الدول الإسلامية أن تستفيد من وسائل التجارة الإلكترونية لتنمية وازدهار التجارة البينية بين الدول الإسلامية، مع ضرورة توافر أطر إدارية، فنية، وقانونية كافية توفّر الثقة والحماية لانسياب التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

١٠) ينبغي أن تتهض الحكومات الإسلامية بمسئولياتها المتعددة القانونية والسياسية والاجتماعية التي تكفل تنميه التجارة البينية للدول الإسلامية، وأن يتعالى الجميع عن الاعتبارات والمصالح الإقليمية في سبيل تحقيق مصلحة الأمة الإسلامية.

١١) اتباع النظام الاقتصادي الإسلامي لتحقيق التكامل للدول الإسلامية والذي يحتاج للتدرج حتى يمكن التغلب على العقبات التي يمكن أن تواجه التكامل الاقتصادي.

## قائمة المصادر والمراجع

المصادر

القران الكريم

القرطبي(ت٦٧١هـ، ١٢٧٢م)،"الجامع لأحكام القران"،المجلد الثالث، دار الريان، القاهرة  
١٩٨٧.

### أولاً: المراجع العربية

الكتب:

إبراهيم، محمد علي، (٢٠٠٣)، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع:  
القاهرة.

أبو الفضل، فتحي (٢٠٠٤)، " دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة" مكتبه الاسرة : القاهرة.  
أبو خليل، شوقي (٢٠٠٣)، "أطلس دول العالم الإسلامي " دار الفكر، دمشق : سوريا .  
أبو ستيت ، فؤاد (٢٠٠٧) "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة" الدار المصرية اللبنانية:  
القاهرة .

أبو شرار، علي عبدالفتاح، (٢٠٠٧)، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر  
والتوزيع: عمان.

الإقداحي، هشام محمود، (٢٠٠٩)، "العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب  
الجامعة: مصر.

الإمام، محمد محمود (٢٠٠٤) ، " تجارب التكامل العالمية ومغزاها لتكامل عربي " مركز  
دراسات الوحدة العربية : بيروت .

بكري، كامل (٢٠٠٢) " الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل" الدار الجامعية : الاسكندرية .

الجروان، محمد خير جروان، (٢٠١٢)، الإقليمية والعولمة في ظل الاقتصاد الدولي الراهن،  
مركز الرأي للدراسات.

حشاد، نبيل (٢٠٠٦) ،"الجات ومنظمه التجارة العالمية: اهم التحديات في مواجهة الاقتصاد  
العربي " ، دار ايجي مصر للطباعة والنشر: القاهرة .

داود، محمود السيد حسن، (٢٠١٣)، المنظمات الإسلامية، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية.  
السني، عباس برادة، (٢٠٠٠)، العولمة الاقتصادية، منشورات رمسيس للطباعة والتوزيع: الدار  
البيضاء.

شبلي، إبراهيم احمد، (٢٠٠٦)، التنظيم الدولي، الدار الجامعية: الإسكندرية.

شهاب، محمد محمود، ( ٢٠٠٤ )، المنظمات الدولية، دار الجامعة للنشر والطباعة، القاهرة: مصر.

شيحة، مصطفى رشدي، ( ٢٠٠٢ )، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

صندوق النقد العربي، (٢٠٠٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الطوسي، باسم، (٢٠١٠)، أوروبا والشرق الأوسط: الحاجة إلى الوضوح، دار الفكر العربي، بيروت: لبنان.

الظاهر، نعيم، ( ٢٠١٠ )، إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.

عبادة، إبراهيم عبدالحليم، (٢٠١٠)، تمويل التبادل التجاري في الدول الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد الحميد ، عبدالمطلب، (٢٠٠٣) "النظام الاقتصادي العالمي وافاقه المستقبلية بعد احداث ١١ سبتمبر" مجموعة النيل العربية :القاهرة

عبد الله ، مها رياض (٢٠١٢) "صندوق النقد الدولي تقدير اقتصادي اسلامي" المعهد العالمي للفكر الإسلامي هريدن، فرجينيا : الولايات المتحدة الامريكية .

عبدالحميد، عبدالمطلب، (٢٠٠٣)، "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية: مصر.

عبدالرحيم، أكرام، (٢٠٠٢)، "التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي: القاهرة.

عبدالمقصود، نزيه محمد مبروك (٢٠٠٧) "التكامل الاقتصادي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية" دار الفكر الجامعي: الاسكندرية.

العفوري، عبد الواحد ( ٢٠٠٠ )، " العولمة والجات والفرص والتحديات " مكتبه مدبولي : القاهرة .

عماد، عبد الغني، (٢٠٠٩)، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التعثر وشروط الانطلاق، مكتبة القاهرة: مصر.

العوران، احمد فراس (٢٠١٢) "الأزمة الاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي " المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هريدن، فرجينيا : الولايات المتحدة الأمريكية.

عوض الله، زينب حسن (١٩٩٨) "الاقتصاد الدولي" بيروت : لبنان .  
العيسى، سالم، (٢٠٠٥)، معاهدة الإتحاد الأوروبي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.  
الغزي، ناجي (٢٠٠٩)، " اثر العولمة على الوطن العربي "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان:  
الأردن .

قازان، رضوان محمد (٢٠١٠)، "مجلس التعاون: العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها  
في تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء " دار الكتاب الحديث : القاهرة .  
كمال، محمد مصطفى، ونهرا، فؤاد، (٢٠١١)، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات  
العربية الأوروبية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المجذوب، محمد، (٢٠٠٢)، تنظيم الإتحاد الأوروبي، منشورات الحلبي: دمشق، سوريا.  
الناصر، ابراهيم (٢٠٠٥)، "منظمة التجارة العالمية واثارها وموقف المملكة العربية السعودية  
فيها " بحث منشور على الشبكة العنكبوتية / [http://www.almoslim.net / documents/tegrah](http://www.almoslim.net/documents/tegrah).

النجار، محمد وصبري، اسماعيل (١٩٩٠) ، " الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع  
العربي " مركز دراسات الوحدة العربية : لبنان .  
يسري، أحمد عبد الرحمن ( ٢٠١٠ ) ، "مراحل التكامل الاقتصادي الإسلامي في إطار الظروف  
المعاصرة " جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية : السعودية .  
يونس، عماد (٢٠٠٥)، " العولمة، تاريخ، ابعاد ومؤثرات على العالم العربي " المؤسسه الحديثه  
للكتاب ، طرابلس : لبنان .

### ثانيا : المؤتمرات والندوات

القاسم ، خالد ( ٢٠٠٧ )، " العولمة الثقافية وأثرها على الهوية " ندوة العولمة وألويات التربية،  
٢١-٢٣ تموز ٢٠٠٦، جامعة الملك سعود : السعودية.

بخيت، جاب الله عبد الفضيل، والباحوث عبدالله سليمان (٢٠٠٣) " دول العالم الإسلامي والعولمة  
الاقتصادية " المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعه ام القرى-مكة المكرمة :  
السعودية .

حمود، سامي حسن، (٢٠٠١)، "البنك الإسلامي للتنمية وتحديات العولمة"، ندوة بعنوان " تحديات  
العولمة للمصارف الإسلامية ".

الداودي، الحسن (د.ت)، التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي، ندوة التنمية، من منظور إسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الأردن- عمان.

الدغامين، زياد خليل (٢٠٠٨)، "العولمة وانكعاستها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي" ندوة العولمة العلمية، الأردن، ٣-٤ أيار، ٢٠٠٦، بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومنظمة الايسيسكو وجامعة ال البيت، دار الرازي : الأردن .

زين الدين، صلاح، (١٩٩١)، السوق الإسلامية المشتركة، ندوة نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة، المنعقد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، أيار ١٩٩١.

شحادة، علي قنديل، (١٩٩٠)، " دور البنوك الإسلامية في التبادل التجاري بين الدول الإسلامية" ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالتعاون مع الجمعية المغربية للاقتصاد الإسلامي، تحرير لقمان محمد مرزوق، رقم (٣٤).

عبد الواحد، السيد عطيه (٢٠١٠) "التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها في تعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة النمو، المعوقات والحلول " مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، جامعه الأزهر، القاهرة ، ٢٨-٢٩ نيسان ٢٠١٠ ، تحرير عادل عبد الفضيل.

عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠٥) " الوحدة الاقتصادية بين الامه الإسلاميه " مؤتمر وحدة الأمة الإسلامية ، رابطته العالم الإسلامي .

عمر، محمد عبد الحليم، (٢٠١٢)، الأوضاع الاقتصادية في العالم الإسلامي، ندوة الاقتصاد لرجال الشريعة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر.

الفنجري، محمد شوقي، (١٩٩٢)، "الإسلام والتنمية الاقتصادية"، بحث منشور في بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية، تحرير فاروق عبدالحليم بدران، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، عمان.

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، (١٩٩٩)، الاقتصاد الإسلامي الواقع والتحديات، المؤتمر اقتصاديات العالم الإسلامي في ظل العولمة، المنعقد في جامعة الأزهر.

مسعد، نيفين، (٢٠٠٠)، رؤية الشباب العربي للعولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.



النمرى خلف بن سليمان، (٢٠٠٥)، إسهامات رابطة العالم الإسلامي فى بناء اقتصاد إسلامى بين الدول الإسلامية، المؤتمر العالمى الثالث للاقتصاد الإسلامى المنعقد بجامعة أم القرى، جمادى الأولى ١٤٢٦هـ/حزيران ٢٠٠٥م.

### ثالثا : الرسائل الجامعية

الوفاى، آسيا (٢٠٠٧) "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية تجاره فى إطار المنظمه العالميه للتجاره"، رسالة ماجستير منشوره، جامعه الحاج لخضر، قسم العلوم الاقتصادية : الجزائر.

داوود، سلمى احمد عبد، (٢٠٠٢)، إمكانات التكامل الاقتصادي فى الدول الإسلامية ودورها فى التقدم التكنولوجى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

داوود، سلمى احمد عبد، (٢٠٠٩)، المساعدات الإنمائية المقدمة من البنك الإسلامى للتنمية إلى الأردن: دراسة تقييميه مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

الشويات، محمود سليم عبدالرحمن، (٢٠٠٨)، التكتلات المصرفية الإسلامية: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

عنانزة، حسن علي، (٢٠٠٢)، اثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

محمد، حشماوي، (٢٠٠٦)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية فى ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه منشورة، فى العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

### رابعا : الدوريات

العبدلى، عابد بن عابد، (٢٠١٠)، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل"، مجلة دراسة اقتصادية إسلامية، مجلد ١٦، عدد ١، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، جدة.

خير، محمد عبدالقادر محمد، (٢٠٠٦)، الأبعاد الاقتصادية للمشاريع السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٤)، مجلة دراسات إفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٦.

علي، أحمد محمد، (١٩٩٠)، "دور البنك الإسلامي للتنمية في التقدم الإنمائي لدوله الأعضاء"، مجلة التعاون الاقتصادي، العدد ٢.

فاضل، أيمن صالح (٢٠١١)، "السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول" مجله جامعه الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي ، المجلد (٢٤) ، العدد (١) .

المقداد، محمد والسرحان، صايل (٢٠١٣) ، "الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات العلمية، جامعه آل البيت المفرق، الأردن، المجلد (١٩) ، العدد (٢) .

مقلد ، حسين (٢٠١١)، " المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي" ، مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧) العدد (٣)

النداوي، حميد، (٢٠٠٥)، العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي، المجلة السياسية والدولية، العدد الأول، العراق.

## خامسا: المراجع الانجليزية

- Angestes Villarrel And Ian F. Fergusson (٢٠١٣) "**NAFTAT ٢٠:Over View And Trade Effects**" Congressional Research Service, Prepared For Members And Committees Of congress , Washington .
- Annual Economic Report On The OIC Countries (٢٠١٢), "**Statistical Economic And Social Research And Training Center For Islamic Countries ( SESRIC )**" . Ankara : Turkey.
- Ballassa, B. (١٩٦١), **The theory of Economic integration**, Allen and Vnwin.
- Egenhofer ,Christain (٢٠١١) "**The Ever-changing Union An Introduction Of The History, Institutions And Decision Making Processe Of The European Union** " , Center For European Policy Studies , Brussels . World fact book (٢٠١٣), **WFB**
- Fortune Global ٥٠٠ ( ٢٠١٣) , "**List Of Fortune ٥٠٠ Global Companies** " Fortune .com / global ٥٠٠ .
- IMF (٢٠١٢), "**International I Monetary Fund Database**".
- Kabir, M. Hassan ( ٢٠٠٩) , "**Economic Performance Of The OIC Countries And The Prospect Of An Islamic Common Market** ' Economic Research Forum, Working Paper No ٤٦١ January ٢٠٠٩ .
- L. Raimi, And H.I. Mobolaji, (٢٠٠٨) "**Imperative of economic integration among Muslim countries: Lessons from European globalisation**", Department of Economics, University of Leicester, Leicester, UK .
- Landers, John, (٢٠٠٩), **What Are The Stages Of Economies Development Of An Integrated Region.**
- Laura, Dawson "**Candas Trade with Mexico : Where We have been, Where We are going and why it matters**", Rutledge London .
- Linda, law (٢٠٠٤) "**ASEAN Economic Co-Operation Challenges**", Institute Of Southeast Asian Studies, Singapore .
- Merdal G. (١٩٥٦), **An Integration Economy**, Roothold on Keg an Paul, London.
- Rashid A.Naeem And Rabia Naz (٢٠٠٥) ,"**Economic Integration, Hidden Bounty For The Muslim World** ", Pakistan Economic And Social Review ,Volume (٤٣) No.٢, ٢٠٠٥, Allama Iqbal Open University ,Islamabad , Pakistan .

- Roberto, Bendoricchi (2014) "**The European Union And The World Trade Organization**"  
The Annually Parliamentary Conference, Brussels, Belgium 2014.
- Ruzita Mohd . Amin Zarinah Hamid And Norma Md.Saad (2011), "**Are There Prospects For Future Economic Integration Among Muslim Countries ?Evidence Form Selected OIC Countries,**" International Islamic University Malaysia ,Malaysia .
- UN (2012), "**United Nation Service Trade Database**" .
- UNDP (2005), "**United Nation Development Report**" United Nation Development Program Office, New York.
- Wilson, Rodney, (2002), "**The Gulf – Eu Trade Relationship; Challenges And Opportunités.**"
- World Bank ( 2012 ), "**Global Prospect Of Global Economy**" .
- World Bank (2010), "**International Trade in service –new trend for developing countries**" .
- World Trade Organization (2013), Annual Report "**WTO Member Ship**" Countries.

## **Abstract**

### **Economic Integration Role In Development The Inter-Trade For The Organization of Islamic Cooperation (OIC) Members**

**Prepared by**

**Ahmed Abu-Moghli**

**Supervised By Prof. Dr**

**Ibraheem Mohammad Bataynah**

This study aimed to identify the role and importance of economic integration in improving and developing the intra-trade of the organization of Islamic cooperation (OIC) members, the study relied on a descriptive and analytical method to answer the raised problem, and identifying the importance of this role.

This study concludes a number of important results: The role of economic blocs and multinational companies primarily in the area of growth, innovation and creativity and develop intra-regional trade to the Islamic world, as well as in the area of job creation and capital investment and technological innovation, but it is sometimes detrimental to the local context and do not take account of the sanctity of the environment. Also shows that economic integration plays an important role, and a pivotal role in raising the economic development in the economies of the Muslim world, and in general is characterized by bilateral trade between the countries of the Islamic world and the world as small relative to the total volume of trade, and this is not commensurate with great ambitions, held on the countries of the Islamic world.

The study presents a number of recommendations including: striving to activate the economic integration of the countries of the Islamic world through the adoption of complementary strategies lead to full coordination for the recruitment of Islamic enormous possibilities and unused for the development of intra-regional trade of the countries of the Islamic world. And the establishment of the Council of Islamic private investing would develop plans, policies and programs necessary to maximize investment opportunities and increase its size within the Islamic countries for the benefit of citizens in Muslim countries and to achieve prosperity and strengthening of Islamic economics.